الكتاب : وجه الرأسمالية الجديد

- دراسة -
توفيق المديني
من منشورات اتحاد الكتاب العرب
دمشق - 2004

خلال السنوات الأخيرة, فرضت الصين نفسها "كمصنع للعالم",حيث تدفق إليها الرأسمال المتعدد الجنسية. ويتساءل المحللون اليوم, هل سيأخذهذا التدفق من المال إتجاها معاكسا؟ وهل إن "مصنع العالم "هو في وضع جيد لكي يتحول إلى "إصطبل" يحمي جنسا في طور الظهور, الشركة الصينية المتعددة الجنسية, المحكوم عليها بلعب دور عالمي مع الشركات العملاقة الأخرى؟ وهل إن الصين التي كانت فاعلا يستورد العولمة –حيث أن السلعة من إنتاج صيني كانت مخصبة من قبل الرأسمال المنتقلة خطوط إنتاجه إلى الصين- هي بصدد الآن أن تصبح حاضنة للأبطال الوطنيين تفرض نفسها على الساحة الكوكبية؟ إنها الأ سئلة التي تطرحها المكتسبات المتحققة من جانب الشركات الصينية خلا ل المرحلة الأخيرة.
بكل تأكيد, فإن ال3 مليارات من الدولارات(2,47 مليار يورو) التي إستثمرتها الصين في الخارج خلال عام 2002لا يمكن مقارنتها بمبلغ ال50 مليار دولار من رؤوس الأموال الأجنبية التي تصل إلى الصين في إتجاه معاكس, (حيث أن قسما من هذه الأموال هو من أصل الدياسبوراالصينية). بيد أن هذا الإرتسام نحو الخارج يعتبر جديدا. وهذا التوجه نحو العولمة الفجائي, وبلا تصنع, أصبح مطلبا حكوميا ملحا في إطار إصلاح شركات القطاع العام:فقد تمت تنقية 196 شركة صينية رائدة على الصعيد الوطني لكي تثب لغزو العالم, حيث تعتبر نفسها شركات سامسونغ المستقبلية أو شركات سوني الصينية.

خلال عام 2003, نجد 12 شركة صينية فقط مدرجة من بين 500 شركة عملاقة في العالم, وهو إنجاز دون المتوسط بالنسبة لبلد يمتدحه الجميع لكي يكون عملاقا في المستقبل.ولكن الصين تجند إمكانيات كبيرة لتجهز هذه النخبة. ومنذ فترة تمركزت 7000 شركة صينية كرأس جسر في الخارج. ومن بينها, أقلية –TCL, هواي, هايير,ننغبوبيرد,دلونغ

الخ- تشكل إختراقا للسوق العالمية. وقد كتب كل من مينغ زنغ وبيتر وليامسون مقالاممیزا وموجها إلى الشركات المتعددة الجنسية الغربية, نشرته مجلة" هارفارد بزنس ريفيو في أكتوبر 2003, ما يلي:"إنه حان الوقت للنهوض لأن بعض "النمور المخفية" في الصين سوف تصبح منافسا قويالكم في بحر خمس سنوات".

إذا نجحت شركة TCL, فإن الصين سوف تثبت للعالم أنها شيء آخر غير مجرد "مصنع العالم". أما إذا أخفقت شركة TCL, فإن الضربة الموجهة إلى العملاق الصيني يمكن أن تكون قاسية. وهنا يكمن خطر هذا الطام-الطام من الضجة الإعلامية حول الصعود القوي لهذه الشركة الإ لكترونيةالممتدحة بوصفها الصورة الرمزية للجيل الناشئ من الشركات المتعددة الجنسية الصينية.إن الأمر يتعلق بما إذا كانت أكاليل الإنتصار الموضوعة على رأس مدير هذه الشركة "ليدونغسهانغ "البالغ من العمر 46 سنة, المكافأ بالأوسمة- جائزة التفوق"لرب عمل وطني", و"للعامل النموذجي", و"للشخصية الإقتصادية لهذه السنة", والمندوب في المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني-هي الخدمة الأفضل التي يمكن أن تقدم إليه. في الوقت الحاضر حقق السيد لي مسيرة ناجحة من دون أخطاء. فبعد النفي في تعاونية زراعية إبان الثورة الثقافية وحصوله على ديبلوم من الجامعة التكنولوجية بكانتون, أسس في عام 1982 مع شلة من أصدقائه شركة لصنع الكاسيت أوديو بفضل قرض بقيمة 600 دولار حصل عليه من بلدية المدينة الصغيرة "هويزهو" الواقعة في مقاطعة غواندونغ. ثم انطلق في إنتاج آلات التلفون المجهزة بمجهار وسماعة مجموعين معا- وبشكل خاص التلفزيونات التي سوف تكون في أصل نجاحه. بيدأن نجاحه الباهر تمثل في عرضه على الصينيين تلفزيونات ذات شاشات عريضة, وبأسعار أ قل من نصف أسعار التلفزيونات المعروضة من قبل الشركات المتعددة الجنسية العالمية التي كانت تهيمن على السوق الصينية.أما المرحلة الثالثة من صعوده المطرد في عالم النجاح فقد تمثلت في إنطلاقة شركته في إنتاج الهاتف الجوال في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي. وبسبب هذا النجاح أوكلت شركة ألكاتيل إلى شركة 55% TCL من فرعها للهواتف الجوالة.

و تسيطر اليوم شركة TCL على 20% من السوق الصينيةللإلكترونيك, وتوظف 40000شخص في مصانعها في الصين, وفيتنام, والفيليبين, وألمانيا. ومنذ أن عقدت شراكة مع شركة طومسون, أصبحت المنتج الأ ول للتلفزيونات في العالم.يقول السيد لي في معرض إفتخاره بشركته :"أريد تعز يز أمتنا والشعب الصيني بفضل الصناعات القوية". وكانت حصة بلدية "هويزهو"التي تمتلكها من رأسمال الشركة هي 80% في أواسط التسعينات, غير أن هذه الحصة انخفضت إلى 25% عقب الدخول إلى بورصة شنزهان في يناير 2004. ومن هذا

المنطلق, فإن شركة TCL تمثل إستثناء, لأنها الشركة المتعددة الجنسية القوية الوحيدة التي تمتلك فيها الدولة الصينية حصة الأقلية.

هناك ثلاثة عوامل ترافقت معا في الفترة الأخيرة لحث الدولة الصينية على تشجيع هذا الإغتراب للرأسمال المحلي. الأول: إن التضخم الكبير في حجم إحتياطات العملة القابلة للصرف- أكثر من 400 مليار دولار- هو الذي يدفع إلى إعادة تقدير الين. ومن أجل تخفيف هذا الضغط, تلجأ بكين إلى إرخاء بعض الحزقات الملجمة حتى تخرج رؤوس الأ موال .الثاني:و تمليه ضرورات تأمين إحتياجات الإقتصاد الصيني الذي أصبح مستهلكا بقوة للطاقة والمواد الأولية.فالشركات البترولية الصينية الثلاث, سينوبيك, وبتروشينا, وكنوك, حصلت على تراخيص تنقيب في 14 بلدا من آسيا, والشرق الأوسط, وإفريقيا, أو أمريكا اللاتينية. وبعد أن اشترت ربسول أندونسيافي عام 2002, أصبحت شركة الكنوك أول منتج للنفط أوفشور في أندونسيا. ويمثل الفولاذ مسرحا آخر تطمع فيه الصين.فالمجمع باوستيل ضخ 1,4 مليار دولار للبرازيل في إطار الشراكة مع كومباني فال دو ريو دوس. وأخيرا: إن العامل الأخير المحرض لتدويل الشركات الصينية, هو الطابع التنافسي جدا للسوق الصينية, التي أصبحت مسرحا لحرب أسعار ضارية أسهمت في إسقاط الهوامش. وتشهد الشركات الصينية نموا هائلا في ثرواتها. وإذا استطاعت هذه الشركات أن تكسر هيمنة الشركات المتعددة الجنسية في مجال الهاتف الجوال, إلا أنها تنازلت لها في مجال الأدوات المنزليةالكهربائية. وفي هذا القطاع الأخير, تسببت المشادة في خسائر كبيرة مع معدلات تفوق الطاقة بلغت 30% للغسالات الأوتوماتيكية, و40% للبرادات أو 45% للأ فران الكهربائية.

لكي تصبح الشركات الصينية شركات ذات طابع عالمي, عليها أن تغامر بإقتحام الأسواق الخارجية, في بلدان العالم الثالث وفي البلدان الصناعية الغربية. بيد أن فرض نفسها في أسواق هذه الأخيرة يعتبر أمرا في غاية التعقيد, لأن العقبة الكبيرة التي تواجهها الشركات الصينية تتمثل في عدم إمتلاكها الكفاءات اللازمة في مجال دراسة الأسواق.فـ الصينيون يصطدمون بغياب إشتهار ماركاتهم على الصعيد الدولي. وهي تحاول سد هذا النقص من خلال تغيير أسماء الشركات. وقدتغير إسم المنتج الأول في الصين للحواسيب الشخصية إلى "لينيفو"-مفتقر للأص الة. وتلجأ الشركات الصينية في الوقت الحاضر إلى إنتهاج إستراتيجيتين مختلفتين على الصعيد الدولي.المقاربة "خطوة خطوة" وهذا مثال منتج التلفزيوناتSAV الذي دخل إلى السوق الأمريكية بفضل عمل صبورلدى موزعين محليين.أما الإستراتيجية الثانية فهي التي تنتهجها شركةTCL التي تعتمد على الإنصهارات وشراء حصص من الشركات العالمية.

في الحالة الحاضرة, وعلى أية حال, طبع تهييج محرك النمو الاقتصادي الصين في عام 2003 بسمتين جديدتين. الأولى نابعة من بداية وجود التضخم في الاقتصاد, إذ ارتفع مؤشر الأسعار بنحو 1,2% خلال عام 2003. وشهد شهر ديسمبر من العام الماضي وتيرة متسارعة بنحو 3,2%. بكل تأكيد, الصين لا تزال بعيدة عن حالة الإفراط في التضخم الذي شهدته في سنوات 1985و1986 أو في أواسط عقد التسعينات من القرن الماضي.

الأمر الإيجابي هو أن هذا التضخم ناجم جزئيا عن زيادة الأسعار الزراعية المحلية-الأمر الذي يقود إلى تخفيف معاناة الر يف الصيني المأزوم. وهناك نتيجة أخر ى هي أن المدخرين الصينيين, الذين وضعوا ودائعهم في البنوك ويتقاضون فوائد ضعيفة, سوف يحاولون إعادة تحويل أموالهم نحو البورصة, وبالتالي إعادة تنشيط بورصتي شنغهاي وشنزهان اللتين تعيشان حتى الوقت الحاضر في سبات. كما أنهم يمكن أن يزيدوا من استهلاكهم أيضا – الأمر الذي يعزز التوجه الإستراتيجي للحكومة الصينية الذي يقوم على تشجيع الطلب الداخلي لتخفيف تبعية النمو الاقتصادي للمحركات الخارجية.ومع ذلك تكشف لنا عودة التضخم أخطارا حقيقية .فهو يمكن أن يقود السلطات النقدية إلى زيادة معدلات الفائدة مجازفة بتكثيف الضغوط لإعادة تقدير الين من جديد وبالتالي تسريع تدفق "الأموال الساخنة" من الخارج لأهداف تضاربية.
وبشكل مواز مع هذا التضخم, فقد كان للاضطراب الذي شهدته الصين في عام 2003, تأثير مقلق أيضا على ديمومة النموالإقتصادي ,بسبب شح المواد الأولية أو موارد الطاقة الضرورية لتغذية الآلة الصناعية الصينية. والحادث الاستثنائي خلال العام الماضي هو أن عدة مقاطعات صينية –شيجيانغ, دو جيانغسو, أو غوندونغ, حيث يتمركز "مصنع العالم", شهدت عدة إنقطاعات للتيار الكهربائي. وبصورة إجمالية, اتحد تجفيف بعض الأحواض المائية التي تغذي السدود المتعلقة بتوليد الكهرباء من القوة المائية مع عرض ضعيف من الفحم الحجري (الذي يضمن ما يقارب 70% من إنتاج الكهرباء). وسوف يصل العجز في تأمين الفحم الحجري إلى 140 مليون طن خلال عام 2004. ولمواجهة هذه الحالة, قررت الحكومة الصينية فرض حصص على صادراتها من الفحم الحجري- حيث أن 80% من تلك الصادرات متجهة لليابان وكوريا الجنوبية .

وكقوة صناعية صاعدة, تجد الصين نفسها مجبرة على استيراد الطاقة بشراهة, وهذا له تأثير على تخفيض فائضها التجاري. فخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2003, استوردت الصين النفط ومواد أولية أخرى بقيمة 50 مليار دولار, أي بزيادة سنوية بنحو 49%. ومن الناحية الإ ستراتيجية, ما يقلق الصين هو تنامي تبعيتها تجاه التموين الخارجي بـ

النفط.لقد أصبحت الصين تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأ
مريكية لجهة استهلاكها العالمي من النفط, فقد ازدادت وارداتها من
النفط الخام بنحو 31% خلال العام 2003, وسوف تصل الكمية من الا
ستيراد إلى 80% في عام 2030, حسب بعض التقديرات. وسوف تكون
لنمو هذه الظاهرة انعكاسات جيوبوليتيكية كبيرة ليس فقط على الأسعار
العالمية للمواد الأولية- النفط, الحديد والصلب, أو النيكل – وإنما أيضا
على السيادة الصينية عينها, التي سوف تجد نفسها منقوصة.
وهكذا يضع تهييج محرك النمو الاقتصادي لعام 2003 الحكومة الصينية
أمام تحديات جديدة. ففي رأس هرم الدولة الصينية تبلورت القناعة لدى
القيادة السياسية أن سياسة الهروب إلى الأمام في مجال النمو الا
قتصادي الكمي قد وصلت إلى حدودها. وباتت القيادة الصينية تتحدث ا
لآن عن "النمو المتوازن", أو "النمو الكيفي".
وبدأت الصين تعاني من أزمة النمو, فهي البلد المستقبل الأول في العالم
لرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار فيه بنحو 53 مليار دولا
ر, متخطية بذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الوضع يدمر الصين
بسبب استيرادها للطاقة والمواد الأولية الضرورية للتزود بالطاقات
المضاعفة ولتغذية آلتها الصناعيةفي المحصلة النهائية. ويترجم الصعود
القوي للاقتصاد الصيني بتأثير سلبي على البيئة العالمية.

ومن جهة أخرى, تشهد العلاقات الصينية -اليابانية صراعا وتنافسا
حقيقيا على نحو خاص في سياسات الطاقة. فالطلب على النفط في
آسيا يتصاعد بسرعة, ومع زيادة اعتماد الصين واليابان على الواردات,
سعى كل منهما بطبيعة الحال إلى تحسين أمن طاقته بتنويع مصادر
التزود. ويتمنى كلا البلدين الوصول إلى الإحتياطات الروسية, خاصة
تلك الموجودة في حقول آنجارسك في سيبيريا.
ويبدو أن الصين قد أمنت في الربيع الماضي تعهدا روسيا ببناء خط
أنابيب يخدم السوق الصيني في داكينج. ولكن اليابان, رفعت قيمة
الرهان بتقديم عروض جديدة من الحوافز المالية. وتظل محاولتها لإ
يجاد خط أنابيب بديل إلى تاكودكا ليخدم الأسواق اليابانية والكورية,
وغيرها حية, مما يخلق نقطة أخرى للاحتكاك التنافسي, في خضم
تنافسهما على الزعامة في آسيا.
وأسهم النمو الاقتصادي الصيني الذي ألقى بتداعياته الإيجابية على الا
قتصاد العالمي في زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي
تدفقت على البورصة اليابانية العام 2003 التي بلغت 77 مليار دولار
وهو أكبر معدل منذ العام 1981. وقال المحلل الاقتصادي دكستررروبرت
إن الصين تلعب دور "المنقذ" للاقتصاد الياباني لإخراجه من الركود الذي
ضرب اليابان منذ أكثر من 10 سنوات, وأضاف أن الاقتصاد الياباني
حقق نموا ملحوظا بلغ 7% في الفترة من تشرين أول/أكتوبر إلى كانون
أول/ديسمبر2003- وهو الأكبر منذ عام 1990- نتيجة زيادة الطلب

على الصادرات اليابانية في الصين .

وقد زادت الصادرات اليابانية للصين العام الماضي بنحو 44% لتصل إلى 60 مليار دولار في الوقت الذي تراجعت فيه الصادرات اليابانية للولايات المتحدة بنحو10%. وتسعى اليابان إلى إيجاد بدائل لتعويض خسائرها من التراجع المستمر للدولار عن طريق تدعيم علاقتها التجارية مع القوى الاقتصادية الأخرى في العالم كالصين. وشهدت العلاقات التجارية الصينية اليابانية نموا متزايدا خلال الأعوام الماضية, حيث اتجه عدد كبير من الشركات اليابانية للاستثمار في الصين للإفادة من السوق الكبيرة والأيدي العاملة الرخيصة, وأثبتت استراتيجية الشركات اليابانية الكبرى نجاحا كبيرا في مواجهة ارتفاع الين أمام الدولار, عن طريق نقل خطوط إنتاج كاملة إلى الخارج. وتشير الإحصائيات إلى أن شركة يا بانية كبرى مثل كانون حققت أرباحا صافية بلغت 2,62 مليار دولار عام 2003 رغم تراجع الدولار.
وفي السياق نفسه ارتفعت الصادرات الصينية لليابان نتيجة تفضيل عدد كبير من المستهلكين اليابانيين للمنتجات الصينية الرخيصة الثمن.
وتوقع المحلل الاقتصادي مارفيلز بول أن يصبح الاقتصاد الصيني أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في اليابان خلال السنين القليلة المقبلة, لا سيما في ظل سعي طوكيو لتلافي التداعيات السلبية لتراجع الدولار على اقتصادها.
5-هل تنعش "التاتشيرية" اليابانية الاقتصاد؟

بعد الانتخابات التشريعية اليابانية التي جرت في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 والتي حافظ فيها الائتلاف الحاكم على الأغلبية في البرلمان -رغم تراجع تشكيلته السياسية :الحزب الليبرالي الديمقراطي -, أعلن رئيس الحكومة اليابانية جونيتشيرو كيوزومي أنه سيستمر في انتهاج سياسة"الإصلاحات الهيكلية" عينها (خصخصة البريد وإدارات جباية الطرقات السريعة). ولم يقترح رئيس الوزراء جونيتشيرو كيوزومي كثيرا من الإجراءات الملموسة لمعالجة النقص في الدخل الذي يثقل كاهل فوائدالشركات المحملة بالضرائب ويشجع على تخفيض فرص العمل. ويبدو أن ولايته الثانية ستكون أصعب من الأولى, بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية.
ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن الاقتصاد الياباني بدأ يتعافى من مرحلة الكساد التي عاشها طيلة عقد التسعينات. فاليابان, القوة الا قتصادية الثانية في العالم, والتي تعد 127 مليون نسمة, سوف تحقق نسبة نمو بنحو 2,5% هذه السنة, مقابل 0,2% فقط في عام 2002 و 0,4% خلال الإثني عشر شهرا السابقة . وإذا وضعنا جانبا الطفرة القصيرة لعام 2000 حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الياباني مؤقتا بنحو2%, فإنه يجب العودة إلى عام 1996, حين حقق الاقتصاد الياباني

إعادة إقلاع مشابهة , لكن إقلاع هذه السنة سوف يضع هذه المرة حدا لث
لاث عشرة سنة من الكساد الاقتصادي-التي تزامنت مع انفجار الفقاعة
العقارية المضاربة –و مع إفلاس كامل للنظام البنكي لأسباب تتعلق بـ
الديون المشكوك فيها.

ويعود الفضل في قسم أساسي من هذا الانتعاشالإنتعاش الذي سجل
ارتفاعا استثنائيا في الثلاثة أشهر الثانية من هذه السنة بنحو 3,9%, إلى
ارتفاع الصادرات اليابانية. فالاقتصاد الياباني أصبح أقل حساسية للعلا
قة بين الين والدولار في الوقت الحالي مقارنة بالأعوام الماضية, ذلك أن
أرباح الشركات اليابانية لا تتأثر بصورة جوهرية حاليا بتراجع الدولار
رغم تراجع الصادرات اليابانية الصناعية اليابانية إلى الولايات المتحدة ا
لأمريكية بنحو 14%. وحسب تحليل صندوق النقد الدولي, فإن هذه
الصادرات سوف تستمر في الارتفاع بنحو 7,7% في السنة, وقد أهملت
في وقت ما السوق الأمريكية واتجهت نحو المنطقة الآسيوية خاصة
نحو الصين. كما ارتفع الفائض التجاري الياباني شهرا رابعا على التوالي,
فزاد الآمال بأن يستمر الاقتصاد في النمو منذ سبعة فصول. وقفز
الفائض التجاري الياباني بنسبة 20,4% بالوتيرة السنوية إلى 1,0739
تريليون ين(9,83 مليارات دولار) في تشرين الأول, متجاوزا توقعات الا
قتصاديين بأن يصل إلى 950 مليار ين. وتشير الإحصائيات التي أعلنتها
مؤسسة غولدمان ساتش أن تجارة اليابان الخارجية مع الصين وهونغ
كونغ ارتفعت حاليا إلى 18% مقابل 6,3% في بداية التسعينات من
القرن الماضي, مما يعكس إدراكا متزايدا من جانب الشركات اليابانية
لتعزيز وجودها في الأسواق الآسيوية ولتقليل إعتمادها كلية على
السوق الأمريكية.

طوال عقد من النمو المتراخي (1990 - 2000) لم تكف الولايات
المتحدة عن توجيه الانتقادات الى الادارة الاقتصادية اليابانية
وخصوصا الى الدور البارز الذي تضطلع به الدولة في هذا الاقتصاد.
وبحسب رأيها، فإن هذا الدور هو مصدر المشاكل، بيد ان الوقائع برهنت
عكس ذلك. فالاقتصاد الياباني لم يكن مقيّدا في شكل مبالغ فيه بل كان
يحتاج الى المزيد من القوننة. فقد ضعفت قدرة الدولة على التدخل
بسبب الخيار السياسي في تحرير الأسواق المالية. وبالفعل فإن مشكلات
البلاد الاقتصادية ترجع إلى نهاية الثمانينات عندما تنازلت وزارة المالية
عن مسؤولياتها في ضبط السوق من خلال تخفيف رقابتها على
المصارف في حين كانت هذه الأخيرة تخوض عمليات مضاربة تفتقر إلى
المسؤولية(1).
ولم يكن عجز البلاد عن تحقيق الاصلاحات في العقد التالي نتيجة
تدخل مفرط للبيروقراطية في إدارة الاقتصاد، بل كان نابعاً، على العكس
، من استقلالية المصالح الخاصة وما يستتبعها من ضعف التدخل

الرسمي في سياسة البلد الاقتصادية. وكما قال السيد جوزف ستيغليتز، الخبير الاقتصادي الأول السابق في البنك الدولي والحائز جائزة نوبل للا قتصاد، "تحولت إجراءات الضبط الى كبش محرقة فيما المسؤولية الحقيقية تكمن في نقص الرقابة"(2).

---

(1) - تشالمرز جونسون - مأزق النموذج الياباني – خمسون عاما من التبعية- لوموند ديبلوماتيك النسخة العربية – أذار/مارس 2002
(2) - Joseph Stiglitz, "How To Fix The Asian Economies" New York Times, 31 octobre 1997

وقد حاولت الانتقادات الموجهة الى النموذج الياباني افقاد الثقة بأي طريق مغاير ـ"الطريق الاميركي" وايجاد الاسس الايديولوجية الصلبة من اجل استمرار النظام الليبيرالي المهيمن والمتمحور حول الولايات المتحدة. وكانت هذه الانتقادات تستهدف خصوصا الدولة الرأسمالية "القيّمة على التنمية" في آسيا الشرقية(1).
وعمد المنظّرون الاميركيون بكل شموخ الى تجاهل الاسس الثقافية للتوجيه الاقتصادي في عدد من بلدان آسيا الشرقية هذه، فوجهوا الا قتصاد نحو المدى البعيد بينما تختصر غائية "رأسمالية سوق الاسهم" الا ميركية في التراكم على المدى القصير.
إلى ذلك، فقد وصل هؤلاء المنظّرون الى حد كاريكاتوري في تصويرهم المنافع المفترضة للنظام الاميركي. وكما يقول الكاتب الانكليزي جون غراين، فإن "من مميزات الحضارة الاميركية اعتبار الولايات المتحدة نموذجاً كونياً (...) لكن ليس من بلد آخر يتقبل هذه الفكرة. لا تستطيع أي ثقافة اوروبية او آسيوية ان توافق على التمزق الاجتماعي الذي يشكل الوجه الآخر للنجاح الاقتصادي الاميركي ومن علاماته الاجرام وتنامي نظام الاعتقال والنزاعات العرقية والاتنية وانهيار البنى العائلية والجماعاتية"(2).

---

(1) - راجع Meredith Woo-Cummings (dir.), The Developmental State, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1999.
(2) - John Gray, False Dawn: The Delusions of Global Capitalism
New Press-, New York,1998,p. 227.

في السنوات العشر من الأزمة الإقتصادية, لعبت عوامل عديدة في تغيير الوجه الصناعي للرأسمالية اليابانية, ومنها: الإنفتاح على الإستثمارات الأ جنبية, والتنافس مع الصين, واستقدام طرائق جديدة للإدارة وثقافة جيدة للتصرف بالمردودية المالية. ومع عودة الإنتعاش , تشهد اليابان إنبثاقا جديدا لاقتصادها. فقد تم التخلي عن البنيات القديمة للرأسمالية

اليابانية التي تنظم العلاقات المالية والصناعية. وغابت عن المسرح الا قتصادي 19458 شركة صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم. بيد أن هناك إحتكارات صناعية خرجت من سنوات الأزمة معززة مواقعها التنافسية على الصعيد الدولي, حين تمثلت المنافسة والأساليب الجديدة للتصرف ا لإداري والمالي. وهؤلاء المتفوقون نجدهم في قطاع صناعة السيارات كما في قطاع الإلكترونيك ذي الإستهلاك الجماهيري, وتمثل تويوتا العلم الرمز لهذا النجاح, التي تحتل المرتبة الثانية في صناعة السيارات على صعيد عالمي في عام 2003 (1).

Le Monde –Samedi 27 Decembre 2003 - (1)

كما أنه يترتب علينا أيضا أن نسجل النتائج الجيدة للاستثمار الخاص (+6,2% كأساس سنوي), الأمر الذي يؤكد أن الشركات اليابانية قد عادت إلى الاستثمار المنتج مجددا بينما لم يستطع الاستهلاك الإستهلاكالخاص أن يرتفع إلا بنحو 1,1% خلال سنة2003, بعد زيادة بنحو 1,4% في عام 2002. أما العامل الإيجابي الآخر للانتعاش الاقتصادي الياباني فيتمثل في تقويم البورصة , إذ أن مؤشر نيكاي ل225 قيمة قد ارتفع إلى أكثر من 30% منذ شهر أبريل/نيسان الماضي, وهو يعتبر من النتائج الجيدة على الصعيد العالمي. وترافق مع كل هذا تقويم جيد لهوامش أرباح الشركات اليابانية, التي سوف تشهد أفاق نتائجها ارتفاعا ملحوظا, للعديد منها. وتحقق صناعة السيارات اليابانية تقدما جيدا في مبيعاتها داخل السوق الأمريكية بالقياس إلى الشركات الأمريكية المحلية مثل كرسلير. كما تسجل صناعة الإلكترونيك نتائج جيدة. وبالمقابل فإن بعض الشركات المزدهرة مثل سوني, التي بعد أن انخفضت نتائجها الفصلية بنحو25% قررت إلغاء20000 وظيفة(13% من عدد وظائف الشركة على مستوى العالم كله) على مدى الثلاث سنوات المقبلة.
الانتعاشالإنتعاش الاقتصادي حقيقة واقعية , ولكنه يحمل في طياته تناقضا واضحا. فهو انتعاش يعود إلى السياسة الإصلاحية لرئيس الوزراءالياباني جونيتشيرو كيو زومي أكثر منه لسياسة إعادة هيكلة الشركات(نقل خطوط الإنتاج الصناعية الرئيسية إلى مناطق أخرى, وتخفيض عدد العاملين في الشركات, ومرونة كبيرة في التوظيف عن طريق زيادة العمل المؤقت) التي لجأ إليها القطاع الخاص والتي سمحت لأغلبية الشركات اليابانية الكبرى أن ترتبط ثانية مع الأرباح. إنه انتعاش يقوم على أسس أكثر قوة من مجرد طفرة مؤقتة أحدثتها مخططات الإ نعاش وضخ أموال الدولة, كما في المرات السابقة.

غير أن المحللين الاقتصاديين للشؤون اليابانية يقولون إنه انتعاش في شكل "فرو فهد": هناك جزر صغيرة ناشئة مزدهرة, منارة للنمو للأسواق, في بحرهادىء.فالشركات التي تحقق أرباحا لا توظف سوى 10% من

العدد الإجمالي للأجراء وتسهم بنحو 19% فقط من الناتج المحلي الإ
جمالي. وبعيدا عن هذا النقاش حول هشاشة الانتعاشالإنتعاش
المسحوبة من قبل الصادرات وبالتالي معرضة للإنجراح من قبل نمو الأ
سواق الواعدة(الولايات المتحدة الأمريكية والصين), فإن المسألة
الجوهرية التي تهيمن على عقول اليابانيين هي تدهورالتوازنات الا
جتماعية على خلفية الشيخوخة للسكان اليابانيين التي أصبحت تشكل
عبئا ثقيلا على مستقبل المتقاعدين.
وتعاني اليابان من عدم ثبات كبير في التوظيف, وتعمق عدم المساواة الا
جتماعية على صعيد الرواتب, ولكن أيضا بدلالة العمر, والجنس أو
المستوى التعليمي, إضافة إلى تعمق هوة التطور على صعيد مناطقي.
وإذا كان معدل البطالة يتراجع (5,1% في شهر سبتمبر /أيلول مقابل
5,5% مع بداية السنة),إلا أنه يتضاعف من خلال التهديم الصريح
لوظائف العمل. فقد ازدادت الأعمال المؤقتة, وأصبح عدد الأجراء الذين
يتمتعون بعمل ثابت في تناقص. فالعاملون غير المنتظمين(عقود
مجددة بشكل دوري أو وقت جزئي) أصبحوا يمثلون ربع عدد الأجراء
في اليابان, أي ما يعادل 14,5 مليون شخص في عام 2002(وهو رقم
تضاعف بالقياس إلى سنة 1987). والنساء اللواتي يشكلن الجزء الأعظم
من العاملين بشكل مؤقت يتقاضين راتبا يعادل 60% من الراتب الذي
تتقاضاه موظفة مثبتة في عملها. فالشهادة الجامعية لم تعد تمثل جواز
سفر مرور إلى الوظيفة .

في الماضي, كان الأجنبي والخطاب الرسمي الوطني قد جعلا من
التوازنات الاجتماعية لسنوات 1960-1980 ثوابت ثقافية. وهو ما قاد
إلى تأسيس"الأساطير" لليابان في ميدان الثبات في العمل وقيمة
الرأسمالية الاجتماعية اليابانية: مجتمع توافقي وانتماء أغلبية اليابانيين
إلى الطبقة الوسطى. وكانت التسوية الاجتماعية المرتبطة بتلك الحقبة
نتيجة تاريخ خاص للتصنيع الياباني, ولكنها ارتكزت أيضا على إعادة
توزيع عادل نسبيا لفوائد النمو الاقتصادي, بفضل التحريض من جانب
القوى الموازنة القوية التي تمتلك سلطة اقتصادية(نقابات, حركات
اجتماعية الخ).
بكل تأكيد, كانت هناك تفاوتات اجتماعية, لكن الكل كان يرى أن مستوى
حياته قد تحسن.والأغلبية كانت تشعر أنها محمولة من قبل التيار نفسه,
وهو ما قاد إلى ولادة شعور الانتماء إلى طبقة وسطى عريضة في تلك
المرحلة ,غير محددة على صعيد المداخيل, ولكنها مشاركة في نمط الا
ستهلاكالإستهلاك للمجتمع الجماهيري الناشىء, وفي تبني الأنماط
الثقافية المنبثقة عنه. ولكن مع بداية الثورة المحافظة في الغرب بقيادة
الثنائي ريغان وتاتشر, ومنذ بروز فقاعة المضاربة على المسرح الا
قتصادي الياباني في عقد الثمانينات, التي اتسمت بظهور فخفخة في
الرفاهية غير المعروفة في السابق, وتفجرها في بداية عقد التسعينات,

بدأ المجتمع الياباني يشهدإختلالا جذريا في توازنا ته, لجهة تعمق الهوة بين الرابحين والخاسرين من العولمة, وبالتالي تعمق الأزمة الاجتماعية بمعدل أقل حدة من الأزمة الاقتصادية.

انطلاقا من هذه الرؤية يمكن القول إنه إذا انطلقنا من التحليل على المدى البعيد فإن معظم البلدان الرأسمالية قد دخلت في مرحلة اتجاه معدل النمو نحو الهبوط منذ الأزمات البترولية الأولى 1973, و 1979.هذا الاتجاهالإتجاه اقترن بظهور الليبرالية المالية التي تحرض رؤوس الأموال الفائضة على البحث عن الأرباح السريعة (بورصات,شراء سندات, العقارات) ويمكن تفسير تبخر الأسواق بانتقال الأموال وبالفقاعة الاقتصادية الأمريكية. ومن أزمة مالية إلى أزمة مالية, كان الا قتصاد الأمريكي يمتطي "الفقاعات"و إنفجاراتها بفضل اللعبة الماهرة التي يجيدها رئيس الخزانة الفيدرالية الأمريكية ألان غرينسبين, حول معدلات الفائدة. وبعد أن جففت الولايات المتحدة الأمريكية الأسواق الأ خرى, ها أننا نشهد عودة المستثمرين نحو اليابان التي تشهد طفرة للبورصة. ومع ذلك, يجب أن لا يكون المرء متفائلا كثيرا, لأننا إذا انطلقنا من التحليل على المدى القصير, فإننا نقول إن الانتعاشالإنتعاش الا قتصادي الحالي قد شجعه ازدهارإزدهار السوق الصينية والطفرة الا قتصادية الأمريكية.
وفي الواقع تمارس الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مضاعفة العجز, على الصعيدين التجاري والموازنة. وهذا الوضع يعرض إدارة بوش إلى تخفيض حاد في قيمة الدولار, الأمر الذي سوف يضع الاقتصاد الياباني في وضعية صعبة.إضافة إلى التأثيرات السلبية الناجمة عن تدفق الصادرات اليابانية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية, فإن انخفاض قيمة الدولار يقود إلى انخفاض قيمة الين الصيني(لأن العملتين مرتبطتان) الأمر الذي سيكون له انعكاس سيىء على الصادرات اليابانية باتجاه الصين.

ومع ذلك,تعزز موقع رئيس الحكومة اليابانية جونيتشيرو كيوزومي في قمة الثمانيحزيران/يونيو2004, إذ لأول مرة منذ مدة طويلة, لم يتلق المسؤولون اليابانيون دروسا في الفضيلة الاقتصادية, لا تخلو من الغطرسة, من نظرائهم الأمريكيين. فقد تعود هؤلاء على شرح لليابانيين ما يجب القيام به من إصلاحات لإعادة تحقيق النمو في بلادهم. وأخيرا أشاد قادة الدول الصناعية الكبرى في العالم بالنتائج الجيدة التي حققتها اليابان في مجال النمو.
و يتساءل الخبراء هل إن الاقتصاد الياباني هو بصدد الخروج من أزمته التي تعرض لها بسبب انفجار فقاعة المضاربات في البورصة والعقارات, في بدايه عقد التسعينات من القرن الماضي؟ لقد تكبدت البنوك اليابانية خسائر ضخمة جراء انفجار فقاعة المضاربات في البورصة والعقارات :

ما يقارب (680 مليار دولار-563,35 مليار يورو- ما بين أعوام 1992 و 2000), وديون كبيرة مشكوك فيها (1000 مليار دولار-828,4 مليار يورو- في عام 2000). وفي الواقع, وجد النظام البنكي الياباني نفسه في حالة إفلاس طيلة عقد التسعينات, الأمر الذي أجبر السلطات الحكومية على ضخ أموالا عامة بصورة مكثفة , والحفاظ على سياسة معدل 0%, والمباشرة في وضع مخططات مهمة للتقارب وتغيير البنيات.

و في العام 2002, نشرت البنوك اليابانية أيضا نتائج كارثية. فالبنك العملاق ميزوهو سجل وحد ه خسارة تاريخية قدرت بنحو 17,2 مليار يورو. بيد أنه منذ عدة أسابيع, أعلن البنك عينه, مثله في ذلك مثل البنك الذي يحتل المرتبة الثانية – المجموعة المالية لسوميتومو ميتسوي –و المرتبة الثالثة - المجموعة المالية لميتشوبيشي طوكيو, عن عودة الأرباح للعام 2003. ولعب الإنتعاش الاقتصادي, وانخفاض الديون المشكوك فيها, وعودة صعود البورصة, دورا فعالا في هذا التحسن, الذي يظل هشا مع كل ذلك. والسبب أن البنكين اللذين يحتلان المرتبة الرابعة والخامسة سجلا خسائر كبيرة في عام 2003. وتستمر البنوك في تخفيض حجم قروضها .
أما على صعيد الإحتياطات من العملة الصعبة, فقد سجلت اليابان زيادة للشهر ال54 على التوالي, وبلغت في نهاية شهر مايو الماضي, 816,8 مليار دولار(676,3 مليار يورو).الأمر الذي يجعل اليابان على رأس قائمة البلدان التي تمتلك احتياطات كبيرة من العملة الصعبة, في حين تأتي الصين في المرتبة الثانية (450 مليار دولار-372,6 مليار يورو).وقد شهدت اليابان خلال الخمس سنوات الأخيرة انفجارا في مجموع أموال الصرف, التي بلغت نحو 220 مليار دولار (182 مليار يورو) فقط, في عام 1999. وكان السبب في هذا الإرتفاع, تدخلات بنك اليابان المخصص لوقف تقويم الين تجاه الدولار, وبالتالي مساعدة الصادرات اليابانية. والحال هذه, اشترى البنك المركزي الياباني كمية ضخمة من الدولارات, في شكل سندات من الخزينة الأمريكية. وأمام ضخامة الظاهرة, انتقد رئيس الخزينة الفيدرالية الأمريكية آلان غرنسبان ,رسميا, سياسة الصرف اليابانية باعتبارها غير محتملة, ويمكن أن تسبب أختلالا في النظام النقدي والمالي العالمي.

لقد عاشت اليابان على مدى أربع عشرة سنة في سلسلة متواصلة من الكساد, ولإقلاع الاقتصادي المجهض, والكوارث البنكية, والإفلاسات الصناعية, ومخططات إنعاش الاقتصاد المتكررة, والقفزات في البورصة. وفيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفل بنهاية الألفية الثانية في جو من الغبطة بالاقتصاد الجديد والإفراط في النمو, كانت اليابان تتوغل في وحل الأزمة والتضخم. وبصورة إجمالية, سجل الاقتصاد الياباني خلال هذه المرحلة السيئة-"العقد الضائع", حسب قول البعض-نموا قريبا

من الصفر, بينما بلغ المعدل الوسطي لتقدم الناتج الداخلي الخام الياباني 6,1% خلال مرحلة 1985-1991.
في قمة الثماني الكبار, أعلنت الحكومة اليابانية يوم الإربعاء 9 يونيو الماضي أن النمو الاقتصادي بلغ 6,1% خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام 2004, وهو نمو أفضل بكثير مما هومتحقق في أوروبا(أقل من 2%) , وأيضا في الولايات المتحدة الأمريكية(4,4%), ولكنه أقل من الصين, التي تظل خارج السباق. وهذه النتائج تمدد فصلا رابعا من النمو المتواصل خلال عام 2003, الذي لا مس 7%, وبشكل أساسي ميلا مستعادا من النمو منذ عام 2002.
لا شك أن الوقت ليس مع الإفراط في الحذر: فالنمو أصبح من الآن فصاعدا مثل النزوة الفصلية, وسوف يتجاوز 4% في مجمل عام 2004. ولكن بعد خمس عشرة سنة من التوقف
"stop and go" التي سحقت نموذجه الاقتصادي, يمكننا أن نتخيل كيف أن اليابان اليوم هي موضوع إقتصادي"متفرد". ويتساءل الخبراء هل هو إنتعاش دوري كما هو الحال في 1997, و2000, أم أن اليابان تشهد عودة إلى سنوات جديدة من المآثر الاقتصادية؟

على أية حال يبدو أن اليابانيين مقتنعين بعودة النمو, ويتطلعون إلى المستقبل بثقة كبيرة ومعنويات عالية:سواء تعلق الأمر بالمستهلكين أو الصناعيين, فإن مستويات النمو التي تحققت في الأشهر الأولى من عام 2004 تقترب من النتائج الجيدة المسجلة منذ بداية عقد التسعينات.
وزد على ذلك, فقد ازدادت نفقات المستهلكين بنحو4% على مدار السنة, أي بصورة أسرع من مداخيلهم, خاصة في ظل تزايد الطلب على الأجهزة الإلكترونية ذات الإستهلاك الشعبي. ويجب ربط هذه المتعة الظاهرة لليابانيين بالتحسن الملحوظ على صعيد جبهة العمل. فمعدل البطالة الذي بلغ 5,5%(أواسط 2002), تراجع إلى 4,7%. ومع ذلك يجب الإ حتراس من رؤية هذا الأمر وكأنه عودة نحو الطبيعي في "النموذج الياباني" لسنوات عقد الثمانينات ,حيث ظلت معدلات البطالة محصورة بين 2% إلى 3%. ويعود هذا التراجع في البطالة في جانب جزئي منه إلى انصراف المتقاعدين, وإلى تنامي عدد من الأعمال الجديدة بصورة مؤقتة, إذ أن بعض الملايين من الشباب الياباني تأقلموا مع نمط جديد من الحياة. وحسب تقدير الحكومة اليابانية تتراوح هذه الأعمال المؤقتة ما بين 3إلى 4 ملايين.
خشبة الخلاص للاقتصاد الياباني جاءت من الخارج. والفضل يعود إلى الطفرة في التجارة العالمية التي نجحت حيث أخفقت كل السياسات المتعلقة بالتوظيف الكامل عبر استخدام العلاجات الكينزية الكلاسيكية, وزيادة الرهان على الموازنة (اثني عشرة مخططا كلفوا عدة مئات من مليارات الدولارات), وزيادة الرهان على السياسة النقدية. وبشكل أدق سوف يذكر التاريخ الصين, التي أنقذت جارتها الكبيرة الإقليمية من الأ

أزمة.

في عقد التسعينات, لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور القاطرة في "جر"الاقتصاد العالمي. أما اليوم, وبعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998, ظهر في شمال شرقي آسيا قوة اقتصادية صاعدة تتمحور حول الصين.إن انطلاقة المبادلات, المترافقة مع الترابط المانيفاكتوري, تسهم في ظهور براديغم جديد من التقسيم الإقليمي للإنتاج حيث البؤرة تكمن في الصين و"أسواقها" في جنوب شرقي آسيا, مع البلدان المتقدمة: اليابان, كوريا الجنوبية, وتايوان.إن عودة النمو للإقتصاد الياباني مرتبط بشكل أساسي بالنمو القوي الحاصل في إمبراطورية الوسط. وعلى الرغم من أن اليابان تمتلك قدرات كبيرة من المقاومة والجلد, إلا أن نقطة ضعفها ليست داخلية بقدر ماهي خارجية:و هو متغير لاتستطيع أن تتحكم فيه. لقد اعتقدنا طويلا أن الإزدهار الاقتصادي الياباني يعود الفضل فيه إلى السوق الأمريكية. وهذا صحيح, ولكنه أقل من السابق. بيد أن الظل الذي يضغط على الإنتعاش الاقتصادي الياباني هو الصين.إذ إن إزدهار الاقتصاد الصيني هو مفتاح الإستقرار الاقتصادي لليابان, وكما لكل المنطقة.
لقد أصبحت الصين السوق الرئيسة لليابان متخطية بذلك السوق الأ مريكية,إذ ازدادت الصادرات اليابانية نحو الصين بنحو 38%. وكانت الصين تبدو في نظر اليابانيين مثل الإلدورادو لنقل خطوط الإنتاج الصناعي بسبب احتياطي اليد العاملة الرخيصة, وتوافر المواد الأولية. لكن اليوم الصين تمثل سوقا استهلاكية في طور التوسع, إذ ازدادت القدرة الشرائية للصينيين, وتنامى عندهم حس الإستهلاك الشعبي للأ جهزة الإلكترونية اليابنية.
وهكذا نصل إلى نتيجة أن الانتعاشالإنتعاش الاقتصادي الذي تشهده اليابان هو ظرفي ومرتبط بالعوامل الخارجية, فضلا عن أن المشاكل الداخلية للاقتصاد لم يتم حلها بعد. فهو انتعاش هش.

* ... ... * ... ... *

الفصل السابع
من مفارقات العولمة.. إخفاقات في التنمية
وحروب في بلدان عالم الجنوب

من إفرازات العولمة الليبرالية توزع الفقر المدقع على مناطق معينة من العالم منذ عشرين عاما, إذ تدنى المستوى المعيشي منذ عام 1981 وحتى عام 2001 إلى درجة مخيفة. فالدول المتخلفة لتي تعيش بأقل من دولار في اليوم انخفضت من 40% إلى 31% فقط. وحسب الإ حصائيات الأخيرة للبنك الدولي , انخفض عدد الذين يعانون من البؤس من 1,5 إلى 1,1 مليار فقط بالرغم من النمو السكاني. ويعتبر هذا الرقم

مخيبا للأمال لكون إنخفاض نسبة الفقر العالمي تسير بحركة أبطأ من النمو الاقتصادي مما يشير إلى ازدياد اللامساواة في العالم. وكان بالإ مكان تقبل هذا الوضع لو لم يكن هناك نمو.
و إذا كانت القارة الآسيوية نجحت في تخفيض نسبة الفقر , بفضل النهضة الاقتصادية الصينية والهندية , فإن الفقر حقق ارتفاعا هائلا في أفريقيا (150 مليون نسمة), بينما ظلت نسبة الفقر في أمريكا اللاتينية ثابتة. ويؤكد النجاح الآسيوي في السنوات الأخيرة أن النمو عموما هو السبب الرئيس في تراجع الفقر. وتزداد معاناة الأفارقة التي تصل إلى الحدود القصوى من البؤس بفعل الكم الهائل من مشكلات الفقر والجوع والتصحر، إضافة إلى الحروب والنزاعات الأهلية ذات الطابع الدموي، وصراع القوى الدولية الكبرى- خاصة الصراع الأمريكي الفرنسي- التي لا ترى في القارة السمراء سوى ثروات وموارد، وتغمض عينيها عما يعانيه ا لأفارقة من مآس في طليعة أسبابها الاستعمار الغربي والإرث الثقيل الذي تركه في إفريقيا.

أفريقيا جائعة، ولأنها جائعة، فهي عرضة لكل الأمراض الهيكلية، من عدم الاستقرار، إلى شل اقتصادها. فمن بين المناطق السائرة كلها في طريق النمو، وحدها أفريقيا مرت بجانب الثورة الخضراء التي شهدتها سنوات 1970-1980 من القرن الماضي. وكانت الثورة الزراعية التي شهدتها كل من الهند والصين، وعدة مناطق أخرى من العالم للتخلص من أوحال الفقر، والمرض والمجاعات، بيد أن هذه الثورة لم تنجز بعد في معظم القارة الإفريقية.
ويعزو المحللون الاقتصاديون تراجع نسبة الفقر في آسيا إلى النمو، كما يشير إليه فرانسوا بورغينيون المدير الاقتصادي في البنك الدولي. ف النمو وحده يساعد على تحسين الأوضاع والمزيد من المؤشرات الا جتماعية الأخرى. ومع أن النمو ضروري، فإنه غير كاف. فالهند بالرغم من أنها عرفت مؤخرا ازدهارا ملحوظا لكن نتائج محاربة الفقر كانت مخيبة للأمال منذ عشر سنوات. وحتى اليوم تراجع عدد الذين يحصلون على أقل من دولار في اليوم من 36% إلى 28% فقط، والسبب ان الطبقة الميسورة هي من امتص هذه الثروة الجديدة. ويمكننا القول بشكل آخر إن تقليل الفقر يتطلب أن يترافق مع النمو من خلال سياسة توزيعية ولكن لسبب ما تحولت الأمور إلى زيادة اللامساواة واستمرار سوء التغذية الأطفال في آسيا بالرغم من الفقاعة الاقتصادية، مما يؤكد ضرورة تدخل الدولة بعدم ترك النمو يعمل دوره بمفرده.

ونعود إلى أفريقيا، فهي تعد ثاني أكبر القارات وأغناها في ثرواتها الطبيعية ومواردها المتنوعة. فإمكانات أفريقيا وثرواتها والكنوز المكدسة في بطون أراضيها تساوي أضعاف ما لدى قارات العالم الأخرى، ليس هذا فحسب بل إن كل التقدم العلمي والصناعي وكل هذه الثروات الهائلة التي حققتها أوروبا وأمريكا الشمالية هي من فضل خيرات

إفريقيا. فما وصل إليه العديد من الدول المتقدمة من قفزات عالية في مجالات التطور المختلفة تحقق على أكتاف القارة الإفريقية واستغلال ثرواتها الثمينة من معادن ونفط وغاز إلى غيرها وخيرات أراضيها المتعددة لكنها- أي القارة الإفريقية على الرغم من كل ذلك ظلت تعاني من الفقر المدقع والبؤس والشقاء والتصحر. ناهيك عن ان الشعوب الأ فريقية ابتليت بديكتاتوريات فاسدة ومعادية لمصالح شعوبها، أو حتى ديمقراطيات شكلية تخضع لهذه القوى الكبرى أو تلك، والانقلابات العسكرية التي تحدث في هذه القارة، هي في أغلب الأحيان انقلابات تدار عن بعد.

وتفتقد العديد من الدول الأفريقية إلى الخبرات الاقتصادية الوطنية اللا زمة للإستفادة من هذه الإمكانيات الهائلة وتسخيرها لمنفعة شعوبها وتحقيق الرفاهية لها. لهذا نجد أن إفريقيا تتراجع مكانتها اقتصاديا مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية، ونتيجة لذلك فإنها تتخلف عن ركب الحضارة والتقدم. فمن بين تسع وأربعين دولة هي الأقل نموا في العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة الصادر مؤخرا، هناك أربع وثلاثون دولة إفريقية منها دول جنوب الصحراء الإفريقية. وتلخص الأرقام الثلاثة التالية الحالة هذه. أولا، في عام 2000، انخفضت كمية الغذاء المنتجة عن كل شخص في إفريقيا بنحو 7% بالقياس إلى عام 1980. وثانيا، على النقيض من ذلك ارتفع هذا الرقم بنحو 28% في الهند، و82% في الصين خلال المرحلة عينها. أخيرا، كان معدل الأسمدة في إفريقيا 23 كيلوجراماً للهكتار في عام 2002، بينما بلغ هذا المعدل نسبة 100 كيلوجرام في الهند، و278 كيلوجراماً في الصين.
والحال هذه، ليس غريبا أن تعاني أفريقيا، وفلاحوها يفلحون الأرض المستنفذة قيمتها الغذائية. والنتيجة، أن محصول الحبوب الغذائية المسجل، على سبيل المثال، بعدد الأطنان للهكتارالواحد- قد بلغ في متوسطه 6،1 في إفريقيا، مقارنة مع 8،3 في آسيا. ومن الممكن إصلاح هذا الوضع، لو أن عالم المانحين يأخذ بعين الاعتبار القواعد الأساسية للزراعة. فبدلا من إرسال المساعدات الغذائية إلى إفريقيا، على الدول الكبرى أن تساعد الفلاحين الأفارقة على القيام بثورتهم الخضراء. إن مفتاح الحل يكمن في القيام بهندسة زراعية حديثة، مسنودة باستثمارات في البنية التحتية الريفية للقارة الإفريقية.

رغم الأصوات المتعالية التي تنادي بتبني العولمة كمخرج لأزمات الدول ا لإفريقية، فإن التجارة الحرة أطبقت بفكيها على ثروات هذه الدول خاصة على صعيد المواد الأولية، والمنتجات الزراعية. فهناك 70% من سكان الدول النامية تعيش على الزراعة، وبذلك تتركز الرهانات على هذا القطاع. فلقد استفادت آسيا من تحرير المنتجات الصناعية بينما تنتظر إفريقيا نتائج التحرير الزراعي. وتبدأ محاربة الفقر بتقديم كل من الولا يات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان الاستثمارات في الزراعة بشرط

عدم إستغلال دول الشمال للأسواق المفتوحة لمصلحتها في إفريقيا.
تحتاج الثورة الخضراء إلى توافر أربعة عناصر في الزراعة، التي هي غير موجودة في قسم كبير من أفريقيا. إن المزارعين الأفارقة يحتاجون إلى الأسمدة لأراضيهم، ومصادر المياه، والأسمدة المحسنة وإلى متنوعات أخرى تستجيب للإكراهات المناخية المحلية والحشرات الضارة مثل الجراد، وكذلك إلى توسيع قطاع الخدمات الزراعية المحسنة، إذ ينقص الدول الإفريقية "التعاونيات التجارية"، حيث تعتبر المساعدات المالية الخارجية أمرا مفروغا منه.
وتحتاج الثورة الخضراء أيضا وجود بنية تحتية ريفية تشكل حد أدنى للنمو. فيجب على كل قرية إفريقية تضم عدة آلاف من السكان أن تكون مجهزة بهواتف نقالة، وأن تحصل على سيارات شحن لنقل الأسمدة، وتحميل المحاصيل الزراعية إلى الأسواق. وتوجد العديد من القرى الإ فريقية معزولة كليا، وغير مرتبط بعضها ببعض بطرق حديثة، الأمر الذي يعيق حركة شراء المواد الضرورية للإنتاج الزراعي أو بيع المواد الزراعية التي يتم إنتاجها.

وحسب تحليل خبراء الأمم المتحدة في مجال الزراعة، فإن كلفة هذه التدخلات تساوي تقريبا 40 يورو لكل قرية. وهذا المبلغ يعتبر مرتفعا جدا بالقياس إلى قدرات القرى نفسها على إنفاق هذا المبلغ المذكور، فض لا عن أن القسم الأكبر من الفلاحين الأفارقة يعيشون حياة كفاف من منتوجاتهم الزراعية، ولا يستطيعون الحصول على الأموال. ومع ذلك، فإن هذا الثمن يعتبر زهيدا للدول المانحة.
وتضع الدول العظمى ميزانيات ضخمة للسيطرة على افريقيا، ولو صرفت هذه الميزانيات لمساعدة شعوب افريقيا في تحقيق الثورة الخضراء ومكافحة الفقر والمرض في هذه القارة الغنية الفقيرة، لسار الأ فارقة خطوات وخطوات إلى الأمام ولربما تخطوا كثيرا الصعوبات والأ زمات التي تخيم بظلها الثقيل على حياتهم.
إن تراجع المجاعة والفقر في أفريقيا مرتبط بمساعدات دول الشمال وأسواقها، ولكن بالدرجة الأولى بقيام الأفارقة بثورتهم الخضراء على غرار ماقام به الآسيويون، ومحاربة الفساد في بلدانهم، وتركيز جهودهم على التعليم.
ففي عام 1980 شكل الفقراء الأفارقة واحدا من أصل عشرة في العالم. واليوم كل ثلاثة فقراء في العالم واحد منهم إفريقي، وعام 2015 سيكون نصف الفقراء في العالم أفارقة. ففي القرن التاسع عشر كان الفقر مقترنا بآسيا، أما في القرن الحادي والعشرين أي قرن العولمة الليبرالية فسيصبح مشكلة أفريقية بامتياز.
1-الإصلاح الزراعي في زيمبابوي وتوظيفه سياسيا:
بعد عشرين عاما من التهليل سواء في زيمبابوي أو في الخارج، بوصفه بطلا للنضال ضد الكولونيالية في روديسيا السابقة، ونموذجا جديدا

للتعايش بين البيض والسود ،يبدو أن الرئيس روبرت مو غابي مستعد، للعب أوراقه كلها، مواجها أول مرة معارضة لها صدقية، ومهاجما في الوقت عينه ببضعة آلاف من المزارعين البيض الذين لا يزالون يحتفظون بأفضل الأراضي الزراعية، في سبيل البقاء في السلطة بأي ثمن .

وبعد أن فاز في الانتخابات الرئاسية المشكوك في نزاهتها، ها هو الرئيس موغابي البالغ من العمر سبعة وسبعين عاما على موعد مع ردود فعله الماوية كقائد للمقاومة، حيث فجر التناقضات حول موضوع الإصلا ح الزراعي في زيمبابوي بين الذين لا يملكون الأرض من السود، وفي مقدمتهم" قدامى المحاربين " وبين المزارعين البيض .
من الناحية التاريخية والسياسية يبدو الإصلاح الزراعي قضية عادلة في زيمبابوي، ولا أحد يشكك في أن هناك أزمة حقيقية في هذا المجال، بسبب أن الأقلية البيضاء التي تمثل 1% من السكان البالغ عددهم 5 ،12 مليون نسمة، تمتلك 70% من أخصب الأراضي في البلاد .
وكانت المعاهدة التي وقعها في لا نكستر هاوس في كانون الأ ول/ديسمبر 1979, كل من رئيس الوزراء الأبيض السيد آيان سميث و الثوار السود بقيادة السيدين روبرت موغابي وجوشو نكومو , والتي نصت على تسلم الغالبية السوداء السلطة , لتعتبر نجاحا رائعا. لكن الإ نتصار الآخر كان في أن تغير النظام لم يؤد إلى انهيار الاقتصاد. وقد لا حظ عالم السياسة الأمريكي جيفري هربست(1) أن " زعماء زيمبابوي الجدد, وبعدما لمسوا نتائج فرض السياسة الثورية المفاجىء في موزامبيق, على يد جبهة تحرير موزامبيق, أدركوا أنه لو طبق التأميم وقلبت الأوضاع الاقتصادية, التي تفرضها الإشتراكية, على الطريقة الموزامبيقية, وبحسب خطابهم نفسه, لأدى ذلك إلى فرار السكان البيض ولأهتز الاقتصاد. وهكذا وافق زعماء المعارضة السود على أن يتضمن الدستور المنبثق من اتفاق لا نكستر هاوس مادة تنص على حماية الملكية الخاصة, وتحديدا ملكية الأراضي, وبندا يمنع أي تعديل في القانون الأساسي قبل مضي سبع سنوات. وهذا ما طمأن في النتيجة أوساط رجال الأعمال وحد من هجرة البيض".

---

(1) - كريستوف شامبان- نضال يراد به باطل في زيمبابوي, لوموند ديبلوماتيك أيار/مايو2000.

وكان الإصلاح الزراعي الذي عجل به الرئيس موغابي منذ شباط 2000 قد انطلق بشكل متأخر، إذ شرع بعض " قدامى المحاربين " الزيمبابويين الذين شاركوا في الحرب ضد النظام العنصري السابق، يحتلون بالقوة بعض أملاك المزارعين البيض الذين يسيطرون على الجزء الأكبر من أفضل الأراضي . ومن المعلوم تاريخيا أن استعادة هذه الأراضي كانت المطلب الرئيس في النضال من أجل الاستقلال . وخلال أعوام 2000 و 2001 و2002 تم احتلال أكثر من 2000 مزرعة من أصل 4500

مزرعة في روديسيا السابقة عبر أعمال عنف، قاتلة أحيانا .
ومنذ بداية الإصلاح الزراعي الذي يقوم على مصادرة أغلبية المزارع التجارية البالغ عددها 5500 من دون تعويض، يساند الرئيس موغابي كل الأعمال، حتى العنيفة منها، التي يقودها الفقراء من السود المؤطرين من قبل "قدامى المحاربين"، الذين يشكلون الذراع الأيمن للنظام، والذين تصفهم صحيفة لوموند الفرنسية ب" السوقيين ". وحسب الإحصائيات الرسمية فقد تمكنت 100 ألف عائلة سوداء من الإقامة في مزارع البيض الذين طردوا منها، لكنهم لم يغادروا البلاد . واتسمت أعمال المصادرة هذه بالعنف في بعض الأحيان .

وقد شنت الدول الغربية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حملة عنيفة ضد الرئيس موغابي، معتبرة أن هؤلاء "قدامى المحاربين " المزيفين الذين خاضوا حرب التحرير، والذين استقطبهم الحزب الواحد في البلاد " الاتحاد الوطني الإفريقي في زيمبابوي " – الذي لا يتسامح بأن ينافسه أحد في صناديق الاقتراع – قد شنوا حملة إرهاب سياسي، كان من ضحاياها الأوائل الجماهير الشعبية السوداء التي تشكل للنظام مجرد ماشية انتخابية .كما أن المتضررين من هذه الحملة ليسوا المزارعين البيض المتحدرين من أصول المستعمرين البريطانيين القدامى فقط، وإنما العمال الزراعيين السود أيضا، إذ انهم أجبروا على ترك المزارع المصادرة . فهناك 20% من أصل 300 ألف عامل زراعي في الاستثمارات الزراعية الكبيرة فقدوا عملهم .
لقد ساند الرئيس موغابي بقوة حركة احتلال مزارع البيض، بل إنه نظمها، وهو يعلم أنه يقود بلاده إلى سحيق لا يعرف قعره، إذ تم "توزيع" أربعة ملايين هكتار على مائة ألف عائلة سوداء . وكانت خطة الإصلاح الزراعي وضعت في مرحلة الاستقلال، إلا انه لم يستفد منها خلال عقد من الزمن سوى 62 ألف عائلة من أصل 162 ألف متوقعة . وبعد ذلك لم يكف السيد موغابي عن تبشير المزارعين السود بقرب ساعة الخلاص معتمدا دائما خطاباً مزدوجا يتميز في آن واحد بالتشدد ضد البيض، ثم بطمأنة الزيمبابويين من أصل أوربي . وفي شباط 1992 اقر مجلس النواب قانونا يعطي الحكومة حق استملاك أي أرض زراعية بسعر تحدده الدولة من جانب واحد . إلا أنه اضطر إلى التراجع أمام نقابة المزارعين التجاريين ذات الغالبية البيضاء وأمام ضغوط الدول الغربية الممولة(1).

(1) - في العام 1990، وخلال القمة الفرنسية ـ الافريقية في "لابول"، اعلن الرئيس فرنسوا ميتران أن "فرنسا ستربط كل جهدها المساهم في ما يبذل من جهود بتحقيق المزيد من الحرية".

وفي ظل الحملة الجديدة، تجاوز "قدامى المحاربين" إطار الإصلاح الزراعي، وشنوا حملة " معادية للكولونيالية " تستهدف البيض، وبدأوا في مهاجمة رؤساء شركات في المدن، يرهبونهم ويبتزونهم ماليا . يقينا

إن الإصلاح الزراعي حق مشروع في زيمبابوي لأنه يمكن الجماعة السوداء، الريفية في غالبيتها، من استعادة الأراضي التي كانت صودرت من السكان الأفارقة في حقبة الاستعمار الغربي للبلاد .
غير أن نزع ملكية البيض وإعادة توزيع الأراضي على " قدامى المحاربين " قد جعل منها الرئيس موغابي مسألة انتخابية في توظيفها للفوز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نيسان 2000 . فالرئيس موغابي أصبح معزولا أكثر فأكثر، وهو يعاني من المرض، وفريسة لهذيان مستبد به يعتبر كل نقد لسياسته بمنزلة "عنصرية". وها هو يمارس سياسة الهروب إلى الأمام، إذ يفضل الحكم على مقبرة بدلا من أن يتنحى عن السلطة، ليفسح في المجال لغيره .
إذا كانت زيمبابوي قد شكلت نموذجا يحتذي به على صعيد القارة الإ فريقية، ولفترة طويلة، بفعل انتقال السلطة النموذجي من حكم البيض إلى القادة السود، إلا أن "النموذج الزيمبابوي " للتنمية قد كشف عن محدود يته مع مطلع التسعينات، حين ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية في البلاد، الأمر الذي اضطر هراري بدءا من العام 1991 إلى الخضوع لخطة الإصلاح الهيكلي الذي فرض على عدد كبير من الدول الإفريقية، من جانب صندوق النقد الدولي . كما أن طول مدة حكم موغابي قد جعل الفساد ينتشر في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة، والحزب الواحد الشمولي، الأمر الذي سارع في ولادة موجة من الاحتجاجات ساعدت في بروز أول حزب معارض فعلا في البلاد هو حزب " حركة التغيير الديمقراطي " بزعامة السيد مورغان تزفانجيراي الأمين العام لا تحاد النقابات في زيمبابوي .

والحال هذه، فان إعادة توزيع الأراضي لعبت دورها في ضمان إعادة انتخاب الرئيس موغابي في الانتخابات الرئيسية . وقد كانت أولى انعكاسات هذا الإصلاح الزراعي والعنف الذي رافقه : انخفاض الإنتاج الزراعي، خاصة الذرة الصفراء التي تشكل أساس الغذاء الوطني . كما أن البلاد تشهد تضخما كبيرا، فضلا عن شحة الاستثمارات الأجنبية، ونقصان العملة الصعبة، وعجز الدولة عن سداد ديونها الخارجية تجاه صندوق النقد الدولي، الذي ألغى كل مساعدته منذ عام 1999 . وأسهمت هذه الأ زمة الاقتصادية في زيادة غضب الشارع في زيمبابوي، حيث شهدت البلا د إضرابا عاما ناجحا في شهر تموز 2000بسبب زيادة أسعار المحروقات بنحو 70 % .
وبالمقابل ضاعف الرئيس موغابي من عمليات الترهيب ضد مناضلي المعارضة الذين يتهمهم بالتواطؤ مع " العنصريين البيض ". كما بدأ موغابي يشدد الخناق على الصحافة من خلال المضايقات الإدارية، وطرد الصحفيين الأجانب، واستفزاز الصحافة المحلية . وهو يحاول الآ ن أضعاف خصمه الرئيس مورغان تزفانجيراي الذي طالب في اجتماع عام ب " إسقاط موغابي بوساطة العنف " إذا لم يتخلى عن السلطة

سلميا، وهو متهم الآن ب" الخيانة، والإرهاب، والتحريض على العنف " .
وقاد هذا الوضع إلى تجميد عضوية زيمبابوي في منظمة الكومنولث ,
وفرض عقوبات دولية من قبل بلدان الإتحاد الأوروبي والولايات
المتحدة على هذا البلد الإفريقي .
2-المجاعات المعاصرة في إفريقيا
إذا كانت كمية الغذاء المتوافرة على الصعيد العالمي تفيض عن حاجة
السكان، فإن هناك شعوبا بأكملها خاصة في أفريقيا لا زالت تعيش على
الكفاف في نمط إنتاجها الرعوي التقليدي . وقد شن برنامج الغذاء
العالمي حملة دولية في 16 ديسمبر من العام 2002لتعبئة الرأي العام
العالمي حول خطر المجاعة في أفريقيا .

أفريقيا تعيش في أزمتها الغذائية، التي تقودها إلى كارثة جديدة . فالأمر
يتعلق بوجود 38 مليون شخص عاجزين عن العمل، وعن إعالة عائلا تهم
، وهم يتعرضون يوميا لهلع المجاعة . ويتساءل كبار المحللين الأ
كاديميين في الغرب عن الأسباب الحقيقية لهذه المجاعة المنتشرة في
أفريقيا ؟ هل أن المجاعة تعود إلى العوامل المناخية وقرس السماء ؟ أم
أن التقلبات السياسية الحاسمة، وفساد القيادات السياسية الإفريقية
الحاكمة، وانتهاج السياسات الخاطئة، هي الأسباب الحقيقية التي تفسر
لنا عودة المجاعات الراهنة في العديد من الأقطار الإفريقية ؟
بكل تأكيد إفريقيا قارة معرضة للانجراح، إذ أن ثلث سكانها يعانون من
الجوع المزمن، بسبب الفقر، وعدم إعطاء الحكومات الإفريقية الأولوية
الحقيقية لحل المسألة الزراعية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية، وفساد
الحكام الأفارقة . هذه الأسباب مجتمعة يمكن أن تفسر لنا حجم سوء
التغذية المزمن، لكنها لا تبرر لنا المجاعة .فإذا دقق المرء في تحليله
للمجاعات المعاصرة وتصنيفها، فإنه يميز بين ثلاثة أنواع منها :
المجاعات التي يجري إنكار وجودها، والمجاعات المعروضة أمام
الناظرين، والمجاعات التي تبتدع .
الجوع، قد يأخذ وجوها عدة، غير أن أهم مظهرين له هما : سوء التغذية
الذي يمكن تحديده بأنه اختلال التوازن في الحصة الغذائية كما ونوعا .
وسوء التغذية ناجم عن الفقر نظرا لأن هذا الإنسان الفقير لا يملك مالا
كافيا لشراء المواد الغذائية في حدود معينة . إضافة إلى أن سوء
التغذية ناتج عن الجهل رفيق الفقر، والذي تصاحبه عادات
غذائية سيئة . أما الوجه الثاني للجوع فهو المجاعة التي هي الانقطاع
الكلي للغذاء عن شعوب بأكملها في مسار لا يتدخل أحد لوقفه، وهي
ناجمة عن أسباب مختلفة، كما قد أشرنا إلى بعضها .

وفي الواقع، انتشرت ظاهرة المجاعات " المعاصرة " منذ انهيار جدار ب
رلين، ونهاية الحرب الباردة أكثر مما شهدته البشرية خلال السنوات
الخمسون الماضية . وهي نتيجة ضرورية لبعض الأنظمة والحركات
السياسية التي تبحث عن ريوع جديدة كوسيلة ناجحة لبقائها، من

اللحظة التي انهار فيها " الريع الجيوبوليتيكي" الذي كان يأتي تحت عنوان المساعدة العامة على النمو في العام 1990 نهاية المواجهة بين الشرق والغرب . فهذه الحكومات تتعمد على ترك الأوضاع تتدهور في بلدانها، وتبدد المخزون الاحتياطي للغذاء، ثم ترفع صوتها عاليا طلبا للنجدة كما حدث في أثيوبيا عام 2000، عندما لجأت الحكومة إلى " عرض " إظهار المجاعة في إقليم أوغاد ين طلبا للمساعدة، الأمر الذي كان من الممكن تلافيه لو لم تقم الحكومة الأثيوبية بشن الحرب ضد إرتيريا .
لقد نشأ التلاعب بالمساعدات الإنسانية في الوقت عينه الذي نشأت فيه المساعدات الإنسانية المستعجلة والموجهة لعدة بلدان إفريقية . ففي الحرب الأهلية التي اندلعت في شرق نيجيريا ببيافرا، استغل الجنرال أوجيوكيو قائد التمرد الإنفصالي موضوع رأسمال تعاطف الرأي العام العالمي مع إقليم بيافرا لمصلحته . وأصبحت المجاعات " الجديدة " نعمة لبعض الحكومات، لأنها تحقق ثلاثة أهداف :
1- إنها تسمح لبعض الأنظمة بالحصول على مساعدات مالية ولوجستية لا علاقة لها بالمساعدات في الأوقات العادية .
2- توطيد شرعيتها، وتظهير سلطتها، وإبرازها وتوكيد الاعتراف الدولي بها من خلال تنظيم مظاهرة توزيع الأغذية على السكان .
3- السيطرة على بعض القطاعات من السكان المزعجة أو الموجودة على الأطراف عبر استخدام سلاح الجوعالممنوحة .

وهناك أمثلة صارخة على هذا النوع من المجاعات المعاصرة التي برزت في عقد التسعينات، والتي استخدمت في السياق الدولي الجديد كوسائل في خدمة الحركات السياسية المسلحة أو الأنظمة في السلطة ومن أهمها : المجاعات المعروضة في كردستان العراق عام 1991، وفي الصومال عام 1992، وفي رواندا عام 1994، وفي زائير عام 1996 (من دون أن يقر بوجودها)، وفي كوريا الشمالية بين الأعوام 1996-1998 وعام 1999 في كوسوفو، وفي السودان منذ العام 1986 مترافقة مع الحرب الإنفصالية التي احتدمت منذ البدء باستغلال النفط في جنوب البلاد . وفي أثيوبيا العام 2000 وأفغانستان عام 2001.
في هذا السياق الدولي الجديد الكل له مصلحة في المزاودة: عدد الجياع الذي ما انفك في تزايد لأن الحكومات المعنية تريد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المساعدات ,و كذلك وكالات الإغاثة الدولية التي تبالغ في حجم احتياطات المناطق المنكوبة من أجل أن تستبق تخفيض المساعدات من قبل الدول المانحة .

وفي زمن العولمة الرأسمالية المتوحشة، هناك ارتباط وثيق بين سريان المعلومات و"المساعدات الإنسانية " التي تحولت إلى سلعة، إذ أن خلق المجاعات " الجديدة " يدخل في سياق منطق السوق، والسلعة، حتى

وإن كانت تظهر بصورة كلبية. ولما كانت الحكومات كما المنظمات السياسية الطامحة إلى السلطة تعرف جيدا قدرة ووزن الرأي العام المتعاطف مع بعض " القضايا "في العالم الثالث، وتزايد إضفاء الطابع " ا لإنساني " على المساعدات بوصفه من نتائج نهاية الاستعمار من جهة، ونهاية الحرب الباردة من جهة أخرى، وقوة مجموعات الضغط (حركات الموطنين في البلدان الغربية)، ولوبيات الشركات المتعددة الجنسية، خاصة تلك المرتبطة بمزارعي القمح، الذين يستغلون المجاعة لكي يبرروا إنتاج وتصدير المواد الغذائية المعدلة وراثيا ،فإن هؤلاء المجوعين الذين تنوب عنهم المنظمات الإنسانية الحريصة على الحصول على مساعدات حكومية ,خاصة لمصلحة الجياع في إفريقيا يلجئون إلى نشر الصور المؤثرة للأطفال تحديدا في وسائل الأعلام المتنوعة ,الطفل الجائع، الطفل الجندي، الطفل العبد، الطفلة الكولومبية الصغيرة التي صورتها كاميرات التلفزيون وهي تحتضر ساعة إثر ساعة خلال الزلزال الأرضي عام 1986 .

ويرى تقرير برنامج الغذاء العالمي، أن أثيوبيا لو لم تتورط في حرب مع إرتيريا في أعوام 1998 و2000، فإنها كان بمقدورها أن تواجه الجفاف بشكل أفضل. فالحكومة الإثيوبية تقول إن 15 مليونا من مواطنيها يعانون من المجاعة . بينما تقول المنظمات الإنسانية التي تقوم بتحقيقها الخاص بالتعاون مع السلطات المحلية، أن هناك 11 مليون شخص هم بحاجة إلى مساعدات غذائية خلال هذه السنة، وأنه يجب مراقبة أوضاع 9، 2 مليون آخرين الذين يعيشون في ظروف متدهورة .

أما في زيمبابوي، فإن العوامل المناخية (الجفاف) ليست هي المسؤولة الوحيدة عن الأزمة الغذائية . فالإصلاح الزراعي الذي بدأه الرئيس روبرت موغابي، والذي ينص على إعادة توزيع الأ راضي المصادرة من الأ قلية البيضاء على السكان السود، أسهم في تدمير الزراعة . فزيمبابوي التي كانت مطمورا للحبوب في منطقة إفريقيا الجنوبية، أصبحت بحاجة ضرورية للمساعدات الغذائية, حيث أن نصف سكانها، أي ما يعادل 7، 6 مليون نسمة، عاجزون عن تأمين لقمة العيش الضرورية لسد الرمق . في مثل هذه الأوضاع , هل إن المساعدات أصبحت مكافأة تمنح للحكام الأفارقة وسواهم على جرائمهم المرتكبة,أهي ريع غذائي لأنظمة ألحقت الضرر الكبير بالزراعة الإفريقية , وبمواطنيها؟
إن القضاء على المجاعات في إفريقيا يتطلب إقامة أنظمة ديمقراطية تنشر العدل في ربوعها , وكف الغرب عن استغلاله للثروات الطبيعية للبلدان الإفريقية مقابل تقديم المساعدات لأنظمة فاسدة ومرتشية وقمعية "تجوع "شعوبها.فالمجاعات في إفريقيا مصدرها ليست الصعوبات الاقتصادية والمناخية , بل النهب الإمبريالي الغربي ,و فساد الحكام الأفارقة النهابين لثروات بلدانهم وإيداعها في المصارف والبنوك الغربية.

لكن كيف يمكن إقامة أنظمة ديمقراطية بينما الإنقلابات العسكرية تتوالد مثل الفطرفي إفريقيا:فمن الانقلاب في غينيا بيساو (أيلول/سبتمبر عام 2003) وفي ساو تومه وبرنسيب (تموز/يوليو عام 2003)، إلى المحاولتين الإنقلابيتين في موريتانيا وبوركينا فاسو (تشرين الأ ول/أكتوبر عام 2003)، إلى إطاحة حركة التمرد السيد شارل تايلور في ليبيريا (آب/أغسطس 2003)، إلى الاضطرابات السياسية في السنغال (في العام 2003) الى حالة الفوضى في ساحل العاج (منذ أيلول/سبتمبر عام 2002)، مع كل هذا يبدو غرب أفريقيا أنه غرق بشكل مستدام في الأزمة السياسية. وإذا كانت بعض الدول قد أفلتت من ذلك ومنها الرأس الأخضر وغانا ومالي، فالى كم من الوقت سوف تبقى في منأى من الصدمات؟ ففي الاجمال تبدو افريقيا الغربية على حافة الإنهيار العام.
وتسهم الأزمات الحالية وهي ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي عصفت بـ الدول الافريقية في السنوات التي أعقبت الاستقلالات في تعميق حدة المجاعات المعاصرة في إفريقيا.. فنضالات الحرب الباردة الايديولوجية أعقبتها حالة من اللااستقرار المزدوج وذلك بفعل الالتحاق بحماسة بـ العولمة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ارتجال الديموقراطية في دول تفتقر الى الوسائل. وقد أفضت هاتان الظاهرتان الى نزع الشرعية عن حركات البناء الوطني الناشئة والى تحويل سيادة هذه الدول إلى مجرد وهم.

ومن "السخرية المأساوية" أن ظواهر عديدة ذات طبيعة مختلفة قد تضافرت لتولد الانعكاسات التي زعزعت الأوضاع ومنها انتهاء المواجهة بين "الشرق والغرب" التي كانت تحدد البنية الجيوسياسية الأفريقية، وارتجال الدول المانحة إيعازاً ديموقراطياً لم يحسن التحكم به (وهو ما تولاه فرنسوا ميتران في خطابه في "لابول" في العام 1990 (1)الإطار الاقتصادي الجماعي الليبيرالي المتفلت الجديد، وأعمال الخصخصة المتوحشة وبرامج الاصلاح البنيوي المتفككة المتسارعة، والبرامج الاجتماعية المقنعة واستغلال اليد العاملة بشكل وقح وأسعار المواد الأولية الزهيدة والاحتيال والاجراءات التجارية التي لا مصلحة للبلاد فيها الخ (2) والتدخلات الوحشية من الشركات الغربية المتعددة الجنسية ومن المصارف الشرقية النافذة، إنفجار أزمة الدين ومطامع بعض الدول الأفريقية (مثلا ً تدخل ليبيا في تشاد ونزعتها التطرفية "الأفريقية الشاملة"(3) وانعدام الثقافة العامة بشكل مخيب لدى العديد من الزعماء السياسيين في القارة السوداء وما ينتج منه من عدم الرؤية (حتى على المدى المنظور)، وفساد الموظفين، صغاراً وكباراً، وتهريب الأسلحة الخ. الكثير من العيوب التي أفضت الى انهيار قارة هي أساساً في حالة من الضعف الشديد.

---

(1) - Sanou Mbaye, "L'Afrique noire face aux pièges du libéralisme", Le Monde diplomatique, juillet 2002 .
(2) - Bruno Callies de Salies, "Spectaculaire retour de la Libye", Le Monde diplomatique, janvier 2001
(3) - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تدفق الرساميل والنمو"، تموز/يوليو 2003.

فكل المؤشرات الاقتصادية العامة منها والاجتماعية والصحية تراجعت فجأة ابتداء من ثمانينات القرن الماضي قاضيةً على الطبقة الوسطى ومثيرة حالات عميقة من التوتر الاجتماعي, والمجاعات. فقد غرقت أفريقيا الغربية في الفقر، إذ إن كل ناتج محلي اجمالي فيها قد ضرب و النمو الذي وعدت به الدول المانحة لم يتحقق، لا بل أنه تراجع من 3.5 في المئة كمعدل وسطي في العام 1975 الى 2 في المئة في العام 2000(10). و أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فإنه يشير الى "تقهقر لا سابق له" في مؤشرات التنمية البشرية(1).
وفي كل مكان تقريباً هناك صعوبة في دفع معاشات الوظائف العامة، ففي افريقيا الوسطى كان اول إجراءات حكومة فرنسوا بوزيزي الانقلا بية، في ربيع العام 2003 هو الاعلان عن دفع الأجور المتأخرة. اما البطالة فلا تكف عن النمو. كما تنتشر الأمراض (السيدا والأمراض الا ستوائية الخ) وتؤثر بقوة في معدل حياة الشعوب، فيما اللاجئون يعدون بالآلاف. والجيوش، التي أصابها الفقر، باتت تشكل خطرا دائماً على أنظمة العديد من الدول كما يتبين من انقلاب افريقيا الوسطى ومحاولة الانقلاب في بوركينا فاسو وحركة التمرد في ساحل العاج(2).
وكانما في ظل رغبة عامة لم يعد هناك سوى المواجهة المعممة بين الا رادات الشاذة، وكلها مركزة على الاتنيات، هذه الرافعات التي يسهل التلا عب بها كما يتبين من فكرة "النزعة العاجية" ودعاية الأطراف السياسيين في أزمة ساحل العاج.
3-الأ لماس: ثروة تغذي الحروب الأهلية في أفريقيا

___

(1) - من تقرير حول التنمية البشرية، عام 2003 راجع: www.undp.org/hdr2003
(2) - Anatole Ayissi, "Ordre politique et désordre militaire en Afrique", Le Monde diplomatique, janvier 2003.

تعتبر الشبكة العالمية للألماس التي تهيمن شركة "دي بيرس " الجنوب أفريقية العملاقة على جزء كبير منها شبكة معقدة جدا . فهي من بعض النواحي تعمل على نطاق صناعي واسع، وتعمل من نواحي أخرى كجمعية من القرون الوسطى . ويسلك سيل الحجارة الذي يمر عبر الشبكة طريقا يطلق عليه " الأنبوب " ينطلق من المناجم ليصل إلى أصابع وأعناق الزبائن أو بالأحرى الزبونات مرورا بالتجار ومصانع الصقل

وأصحاب محلات الجواهر، وهي مسافة قد تستغرق عاما أو عامين .
ولهذا " الأنبوب " عدة مداخل : المناجم الشاسعة المكشوفة في دائرة الأ ركتيك وصحراء كالاهاري والأنفاق الأرضية العميقة بل وحتى المناجم العائمة في جنوب المحيط الأطلسي .
ولا يتجاوزوزن إجمالي ال-120 مليون قيراط من الألماس الخام المستخرجة سنويا في العام ال-24 طنا، أي ما يعادل حمولة شاحنة واحدة . لكن هذه الأطنان القليلة يبيعها منتجوها بحوالي 7,91 مليار يورو . وبما أن استخراجها يكلف أقل من 26، 2 مليار يورو، فإن الأرباح تكون، والحال هذه ضخمة . وأما عندما تصل أحجار الألماس إلى الزبون الذي ينتظر في الطرف الآخر من " الأنبوب " فإن سعر الحمولة بعد ترصيعها في محلات الصاغة يصبح في حدود 57 مليار يورو .
ويؤكد المحللون الاقتصاديون أن السعر المرتفع للألماس هو سعر مصطنع، وهو لا يخضع لمتطلبات العرض والطلب وإنما يتوقف بشكل كامل على مناورات " دي بيرس " كشركة احتكارية كما تنعت عادة، وكما تسميها مصلحة مكافحة الاتحادات الاحتكارية في وزارة العدل الأ مريكية . وكانت " دي بيرس " قد اتهمت عام 1994 في قضية حول التحديد غير القانوني للأسعار . ومنذ ذلك التاريخ لم يطأ أي من كوادرها الأرض الأمريكية خوفا من دعوتهم للحضور أمام المحكمة .

وفي الماضي تعرض منتجون حاولوا بيع أحجار خام لحسابهم الخاص إلى عقوبات قاسية . وكان في الماضي يتم إغراق السوق بصورة انتقائية من الأحجار المتأتية من الاحتياطات الخرافية المودعة في أقبية المقر اللندني لشركة " دي بيرس ". ومع ذلك تزدهر اليوم تجارة بعض المنتجين المنافسين في أفريقيا وأستراليا وكندا . ويتم إقتناء أحجار " طوني كانجبيل " كأحجار أي مشتر شرعي في أنغولا من قبل شركة يديرها المدعو " ليفي لوفيف " . وخلال ثلاثين عاما، أي منذ خروجه من " طشقند " تمكن هذا المقاول الصهيوني من إرغام " دي بيرس " على الإنسحاب من أنغولا وتهديد السيطرة التي تمارسها تقليديا على الإنتاج الروسي .
وأمام هذه المنافسة الجديدة غيرت " دي بيرس " من استراتيجتها فباعت عام 1999 – 2000 نصف احتياطاتها بمبلغ قدره 5,65 مليار يورو . دون أن تنهار انخفضت الأسعار مما يشير إلى أن قانون العرض و الطلب ينطبق أيضا على سوق الألماس .
ويشير " مارك فان بوكستايل " وهو من المجلس الأعلى للألماس بمدينة أنفير، وهي من أهم المدن البلجيكية المتخصصة في بيع هذه الأحجار، أن الأ لماس شكل من أشكال النقود . فهو يستخدم لضمان القروض الدولية ودفع الديون لشراء الأسلحة أيضا، وهو أفضل من النقود في أغلب الأحيان .

وهكذا أصبحت مونروفيا عاصمة ليبريا قبلة مبيضي الأموال الذين يأتون لتحويل سيولاتهم ذات المصادر المشبوهة إلى ألماس يمكن نقله بسهولة وبيعه في مكان آخر . وكانت الكونغو الديمقراطية قد أصبحت منذ سنتين مسرحا لحرب أهلية يعتمد طرفاها على الألماس في تمويل الجهود القتالية . وكانت حكومة " كنشاسا تعول كثيرا على العائدات التي تجنيها من ألماس "مبوجي مايي " والتي تقدر بحوالي 25، 28 مليون يورو شهريا . في الوقت نفسه كان حلفاء الحكومة من العسكريين الزيمبابويين يحاولون الإستفادة من تدخلهم وذلك بالمساهمة في استغلا ل منجم جديد من مناجم " مبوجي مايي " . وفي شرق البلاد كان المتمردون وأفراد الجيش الرونديين والأوغنديين الذين يدعمونهم، إما يهربون الألماس بأنفسهم أو يفرضون ضريبة على من يهربه .
وفي آب 2000، تنازل الرئيس الكونغولي الراحل لوران كابيلا الذي كان في أمس الحاجة إلى الأسلحة لصد هجمات المتمردين عن احتكار الكونغو الديمقراطية لشراء الألماس لمصلحة شركة صهيونية مقابل 6، 22 مليون يورو . وفي الحال بدأ التجار المحليون يهربون الأحجار الكريمة خلسة من البلاد للإفلات من الغزاة الصهاينة والأسعار المنخفضة التي كانوا يتعاملون بها. إن حرب الألماس ليست ظاهرة جديدة، ففي قديم الزمان كانت الممالك في جنوب الهند تخوض حروبا شرسة، فيما بينها من أجل استغلال المناجم . وخلال الحرب الأهلية اللبنانية الفظيعة ، كانت الأطراف المتناحرة تمول من طرف تجار ومهربين لبنانيين كانوا يملكون أسهما في مناجم سيراليون . وفي ذلك الوقت، وباستثناء المتعاملين بالألماس لم يعر أحد إهتماما لهذا التوجه .

وفي بداية عقد التسعينات عندما برز الزعيم الأنغولي المتمرد " جونانسي سافمبي(الذي قتل منذ أكثر من سنة) كواحد من أهم مزودي السوق بالحجار الخام، لم يثر ذلك ردود فعل فورية رغم ما حصل من مجازر. وفي عام 1992، وعلى أثر فشل اتفاق السلام مع الحكومة الأ نغولية، أرسل سافمبي قواته للإستيلاءعلى وادي "كوانغو" الغني بمناجم الألماس الواقع شمال أنغولا . وخلال السنوات السبع التي تلت ذلك، وبفضل الجهود كان هناك أكثر من 1000محتجزين فيما يشبه العبودية . واستخرج سافمبي من الأحجار الكريمة ما قيمته 52، 4 مليار يورو . وكان لوصول سافمبي إلى حقول الألماس عواقب وخيمة مازالت تلقي بظلالها حتى اليوم . فالألماس كان لعنة أنغولا ولولاه لما استمرت هذه الحرب كل هذه المدة . هذا ما قاله أحد مواطني مدينة " كويتو " وهو يقف وسط أنقاضها . فهذه المدينة الواقعة في المناطق الجبلية وسط البـ لاد قد دمرت بالكامل بفعل الهجمات التي كان يقوم بها سافمبي والقصف المتواصل لعرقلة تقدم القوات الحكومية . وتؤكد تقارير " دي بيرس " التي تعود إلى بداية التسعينات هذه الحقيقة . فهي مليئة بالإشارات التي تعبر عن نجاح الشركة التي توصلت إلى إقتناء مجمل الأحجار

الكريمة التي باعها سافمبي متجنبة بذلك إغراق السوق .

وطوال سنوات لم يثر الدعم الذي كان يلقاه سافمبي من تجار الألماس ردود فعل تذكر من قبل منظمة الأمم المتحدة ولا من أية سلطة أخرى . ولكن في ديسمبر/كانون الأول من عام 1998، دخلت " غلوبال وتنيس " وهي جمعية بريطانية للدفاع عن المحيط وحقوق الإنسان المعركة . ونشرت هذه المنظمة غير الحكومية، تقريرا مفحما حول مسؤولية قطاع الألماس في مأساة أنغولا . ومن بين المصادر التي ذكرتها تقارير شركة " دي بيرس ". لكن الحرب في أنغولا لم تكن هي التي وقعت ألماس " الحرب " أو " الدم " في واجهة الأحداث وهددت المهنة، وإنما الفظائع التي ارتكبها المتمردون في بلد إفريقي آخر .
ففي أواسط التسعينات من القرن الماضي سقطت مناجم الألماس الأكثر خصوبة في سيراليون تحت سيطرة الجبهة الثورية الموحدة، وهي جماعة من المتمردين بزعامة " فوداي سنكوح" وهو رئيس عرفاء سابق في الجيش . حتى عام 1999 هرب سنكوح ورجاله المهربين خلسة، وعبر البلدان المجاورة كمية من الأحجار تقدر قيمتها سنويا بعشرات الم لايين من الدولارات . وكان المتمردون ومعظمهم من اليافعين الذين جندوا بالقوة يسيطرون على عمليات التهريب بزرع الهلع في أوساط السكان . وانتشرت أصداء هجمات الجبهة الثورية الموحدة الفظيعة وبدأت المجموعة الدولية تتبين العلاقة بين الألماس والأطفال المبتوري الأرجل والأذرع . وأعلنت جبهة " غلو بال ووتنيس" بدء حملتها التي أطلقت عليها " الصفقات المشؤومة " للفت إنتباه المستهلكين إلى الإ نعكاسات الفظيعة لسوق الألماس . وكان ذلك عشية أعياد الميلاد لعام 1999 . وقد كتبت نيويورك تايمز في نوفمبر / تشرين الثاني من العام عينه تقول إن العقد الوهاج من الألماس الذي تشتريه من أحد المحلات الراقية بالشارع الخامس في منهاتن لتقدمه هدية لحبيبة القلب قد يكون مصدره عصابة من آكلي لحوم البشر في سيراليون .

هذا النوع من الخطاب الذي كان يلمح أكثر من ذلك إلى أن الأسوأ لم يحصل بعد، زرع الهلع في أوساط الصناعيين الذين يعيشون من تجارة ا لألماس . فصرح نلسون مانديلا قائلا :" إذا ما أعلنا مقاطعة الألماس، فإن اقتصا د بوستوانا وناميبيا سوف ينهار ".
4-تأثيرات الأزمة العاجية على اقتصادات أفريقيا الغربية:
ليست الأزمة المستشرية في ساحل العاج ولا زالت سوى الدليل الأخير، بعد العديد من الأزمات السياسية الإتنية الدامية، على هشاشة دولة نشأت في أساسها على أحكام إتنية مسبقة . فبعد ستة أشهر من الحرب ا لأهلية الدائرة حاليا والتي يقودها بشكل رئيسي جنود شباب من الشمال المسلم, والتي تكشف عن انتهاء تقليد الخضوع وعن يقظة قومية مناطقية, والتي كانت تبدي تذمرها بخجل من تهميشها اقتصاديا

وسياسيا ومن حالة الفقر التي تعيشها، وبعد المظاهرات المعادية لفرنسا التي انطلقت في أبيدحان عقب اتفاقيات ماركوسيس أصبحت الفاعليات الاقتصادية لا تمتلك رؤية للوضع، كما أن الشركات الأجنبية الموجودة في ساحل العاج بدأت تأخذ احتياطاتها تحسبا للرحيل . وبالفعل رحَلت عدة شركات فرنسية تعرضت للخطر كوادرها إلى باريس، في حين أن شركات أخرى بالمقابل، رحلت كوادرها إلى البلدان الإفريقية المجاورة . وتعتبر أكرا، عاصمة غانا، مدينة تملك مزايا عديدة، منها القرب من ساحل العاج، والاستقرار الأمني، والإنعتاق في نهج الليبرالية الاقتصادية على الطريقة الأنكلوسكسونية .

وهذا ما جعل مدراء الشركات المتوسطة والصغيرة من الفرنسيين ينتقلون للعمل في هذا البلد الأنغلوفوني . فحتى شركات نستلي التي تعتبر شركة رمزية في بلد القهوة والكاكاو، وقد أنشأت مصنعين في ساحل العاج نجدها الآن تنقل قسما أساسيا من كوادرها . وقد استقر المغتربون من دولة ساحل العاج، مصطحبين عائلاتهم أو كذلك كل الفريق الإقليمي لشركة نستلي الذي يشمل 23 بلدا من إفريقيا الغربية وأفريقيا الجنوبية إلى أكرا . ويعتبر هذا الترحال حلا مؤقتا، ولكنه غير مثالي، لأن العاصمة الغانية أكرا، لا توجد فيها كل الخدمات المتطورة كما هي الحال في العاصمة الاقتصادية لساحل العاج .
غير أن رجال الأعمال الفرنسيين والتجار اللبنانيين الذين كانوا متمركزين في ساحل العاج، اختاروا بلدا إفريقيا أكثر بعدا، لكنه قريب في عاداته إلى دولة ساحل العاج، ألا وهو السنغال، الذي انتخب فيها رئيسها بطريقة ديمقراطية فعلية في عام 2000، وتحظى بنوع جيد من الاستقرار السياسي .
وكان لهذا التدفق الهائل من رجال الأعمال العاجيين والفرنسيين إلى العاصمة داكار أن ارتفعت أسعار العقارات، بسبب تعزز الطلب على الشقق والمكاتب لاستئجارها . وهذا ما جعل قطاع البناء يشهد انتعاشة اقتصادية جيدة، بسبب ارتفاع أسعاره في السوق . ومع كل ذلك، فإن دكار ليست هي الحل الأمثل الحقيقي . فإذا كانت عملية إنتتقال مكاتب الشركات والمنظمات الدولية تتم بشكل جيد، فإن عملية إنتقال المصانع تصطدم بعدة عقبات لعل أهمها المنافسة وضعف البنية التحتية . ف السنغال لا تمتلك القدرات الإدارية والصناعية لاستقبال المصانع على أراضيها .

ويمكن أن تكون الحالة مماثلة للنقل البحري، إذ يستفيد ميناء داكار الآن من انخفاض حركة الاستيراد والتصدير في ميناء أبيدجان، بسبب انقسام البلد الذي يجعل عملية تنقل وإرسال السلع في غاية من الصعوبة والتعقيد، الأمر الذي يخدم مصلحة ميناء داكار، الذي يمثل نقطة ترانزيت مهمة لانتقال السلع إلى مالي . غير أن المستودعات لا يتم إفراغها بسرعة في العاصمة السينغالية، لأن كل الحاويات للسلع لا يمكن

نقلها عن طريق القطار، جراء تقادم خط سكك الحديد الذي يربط بين داكار وباماكو . أما النقل البري بواسطة الشاحنات فهو طويل ومحفوف بـ المخاطر بسبب غياب الطرقات الحديثة في جمهورية مالي .
إن أزمة ساحل العاج، والثقل الكبير للإقتصاد الإقليمي المعتمد عليها، يجردان البلدان المجاورة من حاجياتها الضرورية . وهذا الوضع، قاد جمهورية مالي التي تعيش حالة من التبعية الشديدة بنسبة 70% من وارداتها وصادراتها التي تمر عن طريق ساحل العاج، إلى أن تنتهج استراتيجية بديلة، لجهة الإتصال بالسلطات المشرفة على الموانئ في كوناكري (غينيا)، ولومي (توغو)، لضمان إمكانية تفريغ جزء من حركة التجارة المالية، خاصة القطن، الذي سيبدأ قطفه قريبا . وقد أكد السيد لوسيان بيرالدي المدير العام لشركة المقاولات وتفريغ البضائع البحرية، في ميناء لومي، " أننا سنهيىء المساحات الكافية لاستقبال القطن المالي ".
و اتخذ القرار هذه المرة، فسيصار الى تخصيص الشركة المالية للنسيج قبل نهاية العام 2002. تدير هذه الشركة(1) 95 في المائة من القطن في مالي، البلد الأفريقي الثاني بعد مصر في الانتاج. انها خطوة هامة في سياق عملية انطلقت في أفريقيا الجنوبية تحت ضغط البنك الدولي.

(1) - في مناطق التدخل تتمتع الشركة المالية للنسيج بحصرية شراء القطن والبزار وحصرية بيع كافة البزار ومقومات الانتاج.

ويمثل القطن موردا حيويا لغالبية بلدان المنطقة: 57 في المائة من عائدات التصدير في البينين، نصف موارد العملات الصعبة "فقط" في مالي، 60 في المائة من عائدات التصدير واكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي في بوركينا فاسو وهو من المنتجين الكبار أيضا، اول مادة للتصدير في التشاد. يؤمن القطن منافع عديدة اضافة الى العملات الصعبة، فالزيت المستخرج من حبوب القطن يمثل الاستهلاك الاساسي في مجال زيت الطعام في كل من مالي والتشاد وبوركينا فاسو والتوغو، ونسبة عالية من هذا الاستهلاك في شاطئ العاج والكاميرون. دون الإشارة إلى علف الماشية المشتق من القطن.
قبل خصخصتها كانت شركات القطن الوطنية تسلم إجمالي إنتاجها (باستثناء السماد) إلى المصانع المحلية. وكانت الشبكة تؤمن للمزارعين تصريف إنتاجهم ـ شرط قيامهم بشراء البذار من الشركات شبه الاحتكارية نفسها ـ وتغذي معامل التحويل الخفيف (مصانع الزيوت بشكل خاص)(1).
لكن مع الخصخصة وخصوصا في قطاع البذار منتصف التسعينات، لم تعد شركات البذور ملزمة بتسليم انتاجها الى مصانع الزيت المحلية التي تباطأ انتاجها.
بهذه الطريقة كان لمرض جنون البقر نتائج غير مباشرة في أفريقيا. فمنع

استخدام الطحين الحيواني في تغذية الأبقار تسبب في طلب اوروبي كبير على "الكسب" الباقي من عصر البزور للحلول محل الطحين الحيواني. وبما إن بزور القطن تستخدم في الإنتاج التفت المتعهدون صوب أفريقيا عارضين أسعارا أعلى من السوق المحلية. النتيجة: حرمان مصانع الزيوت المحلية من بزار القطن.

---

(1) - أنظر :
Edmond Jouve : “ Une filière qui a fait ses preuves ” et Sami Naïr-“ Sortir le continent de la marginalisation ”, Le ’Monde diplomatique, supplément “ Le coton, atout de l .Afrique rurale ”, mai 1999

"غالبية مصانع زيت القطن الأفريقية تعمل بما بين 25 و30 في المائة من طاقتها لأن لا بزار لطحنه". الشكوى جاءت قبل عام على لسان السيد ساليو اليمي ايشولا، الأمين العام لجمعية صناعيي الزيوت في الاتحاد الا قتصادي والنقدي لغربي أفريقيا. ويؤكد السيد ايف لامبلان، رئيس المجموعة العاجية "سيفكا": "إن صناعات عصر البزور القطنية في مالي وبوركينا فاسو والتوغو وبينين قد خفضت أسعار مبيعها بنسبة 25 في المائة مع إنه لم يطرأ أي تغيير على تكاليفها". والبلدان الساحلية معرضة أكثر من غيرها لترحيل البزور المصدرة دون رسوم جمركية إلى أوروبا. إن أزمة القطن في أفريقيا الغربية ـ والتي تطال بصورة دراماتيكية مليونين من المنتجين الصغار في البلدان الإحدى عشرة المعنيين بمنطقة الفرنك(1) يضاف اليهم عدة ملايين آخرين ممن ترتبط مداخيلهم بهذه الزراعة ـ ناتجة أيضا عن تراجع اسعار القطن في الاسواق الدولية. وكان هذا التراجع الذي بدأ عام 1997 مع ثبات مؤقت في العام 2000 تحول إلى انهيار فعلي عام 2001. فقد انتقل بارومتر الأسعار العالمية أي مؤشر "كوتلوك A" من 64،95 سنتا الى 36،65 منتصف تشرين الا ول/اكتوبر، وهو سعر ادنى لم يصل اليه منذ حملة 1973-1974. وأن التقهقر الكبير في الأسعار العالمية يؤدي إلى نقص كبير في مداخيل الدول المرتهنة للقطن: 28،6 مليار فرنك أفريقي CFA أي ما يعادل 43، 6 مليون يورو مثلا للبنين و61 مليون يورو لبوركينا فاسو في العام 2001.

---

(1) - السنغال، غينيا بيساو، شاطئ العاج، بوركينا فاسو، مالين النيجر، بينين، التوغو، التشاد، افريقيا الوسطى، الكاميرون.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2002 والمؤشر يراوح حول الـ55 سنتا لليبرة. لكن على البلدان المنتجة ان لا تبتهج باكرا فالارتفاع مرده الى انخفاض في الموسم الصيني مما يؤدي بحسب الخبراء الى عوامل معاكسة: انخفاض المساحات المزروعة بسبب السعر المتدني وظروف

مناخية غير مؤآتية (خصوصا الجفاف)... ويضيف السيد وليم دوفانان، الوسيط الرئيسي في العلم في مجال القطن: "ان الصين تنتج أقل وتشتري اكثر من السنوات السابقة مما يفسر جزئيا ارتفاع الاسعار"(1).
وتعتبر مالي أول بلد ينتج الذهب الأبيض (القطن) في إفريقيا ما بعد الصحراء، ولهذا فإن شحن القطن يعد مسألة حيوية، ولكنه يمثل ضرورة قصوى لجمهورية بوركينا فاسو . وقد اتفقت البلدان الثلاثة، مالي، بوركينا فاسو، والنيجر -حتى لا تمر سلعهم عن طريق أبيدجان -على التوجه نحو موانئ لومي، وكوناكري, وتيما في غانا أيضا . غير أن هذا الحل البديل يحمل في طياته عدة سلبيات، منها قلة وجود شاحنات النقل، والمسافات البعيدة في ظل غياب بنية طرقات حديثة، وتكاليف النقل الباهظة . ويمكن أن تصبح تكلفة النقل عن طريق لومي أو تيما مضاعفة، إضافة إلى أن غانا تقتطع حقوق الجمارك على أراضيها، لأنها لا تنتمي إلى الاتحاد الجمركي الذي تم إقراره من قبل البلدان الثمانية للإ تحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي الغربي، الذي يعتمد الفرنك للمجموعة المالية الأفريقية، كعملة مشتركة . وكنتيجة لكل ذلك، ارتفعت أسعار السلع المستوردة كثيرا، خاصة القمح لبوركينا فاسو، والإسمنت لمالي .

---

(1) - janvier 2003http://www.deltafarmpress.com7

ويشعر رجال الأعمال الماليين بترنح الاقتصاد، وبالنتائج الكارثية من استمرار الأزمة العاجية، على بلدان المنطقة . وقد نجحت ساحل العاج إلى حد الآن في حصر الأضرار، إذ أنها استطاعت أن تشحن قسما أساسيا من إنتاج الكاكاو، الذي يؤمن هذا البلد الأفريقي نسبة 40% من الطلب العالمي . وتتخوف السلطات السياسية في البلدان المجاورة لساحل العاج من تدهور الاقتصاد العاجي، وانخفاض قيمة الفرنك الأفريقي، الذي يذكرهم بانخفاض قيمة العملة المشتركة بنسبة 50% في العام 1984 .

5-تكاليف باهظة للخصخصة في أفريقيا

يعتبر التقويم حول الخصخصة في أفريقيا الذي قام به البنك الإفريقي للتنمية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دراستهما السنوية حول " الآفاق الاقتصادية لأفريقيا"2002-2003، معتدلا .غير أنه لا يبشر كثيرا بمستقبل زاهر لعملية بيع وانتقال الشركات التي كانت مملوكة من قبل الدولة إلى القطاع الخاص، والتي كانت في قلب حركة ا لإصلاحات الهيكلية والإنفتاح على السوق التي طالبت بها المؤسسات الدولية المانحة . وكانت هذه الإصلاحات قد قبلتها البلدان الأفريقية في إطار المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية (التباد) التي تشكلت في عام 2001، حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات و التي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الإستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها ,و هي قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات وا

لإتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وإحراز التنمية في إفريقيا والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة و القضاء على جيوب الفقر .

بلا ريب، تراجعت أهمية القطاع العام على مستوى القارة الأفريقية، لكن التراجع ليس كبيرا، إذ حسب ما أورده البنك الدولي، فقد خصخصت البلدان الأفريقية 2700 شركة تابعة للقطاع العام . وقد جلبت هذه المبيعات ما يقارب 8 مليارات من الدولارات أي ما يعادل 5، 1% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا . ومن بين التلاميذ النجباء في إفريقيا حسب دراسة البنك الدولي، الموزامبيق بالنسبة لجنوب القارة الأفريقية، ومصر (لشمال إفريقيا)، وتنزانيا (لشرق إفريقيا)، وغانا (لغرب افريقيا)، والكونغو (لوسط افريقيا) . ومن بين أصل 53 بلدا أفريقيا، هناك 9 بلدان هي :بستوانيا، ليبريا، موريس، ناميبيا، جزر السيشل، الصومال، زوازيلاند، الجزائر، وليبيا , لم تقم بخصخصة قطاعاتها العامة، إما لأن شركاتها العامة لازالت تعمل بشكل جيد، أو لأ سباب تتعلق بعقبات سياسية . وتتركز الخصخصة حول البنية التحتية للنقل (شركات الطيران، وشركات الملاحة البحرية، والسكك الحديدية)، والخدمات العامة (شركات الكهرباء والماء)، والإتصالات . ويمثل بناء وتطوير البنية التحتية خاصة في مجالات المياه والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات إحدى نقاط الضعف الأساسية في العديد من الاقتصاديات الأفريقية. فخطوط المياه والكهرباء لا تصل إلا إلى نحو 60% من السكان، وأن هناك 18 خطا هاتفيا متاحة لكل ألف مواطن مقارنة بـ567 خطا لكل ألف مواطن من الدول المتقدمة . وقد خصخصت 18 حكومة أفريقية فقط قطاع الإتصالات الهاتفية في عام 2001، بينما خلقت 36 حكومة إفريقية هيئات مختلفة لتنظيم المقاسم الهاتفية, في حين منحت 45 حكومة أفريقية الترخيص للهواتف النقالة إلى شركات خاصة .

ويبدو واضحا أن التوظيف كان الضحية الأولى لعمليات بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص . وتظهر دراسة قام بها البنك الدولي لدى 54 شركة خاصة في بنين وبوركينا فاسو، وغانا، وتوغو، أن التوظيف قد تراجع بمعدل 15% . وإذا كانت المداخيل المتأتية من الخصخصة ضعيفة نسبيا، فإن ذلك يعزى إلى الدين الكبير لعدة شركات مملوكة من قبل الدولة الذي يجبر الحكومات الأفريقية على تحمل دورها السلبي بعد الخصخصة، أو إلى قبول تخفيض في أسعار البيع . فقط في مجال الموازنة كانت للخصخصة تأثيرات إيجابية بفضل إختفاء المساعدات المالية للتوازن .
وقد شهدت بوركينا فاسو دفع المساعدات المالية تنتقل من 31,2مليون يورو في عام 1991 إلى 2,1 مليون يوروفي عام 1999, بعد عملية

الخصخصة. ولم تكن المكاسب المالية الاقتصادية مؤكدة. بكل تأكيد, تضاعفت الإنتاجية للشركات المخصخصة في تنزانيا مرتين, وقيمتها المضافة أربع مرات,بينما يغطي إرتفاع القيمة المضافة بنحو 14% في بوركينافاسو التفاوتات العميقة, وتظل عدد الشركات المخصخصة عاجزة بنيويا.

و لايوحد المستهلكون حسا بهم دائما في هذه التطورات. فمن ناحية, من المؤكد أن الإنفتاح على المنافسة للهاتف الجوال قد أجبرالمضاربين على تخفيض تعريفة الأسعار. ولكن , من ناحية أخرى, فقد أدت الخصخصة إلى وضع إحتكاري غالبا. وزد على ذلك, أن الدول وضعت حدا لتقديم المساعدات التي سمحت بالمحافظة على أسعار منخفضة. وهذان سببان كافيان لشرح الزيادات العديدة التي أعقبت عمليات الخصخصة. وهكذا إرتفعت أسعار الكهرباء في السنغال بنحو 10% في يناير 2002, بعد إخفاق مسار الخصخصة المسفسف. ويصل تقرير البنك الإفريقي للتنمية إلى نتيجة مفادها "أن إرتفاع تعريفات الأسعار سوف يسهم في تمويل توسع شبكات الخدمات الجماعية", ولكنه يخشى أن "ينسحب الملاكون الخواص من الأسواق المتضررة من الشركات المملوكة من قبل الدولة , ليركزوا أنشطتهم على الأعمال المربحة", خاصةعلى حساب النقل وكهربة المناطق الريفية.
لقد أسهمت الخصخصة في رفع قيمة الخدمات وحسنت من وصولها إلى الناس, ولكن بتكلفة إجتماعية كبيرة .غير أن السؤال الذي يطرحه المحللون الاقتصاديون في أفريقيا هو ما هي الصيغة السحرية لزيادة الإ نتاجية من دون المساس بالقدرة الشرائية للمستهلكين الأفارقة الضعيفة جدا بطبيعتها؟و هذا بالضبط ماتحاول الشراكة المتوازنة في أفريقيا تطبيقه.
6-البعد النفطي في إتفاق السودان

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على الحكومة السودانية بهدف تدويل المسألة السودانية طيلة عقد التسعينات من
القرن الماضي . غير أن هناك عاملين جعلا الولايات المتحدة تسعى إلى تحسين علاقاتها مع السودان بعد سنوات من التوتر :الأول، انضمام السودان رسميا إلى الدول المصدرة للنفط في 30 آب 1999، حين صدر أول شحنة من 600 ألف برميل إلى سنغافورة عبر أنبوب يمتد 1600 كيلومتر تحت الأرض من حقول نفط هجليج في الجنوب إلى مرفأ البشاير الذي افتتحه الرئيس السوداني عمر البشير على البحر الأحمر على مسافة 400 كيلومتر شمال شرق الخرطوم . وينتج السودان نفطا وغازا منذ سنوات, ولكنه لا يزال يعتبر ثروة كامنة غير مستخرجة . فهو ينتج غالبا ما بين 230 ألفا و250 ألف برميل من النفط يوميا، وتبلغ احتياطاته المعروفة في منطقة غومي أعالي النيل ما بين 600 مليون و

2، 1 مليار برميل، والإحتياطات المقدرة في هذه المنطقة بأكثر من 800 مليون برميل، لكن الثروة الكبرى تقع في حقول كامنة في منطقة سد الجنوبية الخاضعة كليا لسيطرة الفصائل الجنوبية حيث كمية النفط مقدرة بما بين 3 مليارات و4 مليارات برميل .
الثاني : التعاون الأمني بين السلطات السودانية والولايات المتحدة قبل عام من أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أن السودان يمثل هدفا استخباراتيا مهما لواشنطن، نظرا لأن أسامة بن لادن عاش فيه خلال الفترة ما بين 1991 و1996 . وتفيد بعض المصادر أن السلطات السودانية قامت بتسليم الفرق الأمنية الأمريكية مجموعة كبيرة من الوثائق والخرائط عن أسامة بن لادن وعن تنظيم القاعدة الذي أسسه في بداية التسعينات .

وكافأت الإدارة الأمريكية بزعامة جورج بوش الابن السودان في 19 سبتمبر 2001 بإسقاط مشروع قانون كان معدا للعرض على الكونغرس يقضي بتشديد العقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر النفط السوداني بمنعها من التعامل في البورصة الأمريكية باعتبار أن عائدات النفط يعاد تدويرها في الحرب الأهلية . واتخذت واشنطن في شهر أكتوبر 2001 موقفا إيجابيا آخر تمثل في الإمتناع عن التصويت في مجلس الأمن على قرار رفع عقوبات الأمم المتحدة، ضد السودان، الأمر الذي أتاح الفرصة لتمرير القرار . ومن خلال القرار تمكنت السودان من استعادة 160 مليون دولار كانت مجمدة بسبب الحصار . كما سمح لها بإقامة علاقات تعاون مشتركة مع صندوق النقد الدولي وعقد واستضافة المبادرات الدولية والإقليمية.

ومنذ أن أصبح النفط يشكل عاملا جديدا وحاسما في الحرب الأهلية السودانية، وفي وضع النظام السوداني، حين اتضح أن الثروة النفطية كبيرة، بدأت الشركات الأمريكية المهيمنة بإستخراج النفط تتزايد وتثبت تمركزها في الجنوب، خصوصا أعالي النيل .فالسودان بعد أن كان يستورد كل حاجاته من الطاقة عمليا من دول تعتبرها أمريكا مثل السودان " راعية للإرهاب " كإيران والعراق وسوريا وليبيا، أصبحت الآن تمتلك رأسمالا اقتصاديا وسياسيا مهما، إذ بدأت تتدفق عائدات النفط على خزينة الدولة، التي بلغت 500 مليون دولار في عام 2001، وهي مرشحة الآن لأن تتضاعف في سنوات قليلة .وبذلك بدأ الوضع الا قتصادي الداخلي يرتاح وارتاحت الحكومة في حربها على المتمردين الجنوبيين وزادت إنفاقها العسكري بين 1998 و2002. ولاحظ الباحث أندولف مارتن في مقال نشرته مجلة"فورين أفيرز" (أذار-نيسان2002) أن أموال النفط جعلت حرب السودان "الحرب المثالية" إذ وفرت للخرطوم أكثر من مليون دولار يوميا" تكفي لدفع نفقات الحرب وشراء أصدقاء في الخارج"(1).
وقد بدأت الثروة النفطية تجذب شركات إضافية للتنقيب عن النفط من

دول أوروبية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع وصول جورج بوش إلى سدة الرئاسة في واشنطن فالوصول إلى النفط كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأمريكي إدارة تلو الأخرى، لكنه هاجس لدى إدارة بوش التي تعتبر النفط حاجة أكثر من ضرورية، في ظل معارضة الرأي العام الأمريكي مشروع الحفر في المحميات الطبيعية في ألاسكا حيث توجد وفرة نفطية .

---

(1) - سحر بعاصيري- كلمة السر النفط- مقال منشور بصحيفة النهار اللبنانية بتاريخ 4آب/أغسطس2002

ولما كان الخزان النفطي الأكبر في العالم يقع في منطقة الشرق الأوسط المشتعلة سياسيا وغير المستقرة، ومنطقة آسيا الوسطى والجنوبية، لا تزال منطقة مضطربة ولم تظهر بعد النتائج النفطيةالمرجوة من الحرب على الإرهاب فيها، فإن الولايات المتحدة تركز على النفط الإفريقي، في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية . فقد تجاوز إنتاج النفط الخام فيها أربعة ملايين برميل يوميا عام 2000، أي أكثر من إنتاج إيران وفنزويلا والمكسيك، وتستورد منها أمريكا نحو 16 % من حاجاتها النفطية أي ما يعادل تقريبا الكمية التي تستودرها من السعودية . ويتوقع خبراء أميركيون أن ترتفع النسبة إلى 25 % في 2015 أي أكثر من كل ما تستودره أمريكا من دول الخليج . وتستثمر الشركات الأمريكية في النفط الأفريقي من الشاطئ الممتد من نيجيريا وأنغولا وخصوصا خليج غينيا، نحو 10 مليار دولار سنويا، حيث تشمل هذه المنطقة نيجيريا عم لاق أفريقيا النفطي وتاسع أكبر مزود لأمريكا بالنفط .
وفي ظل إدارة بوش الحالية، تغيرت نظرة أميركا إلى السودان، إذ أن واشنطن أصبحت ترى أن مصلحتها النفطية تقتضي منها إيجاد تسوية للحرب المشتعلة في جنوب السودان . وهكذا جاء تصويت مجلس الشيوخ في آب 2001 على نسخة من مشروع " قانون سلام السودان " مختلفة عن نسخة مجلس النواب إذ لا نلحظ فرض أي عقوبات على الشركات . وكان ذلك إيذانا بأن الإدارة الأمريكية اختارت " الإقناع بدل العقاب " للخرطوم , واتخذت في الوقت نفسه مجموعة إجراءات تفتح الطريق أمام تقارب مع حكومة البشير التي أبدت كل تعاون في موضوع الإرهاب حتى قبل 11 سبتمبر .

ووسط هذه التطورات لم يكن مصادفة أن يقول مساعد وزير الخارجية ا لأمريكي لشؤون أفريقيا والتي كانستايز قبل أشهر قليلة إن " النفط الأ فريقي هو مصلحة قومية استرتيجية لنا وسيزداد أهمية كلما مر الوقت " . ولعلها لم تكن مصادفة أيضا أن يكتب دانفورث في تقريره إلى بوش في أيار 2002 ,إن " شركات النفط العالمية والمستثمرين الأجانب القادرين على القيام بما هو مطلوب لتحقيق القدرات النفطية للسودان، هم أكثر استعدادا للعمل في السودان إذا كان هنالك سلام واستقرار

سياسي من العمل في الظروف الراهنة ".
والحال هذه، بدأت الشركات النفطية الأمريكية تضغط على الرئيس بوش قائلة إنها لا ترى سببا للبقاء خارج عملية الإستثمار في الثروة النفطية السودانية وتركها للصين وماليزيا وغيرها . لذا اختارت الإدارة الأمريكية أن تكثف جهودها في السودان لإيجاد تسوية، تحت مظلة مبادرة الهيئةالحكومية للتنمية، ومكافحة الجفاف والتصحر في شرق أفريقيا و القرن الأفريقي " إيغاد " التي تضم كلا من أثيوبيا والسودان وأرتيريا وأوغندا وكينيا وجيبوتي، والتي كانت وضعت إعلان مبادئ للتسوية في السودان وافق عليه طرفا النزاع ويقوم أساسا على احتمال تقرير المصير للجنوبيين ويصل إلى فصل الدين عن الدولة .
وبذلك لعب النفط دورا رئيسيا في توقيع الإتفاق الأخير حيث يحقق هذا الإتفاق مكاسب كثيرة للأطراف الثلاثة: أميركا في النفط والنفوذ الأ فريقي الأوسع، والبشير في التقارب مع أمريكا وإطالة عمر نظامه، وربما في وقت قريب رفع العقوبات عنه وعودة العلاقات مع أمريكا ومايعنيه ذلك من عودة الإستثمارات إلى السودان بقوة, وقرنق في حق تقرير المصير وحق إقتسام الثروة. وذهب بعض المحللين إلى إعتبار وقف الحرب في السودان هو عمليا"أول إنجاز في الحرب الأمريكية على الإ رهاب"(1).
7-إزدياد تجارة المخدرات والفساد في أفغانستان

---

(1) - المرجع السابق عينه.

بعد عام من سقوط حكم حركة طالبان , عادت أفغانستان لكي تكون أول منتج للأفيون في العالم . وكان الحظر الشامل لزراعة الخشخاش، الذي قرره زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر في تمو ز 2000، قد اجتث بـ الكامل الافيو ن في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الطالبان بنسبة95%.
وعندما خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان انخفضت زراعة الخشخاش في هذا البلد إ لى حد كبير . و حسب التقرير السنوي لهيئة الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي نشر في 17أكتوبر الجاري2001, فإن حركة طالبان قطعت مع ماض، جعل من أفغانستان أول بلد منتج للهيروين في العالم منذ 1994. وفي سياق هذا التاريخ المدوي للمخدرات في أفغانستان، فإن الطالبان وضيفهم أسامة بن لادن، لا يمثلون " الشر". ويقول آلان لابروس من المرصد الفرنسي للمخدرات، إن المخدرات لم تكن عصب الإرهاب الذي ضرب أميركا، على نقيض ماذهب إليه طو ني بلير رئيس حكو مة بريطانيا . عادت أفغانستان لتصبح المنتج الأول للخشخاش بنسبة 75% من السوق العالمية منذ سقوط نظام طالبان في نوفمبر 2001 .
وحققت أفغانستان رقما قياسيا في سنة 2003بنحو 3400 طن . وفي

الماضي كانت زراعة الخشخاش متمركزة في المحافظات الجنوبية وفي الشرق، هلماند ونانعراخ بشكل رئيس، أما اليوم فقد اتسعت لتشمل عدة أقاليم. وانتقلت مساحة زراعة الخشخاش الذي يستحصل منه الهيروين وكل أنواع المخدرات الأخرى من 74000 هكتار في عهد حكومة طالبان إلى 230000 هكتار في عهد حامد كرازاي . ففي المحافظة الوسطى غور الفقيرة، لم يكن يوجدفيها هكتار واحد لإنتاج الخشخاش في عام 2000، بيد أنه في عام 2002 أصبحت المساحة المخصصة لإنتاج الخشخاش تمتد إلى نحو 2200 هكتار ،حسب إحصائيات الأمم المتحدة.

وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الثانية بعد النفط وتؤمّن سنويا عبر العالم مداخيل تصل الى 500 مليار دولار(1).
والارباح تصاعدية حيث يبيع المزارع الافغاني كيلوغرام الافيون بثلاثين دولارا يعطى مقابلها مواد غذائية ويتقاضى المهرّبون عبر الحدود ما بين 15 و30 دولارا تبعا لأهمية دورهم، ليسعّر هذا الكيلوغرام بمئة دولار لدى وصوله إلى زاهدان و600 دولار في طهران و2400 في تركيا. عند تكريره بواسطة مركب الاسيتيلين يمكن استخراج 100 غرام من الهيروبين من كل كيلوغرام من الأفيون. لا يكلف تجهيز المختبر السري أكثر من مئة دولار بينما يصار الى تسويق الغرام الواحد من الهيروبين المكرر بنسبة 65 او 80 في المئة بمبلغ يراوح بين 30 و40 يورو فوق أرصفة المدن الأوروبية. إن نسبة 80 إلى 90 في المئة من الهيروبين المستهلك في أوروبا يأتي من حقول الخشخاش الأفغانية(2).

---

(1) - انظر Pnucid Drugs and development, discussion paper prepared for the world summit on social development, Vienne, juin 1994.
(2) - سيدريك غوفرنور , على دروب الأفيون الأفغاني,لوموند ديبلوماتيك ,أذار/مارس 200.

ولكن يبدو أن الوضع اختلف اليوم , في ظل عجز حكومة حميد كارازاي , والمجتمع الدولي عن مقاومة إنتاج هذه الآفة الضارة. يقول مدير منظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة السيد أنطونيو ماريا كوستا , إن عام 2002كان كارثيا, إذ أن 80% من الهيروين المستهلك في القارة الأوروبية جاء من أفغانستان. وقد بلغ إنتاج الخشخاش وتجارة الأفيون مستواهما اللذين كانا عليهما في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي , حيث يغطي الهيروين الأفغاني استه لاك معظم سوق أوروبا الغربية. وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة , فإن التقديرات تقر بإنتاج 3400 طن من الأفيون , وأن محصول عام 2002, هو الأفضل لكل عقد التسعينات , حتى وإن كان لم يصل إلى مستوى الرقم القياسي الذي بلغه إنتاج الأفيون في عام 1999, ألا وهو

4600 طن.
وكان إنتاج الأفيون انتقل من3276 طنا في عام2000 الى 185طنا عام 2001. ويقول برنار فرحي مسؤول الامم المتحدة:"إن 3100 طن التي اختفت من السوق، تمثل 75% من الإنتاج العالمي. وكانت أفغانستان أو ل بلد منتج للأفيون في العالم. ولكنها لا تنتج اليو م سوى 10% من الإنتاج العالمي، وهي تقف خلف ذلك بكثيرعن برمانيا. ويعتبر القضاء على إنتاج الأفيو ن في المناطق المسيطر عليها من قبل طالبان إنتصارا للأمم المتحدة، بفضل ثلاث سنو ات من الحوار المستمر مع حركة طالبان، ومن دو ن وسائل مالية كبيرة.
وبخلاف التأثيرات الإيديولوجية والاقتصادية والاستراتيجية لحكم ط البان يبقى تأثير داخلي آخر بعيد عن مجال الرؤية السطحية للوضع في أفغانستان، فرغم العقوبات الشديدة التي فرضتها » طالبان « على متعاطي المخدرات (تدخين الحشيش عقوبته الجلد على الملأ) تبرز دلا ئل على أن زراعة الأفيون في جنوب أفغانستان مزدهرة جدا وعلى نطاق واسع .

وتعتبر أفغانستان أول دولة منتجة للأفيون في العالم، الذي يتم تحويله الى هيروبين في المعامل الواقعة على الحدود بين أفغانستان وباكستان التي كانت تسيطر عليها حركة طالبان، باعتباره تجارة رابحة تقدر بنحو مليأري دولار سنويا . وتأتي نسبة 95 في المئة من المخدرات الواردة الى أوروبا الغربية، بما في ذلك الهيروبين الذي قد يكون المخدر الأكثر فتكا بالأرواح من » الهلال الذهبي « في أفغانستان والمناطق المحيطة به . وكانت حركة » طالبان « تذعن لإنتاج الأفيون وتصديره الى الخارج، وتستفيد من أموال المخدرات لتعزيز ترسانتها الحربية .
و عن الزيادة الأخيرة في إنتاج الأفيون في أفغانستان ،يقول مدير منظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة , إن هناك عدة عوامل مختلفة لعبت دورها , ومنها: فراغ السلطة عقب سقوط نظام "ط البان ", وا ستمرار الحرب 18 عاما وقد دمرت غالبية البنية الأساسية في أفغانستان بما في ذلك نظم الري، إذ ليس لدى المزارعين أي مصدر آخر للدخل، إضافة إلى قيام مجموعات المافيا المحلية والإقليمية والدولية بإعطاء دفعات مالية للمزارعين لكي يستطيعوا زراعة الأفيون.
ثم إن زراعة الأفيون هي للمزارعين الفقراء ضرورة اقتصادية، حيث يعتمدون على تلك النبتة كمصدر مضمون للدخل، وعن الحصص التي كانت تفرضها طالبان على زراعة الأفيون يقول مسؤول الأمم المتحدة » لدى المزارعين الحق في زرع ما بين هكتار واحد ر وثلاثة أجزاء من الهكتار بالأفيون وحسب خصوبة التربة، وكمية الشمس واستخدام المواد الكيمياوية . وتتراوح الغلة لكل هكتار بين 13 و50 كيلو . وعلينا ا لإفتراض بأن يستغرق نحو ستة أشهر من العمل (وحسب الأمم المتحدة يكسب المزارع نحو 70 دولارا لكل كيلو)، وحسب بعض التقارير تفرض

طالبان ضريبتين : ضريبة الأرض وضريبة الزكاة ونسبتها 10 في المئة على صادرات الأفيون، وتحصل بذلك على 200مليو ن دولار من التجارة الشرعية والتهريب.

ويصل الإدمان على المخدرات ذروته بين الأفغانيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في باكستان ولا يعملون ويشعرون بالكرامة . وإذا كانت حركة طالبان تستمد تعاليمها من الإسلام المتشدد، إلا أنها لم تثبت الحزم الكامل في قضية المخدرات ومكافحتها، إذ يصعب على المراقب الخارجي أن يفهم كيف يوفقون بين التشبث بمبادئ الإسلام الحنيف وإنتاج وتهريب المخدرات، حيث تؤكد تقارير وإحصائيات المنظمات الدولية أن حجم إنتاج الأفيون الأفغاني ارتفع بنسبة ثلاثين في المئة ما بين عامي 1996 / 1997 ليصل في عام 2001الى 3500 طن .
من الأسباب التي جعلت أفغانستان تعود إلى إنتاج المخدرات ،ضعف الحكومة المركزية وعجزها عن تقديم المساعدات الإقتصادية للسكان، وشراهة أمراء الحرب إلى المال، إذ عادوا إلى الظهور مجددا , وأسهموا إسهاما حقيقيا في إنتشار هذه الظاهرة، على الرغم من الحظر الذي أعلنه الرئيس حامد كرازاي .
ويتحدث الخبراء في إدارة مكافحة المخدرات والجريمة التابعة للأمم المتحدة عن سببين رئيسيين آخرين لهذه الظاهرة (زراعة الخشخاش في أفغانستان)، أولهما واضح للعيان ويتمثل في الفرق الشاسع بين سعر هذه المحاصيل وغيرها من المحاصيل الزراعية . أما السبب الثاني فذو علاقة بالاقتصاد الأفغاني المنهار، إذ يضطر الفلاحون الذين لا يستطيعون الحصول على قروض من البنك إلى التوجه إلى تجار المخدرات طلبا للمساعدة . فيقدم هؤلاء القروض للمزارعين برحابة صدر ، ثم يبتزونهم ويرغمونهم على زراعة وبيع الخشخاش لسداد الديون المترتبة عليهم .

الظاهرة الجديدة أيضا، هي أن الخشخاش أصبح يتحول أكثر فأكثر إلى هيروويين في داخل أفغانستان نفسها، حيث توجد المعامل الصغيرة و المختبرات . في الماضي كان الناس يطلبون الخشخاش، أما اليوم فإنهم يريدون الهيروويين . وفي البداية لم يكن هناك خبراء أفغان لتحويل الخشخاش إلى هيروويين، غير أن سكان محافظة شينداز تعلموا المهنة خ لال هجرتهم إلى مناطق القبائل الباكستانية .
فالهيروويين يدر أموالا كبيرة ,و المخابر الأفغانية ليست متطورة جدا، ويمكن تفكيكها ونقلها بسهولة حين يشعر أصحابها بالخطر . ويباع الكيلوغرام الواحد من الهيروويين الجيد بنحو 300000 روبية باكستانية (أي ما يقارب 4165 يورو)، بينما تباع السبعة كيلوغرامات من الخشخاش الضرورية للحصول على كيلو غرام واحد من الهيروويين بنحو 1538 يورو تقريبا . وتتمركز معظم المخابر على الحدود الباكستانية.
وتعتبر تجارة المخدرات والخشب المصدرين الرئيسيين للأموال و

السلطة بالنسبة لأمراء الحرب الذين يحكمون الأقاليم الأفغانية, والذين يقدمون الولاء على الورق للرئيس حامد كرزاي من أجل الإستمرار في ممارسة هذه التجارة المربحة. وقد كشف حجي الدين محمد محافظ مقاطعة نانغراخ للصحفيين سر بقاء حامد كرازاي على رأس السلطة في افغانستان دون أي مشكلات، بالقول : إن كرزاي يعي جيدا أن محاربة تجارة المخدرات على أرض الواقع يستثير تمردا بين الفلاحين ويهدد السلام في البلاد . هذا المحافظ يعرف جيدا ما يقول، فأخوه حقي عبدالله قادير الذي كان واحدا من نواب كرزاي في الحكومة الأفغانية قتل في شهر تموز 2002، والسبب محاربته اللامألوفة لتجار منتجي الخشخاش .

ويرتبط تجار المخدرات بعلاقات وثيقة مع ضباط المخابرات، والجيش، فعندما يحتاج تاجر إلى نقل بضاعته، فإنه يتصل بهذا الضابط أو ذاك، الذي يرسل له إحدى سياراته لنقل المخدرات. وبإستثناء الأفغان العاديين، فإن الضباط، هم عسكريون يعملون في أجهزة المخابرات الأفغانية، أو يترأسون مجالس محلية في القرى، وتربطهم علاقات زبائنية مع ضابط كبير . وتتفاوت أهمية هؤلاء الضباط تناسبيا مع عدد الرجال الذين يعملون تحت إمرتهم، والذين يتراوح عددهم من خمسة إلى بضعة آلاف : وكل ضابط صغير يخصص مبلغا ماليا كبيرا إلى الضابط الكبير في نطاق نظام التراتبية العسكرية، حتى الوصول إلى الدوائر العليا للحكومة .
ويقبض القائد العسكري للمنطقة الشرقية السيد علي هازرات الذي عينه وزير الدفاع محمد فاهيم , وهو من أقربائه، قرابة 60000 يورو يوميا من تجارة المخدرات والخشب، ويدفع إلى حاميه 65 يورو عن كل حمولة 7 كيلو من الخشخاش يتم نقلها . والكل يعرف المركز التجاري الذي بناه هارزات علي بقيمة 5,5 مليون يورو .

عندما قررت حكومة حميد قرضاي في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2002القضاء على زراعة الخشخاش كانت النتائج مخيبة للآمال, وهي خطوة لقيت ترحيبا دوليا وايرانيا. لكن يمكن التساؤل حول قدرة الحكومة الفعلية على بسط سيطرتها على انحاء البلاد مع ما تشهده أخيرا من نزاعات بين امراء الحرب وبالتالي قدرتها على فرض هذا المنع في الاقاليم المنتجة المأهولة بالبشتون الذين لا ينظرون بعين الرضا الى الحكومة الجديدة المنبثقة عن تحالف الشمال الطاجيكي. وتقدر هيئة الأمم المتحدة المساحة المزروعة بالخشخاش بنحو 74000 هكتار في عام 2002, مقابل 90000 هكتار في عام 1999. ويتمركز إنتاج الأفيون في خمسة أقاليم أفغانية تحتكر وحدها 95% من الإنتاج . وإبان مؤتمر طوكيو المنعقد في كانون الثاني/يناير، 2002حصلت افغانستان على مساعدات دولية تقدر بـ 4,5 مليار دولار. وقدمت ايران 560 مليون دو

لار على مدى خمس سنوات منها 120 مليون دولار تدفع هذه السنة.
يخفف السيد مازيتلي من تأثير المساعدات على زراعة المخدرات كون هذه المساعدات الدولية لا تهدف حاليا الى تمويل مشاريع تنمية بديلة بل الى اعادة بناء بنية البلاد التحتية". ازاء ما تعانيه افغانستان من حرمان قد لا تحتل الحرب ضد الافيون رأس سلم الاولويات وذلك ما تستفيد منه المافيات التي تسيطر على هذه التجارة المعولمة والتي تصل على حساب الأكثر ضعفا من الأرياف الأفغانية إلى غيتوات أوروبا(1).
على أية حال يرفض أمراء الحرب في هذه الأقاليم الإنصياع لأوامر السلطة المركزية في كابول. وتقدر الأرباح المتأتية من تجارة المخدرات في أفغانستان بنحو مليار دولار, وهو المقدار عينه الذي خصصته الدول المانحة لأفغانستان من أجل إعادة إعمار البلاد. وحسب مصادر أجهزة المخابرات الغربية , فإن قسما من هذه الأموال ذهب لتمويل أمراء الحرب , ومكافحة الإرهاب.

---

(1) - المرجع السابق عينه.

وبشكل مواز مع تجارة المخدرات، إزدهر تهريب الخشب القادم من أسد عاباد عاصمة إقليم خونار، والذي يهرب عبر الحدود الباكستانية، حيث يدفع المهربون قرابة 15000 دولار إلى الضباط الذين يحرسون الطريق الذي تمر منه 150 شاحنة .من الناحية الرسمية، الأموال تذهب إلى الحكومة، لكن في الواقع العملي لا توجد حكومة، بل أمراء حرب يمارسون النهب المنظم . التهريب يمارس تحت أعين وسمع القوات الأ مريكية المرابطة التي نادرا ما تتدخل . وحتى إن تدخلت فإن حلفائها المحليين من الأفغان يعلمون مباشرة المهربين لكي يخفوا سلعهم أو ينقلوا مخابر تصنيع الهرويين إلى أماكن آمنة .
في الفترة الأخيرة سئل وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عن زيادة إنتاج الخشخاش في أفغانستان منذ وصول القوات الأمريكية، فإكتفى بالتأكيد :" إذا طلبت مني ماذا سنفعل فالجواب هو : لا أعرف ".
ويغذي هذا التواطؤ الأمريكي عند الأفغان العاديين غيظا كبيرا إذا ما عرفنا أن أموال التهريب تقوي سلطة أمراء الحرب المحليين الذين يمثلون" أفغانستان الجديدة ".لقد فاق دخل تجار المخدرات هذا العام نظيره من العام الماضي حسب تقديرات خبراء الأمم المتحدة بـ 2. 1 مليار دولار (للمقارنة وصلت ميزانية أفغانستان لعام 2002 إلى 4. 4 مليار دولار) .فالمجتمع الدولي وعد بمساعدة الحكومة، لكنه لم يفعل شيئا . والناس يرون أن الحكومة المركزية ضعيفة، وكل يوم يمر هو أسوأ من سابقه .

في الوقت الراهن لا تريد القوات الأمريكية محاربة تجارة المخدرات في أفغانستان، لأنها لا تنوي قطع " الغصن الغض " الذي " يرقد " عليه الإ ستقرار السياسي والإقتصادي الأفغاني . وهذا ما يفسر قرار البيت الأ

أبيض مضاعفة النفقات الأمريكية على إعادة إعمار أفغانستان من 900 مليون دولار إلى 8. 1 مليار دولار في العام الواحد . فمنطق التجارة يملي على الرئيس بوش – برأي دبلوماسي أمريكي – أن النفقات التي يمكن أن يتكبدها دافع الضرائب الأمريكي لإجلاء القوات الأمريكية من أفغانستان في حال إخفاق جهود حفظ السلام، ستكون أضخم مما لو أنه تم ضخ هذه الأموال بانتظام للحكومة الأفغانية . وهذا المنطق يتفهمه الساسة الأفغان الذين جعلوا من إبتزازهم الاقتصادي للمجتمع الدولي " مؤسسة " رابحة جدا .

وتمثل الحرب على تدفق المخدرات مهمة شاقة اقرب الأقرب إلى مهمة سيزيف وصخرته الميتولوجية. يحلل السيد كاتب دار الوضع قائلا: "وحده إقتلاع الشر من جذوره يضع حدا لتجارة المخدرات. أفغانستان هي بلاد اللاشيء (لاشيئستان) سوى الأفيون. المطلوب إخراج البلد من حال البؤس التي تتخبط فيها وإيجاد بدائل من زراعة الخشخاش أمام مزارعيه". إنه سؤال بقي معلقا إبان التدخل الأميركي. يعلق السيد كاتب دار ساخرا: "لا أدري إذا كانت القنابل الأميركية قد عالجت مسألة "ط البان" لكنها بالتأكيد لم تجد حلا لمشكلة الأفيون". لا بل إن العكس حصل بحسب السيد مازيتلي، فالهجمات الأميركية جعلت المسألة أكثر أهمية إذ يعيش من زراعة الخشخاش 3,3 ملايين أفغاني. وتعتقد منظمة الأمم المتحدة أن مكافحة زراعة الخشخاش والمخدرات عامة , هي أسهل في ظل نظام ديمقراطي , فقد أخذت عملية استئصال زراعة الخشخاش في تايلاندا 12 عاما , وفي باكستان 14 عاما.

* ... ... * ... ... *

الخاتمة

-1-

استفادت الرأسمالية الجديدة من السقوط العنيف للإشتراكية (حيث أن سقوطها تحدث عنه روادها أيضا من لينين نفسه قبل وفاته بقليل,إلى روزا لوكسمبورغ وغرامشي وكاوتسكي وبانكوك وكورش وتروتسكي...), وقدم هذا السقوط السريع " للإرث الشيوعي ", كإنجاز عقلاني للبشرية. بيد أن الفكر النقدي الذي يعمل في الحاضر, ويعتبر نفسه في مجابهة مع الواقع - إذ لا نقد من دون مقاومة - ما انفك يتحدث في العقد الأخير عن كوارث النيوليبرالية, والعولمة الرأسمالية المتوحشة , وعن هيمنة الرأسمال المصرفي , والسوق , وتخريب الروابط الإجتماعية, وفجوة اللا مساواة, والإفقارالمطلق في عالم الجنوب. وحسب شهادة كبار النقاد في العالم , والخبراء, فإن السبب الرئيس لزيادة اللا مساواة والإفقار المطلق في العالم منذ عقدين من الزمن, هو العولمة الليبرالية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية , وصندوق النقد الدولي, والبنك الدولي , ومنظمة التجارة العالمية.

يقول أحد كبار النقاد للعولمة , الكاتب الفرنسي أنياسيو رامونيه مايلي:
لقد أدى إنهيار الشيوعية وإنفجار الإشتراكية من الداخل, ولو في طريقة غير مباشرة, إلى التفكك الإيديولوجي لليمين التقليدي(القائم على قاعدة وحيدة هي العداء للشيوعية) فخرجت الليبرالية الجديدة المنتصر الأكبر من المواجهة بين الشرق والغرب فبدا إنكباح ديناميتها .منذ مطلع القرن شهدت هذه الليبرالية اندحار خصومها الرئيسيين وصارت قادرة على الإ نتشار بطاقة مضاعفة عشرات المرات في أرجاء الكرة الأرضية. كما صار يمكنها أن تحلم بفرض مفهومها للعالم, أي اليوتوبيا الخاصة بها كفكرة وحيدة على الدنياء جمعاء. ويطلق على قرار مشروع الغزو هذا إسم العولمة,الناتجة من الترابط المتزايد بين إقتصاد الدول بسبب الحرية المطلقة لإنتقال الرساميل وإزالة الحواجز الجمركية والأنظمة وتعزيز التجارة والمبادلات الحرة بتشجيع من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ومنظمة التجارة العالمية. وهكذا تم الفصل بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي. فمن أصل 1500 مليار دولار تمثل العمليات المالية اليومية على الصعيد العالمي, هنالك 1% فقط توظف في سبيل خلق ثروات جديدة فيما البقية تغادر دائرة المضاربات. ويرافق إزدهار النيوليبرالية والعولمة هذا , وحتى في البلدان الأكثر تقدما, إنحسار مهم لدور السلطات العامة بدءا بالبرلمانات, وتخريب بيئي وتصاعد لإنعدام المساواة وعودة متسارعة للفقر والبطالة أي كل ما يمثل نقيض الدولة الحديثة والمواطنية (1).

(1) - (1)-انياسيو رامونيه- الحاجة إلى اليوتوبيا- لوموند ديبلوماتيك- النسخة العربية, أيار 1998.

العولمة ليست فقط قوانين الأفضليات المقارنة العزيزة على قلب الإ قتصادي ريكاردو, إنما هي أيضا قواعد للعبة السياسية في غاية الكمال التي تم وضعها بدافع قوي من الولايات المتحدة الأمريكية , خلال العقود الماضية. فهذه الأخيرة تتحكم في مجمل العوامل الاقتصادية , و النقدية, والإعلامية , والدبلوماسية , والعسكرية,التي تضم " العولمة المالية" والتي تمكنها من تنظيمها. وقد سمحت عولمة الرأسمالية أيضا بدخول مئات الملايين من الرجال والنساء في بلدان الجنوب, خاصة في آسيا الشرقية, في نوع من البحبوحة , أو على الأقل كما يقول الصينيون "كفاف وسطي" .
و تفرض الرأسمالية المالية قواعد تصرفها القصيرة النظر : إذ إن العمال هم المنسيون الكبار من "حاكمية الشركة". كما أن المنافسة المتنامية للبلدان ذات الأجور المتدنية والعملة المنخفضة قيمتها , والمحرومة من الضمان الإجتماعي, تسارع من نقل خطوط الإنتاج الصناعي للشركات المتعددة الجنسية من المراكز الرأسمالية الغربية إلى الأطراف. فالولايات المتحدة الأمريكية غير المبالية بالعجز , الذي تموله بفضل أفضلية الدولا

ار, تفرض على العالم أجمع سياسة تشجع في الدرجة الأولى إنعاش النمو المحلي(عجز في الموازنة مكثف, معدلات فائدة حقيقية تساوي صفرا, إجراءات حمائية أحادية الجانب, تخفيض قيمة الدولار بنحو 30%) على حساب أوروبا واليابان, المختنقين بسبب إرتفاع قيمة اليورو أو الين(1).

Le Monde 16 octobre 2003 - (1)

إن الخطاب الذي تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية لدعم موقفها يعزز صورتها كقوة عظمى مستعدة للضغط بكل ثقلها في أي مكان من أجل مصالحها. وربما تكون الأمور أسوأ عندما تتصرف الولايات المتحدة الأ مريكية منفردة,لا تحت غطاء صندوق النقد الدولي.إن مفوض التجارة ا لأمريكية, أو وزارة التجارة الأمريكية, غالبا ما تطلق إتهامات ضد بلد أجنبي, مدفوعة بمصالح خاصة أمريكية. فتفتح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا- لا يشترك فيه غيرها- ثم تتخذ قرارا, وبعد ذلك تطبق عقوبات على البلد المخالف. وبكلمة, تجعل الولايات المتحدة ا لأمريكية من نفسها نائبا عاما, وقاضيا, وهيئة محلفين, معا. تعتبر هذه إجراءات قضائية, ولكن أدواتها مزورة: قواعدها وقضاتها يوجهونها نحو حكم بالتجريم. متى كانت هذه الترسانة تستهدف دولا صناعية أخرى- أوروبا اليابان- فإن هذه تملك وسائل للدفاع عن نفسها. ومتى كانت تستهدف بلدانا نامية, حتى كبيرة كالهند أو الصين, تكون اللعبة غير متكافئة. إن النقمة التي تولدها هذه الأساليب هي أكبر بكثير من كل ما قد تعود به على الولايات المتحدة. كما أن الإجراءات بالذات لا تعزز الثقة بعدالة النظام التجاري العالمي.

الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن نشأت أزمة الديون في العالم الثالث عام 1982, وقيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض برامج تصحيحية بنيوية أجبرت دولا عديدة على تحرير تجارتها,و إنهيار الشيوعية , ما انفكت تطالب العالم بأسره بأن يفسح في المجال للتبادل التجاري الحر. وقد جندت لذلك أدواتها المفضلة(صندوق النقد الدولي و البنك الدولي , وأخيرا منظمة التجارة العالمية). ويعتقد دعاة العولمة الليبرالية أن السياسة الاقتصادية القائمة على التبادل الحر كانت ولا تزال في أساس غنى الدول المتطورة, ومن هنا انتقاداتهم للدول المتخلقفة في العالم الثالث التي ترفض التكيف مع أطروحاتهم المثبتة, مع أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.
فالدولتان العظميان الأنكلوسكسونيتان(بريطانيا وأمريكا) المفترض بهما أن تكونا حصن التبادل الحر, مارستا سياسة تجارية إرادوية بإمتياز, إذ أنهما لجأتا بقوة خلال حقب تاريخية معروفة إلى الحماية الجمركية, وإلى خفض الرسوم على كل النشاطات الضرورية للتصدير, وإلى رقابة الدولة على نوعية الصادرات, أي كل الإجراءات التي تنطبق اليوم بشكل عام على اليابان وعلى سائر دول شرق آسيا. وبعد أن حمت بريطانيا

صناعتها منذ القرن الخامس عشر, وأطلقت بنجاح إستراتيجية تنمية "صناعتها في المهد" على مستوى واسع, ألغت القوانين الخاصة بالقمح في العام 1846, وانتهجت سياسة ليبرالية كلاسيكية على الطريقة المركنتيلية المحدودة.

و هكذ,شكلت أشكال الحماية الضرائبية مقوما أساسيا في إستراتيجيات العديد من الدول الراسمالية المتقدمة في الماضي وبعض الدول في شرق آسيا في الوقت الحاضر, وإن كان هذا لا يجعلها العنصر الوحيد ولا بالضرورة الأهم , إلا انه في زمن العولمة الليبرالية أصبح النيوليبراليون بما لهم من سلطان على حكومات الدول الرأسمالية الأكثر نفوذا , وفي درجة أولى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا, يمارسون تأثيرا واضحا على البرامج السياسية للمؤسسات المتعددة الطرف , خاصة "الثالوث الأقدس" المتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية , لجهة التغني والتبجح بسياسة التبادل الحر.

يقول الكاتب الصيني ها-جون تشانغ ما يلي في هذا الصدد:لو أن سياسة التبادل الحر كانت فعالة لكان على النمو الاقتصادي أن يتسارع خلال السنوات العشرين الأخيرة نظراً لاجراءات تحرير المبادلات التجارية. و الحال، فإن الوقائع تتكلم، فخلال "الأيام الصعبة" في ستينات القرن الماضي وسبعيناته، أي عندما كان هناك المزيد من أشكال الحماية وسائر القيود، كان الاقتصاد العالمي يتطور بسرعة أكبر من اليوم. ففي تلك "الأ يام السعيدة المنصرمة" كان دخل الفرد عالمياً ينمو بنسبة 3 في المئة تقريباً مقابل 2.3 في المئة فقط في العقدين الأخيرين. وفي الدول المتطورة تراجع نمو دخل الفرد من 3.2 الى 2.2 في المئة وذلك من الأ عوام 1960 ـ 1980 الى 1980 ـ 1999، بينما تراجعت بنسبة النصف (من 3 الى 1.5 في المئة) في الدول النامية. ولكان هذا المعدل انخفض بنسبة أكبر خلال الحقبة الأخيرة هذه لولا التروي الشديد من الصين و الهند وهما الدولتان اللتان لم تستجيبا مطلقاً لوصفات الليبيرالية.أضف الى ذلك أن متوسط معدل النمو لا يمكنه أن يعكس حجم الأزمة التي عصفت بالعديد من الدول النامية في العقدين الأخيرين. فخلال هذه السنوات كان مستوى نمو دخل الفرد منعدماً عملياً في أميركا اللاتينية إذ وصل الى 0.6 في المئة مقابل 3.1 في المئة ما بين العامين 1960 و 1980. والتقهقر نفسه شهده الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية (أقل من 0.2 في المئة سنويا) وفي جنوب الصحراء الافريقية (أقل من 0.7 في المئة سنوياً مقابل 2.5 و2 في المئة على التوالي ما بين العام 1960 و 1980). أما الدول الشيوعية السابقة فإنها منذ بداية تحولها الى الرأسمالية شهد معظمها أقسى انخفاض في مستوى المعيشة في التاريخ الحديث.

وفي اختصار لقد تبين بكل بساطة أن التجربة النيوليبيرالية في العقدين

الأخيرين عجزت عن الايفاء بوعدها الرئيسي أي تسارع النمو الذي باسمه طلب الينا أن نضحي بكل ما تبقى من مجرد المساواة الى البيئة.
وبالرغم من هذا الفشل البائس فان العقيدة النيوليبيرالية حول فضائل التبادل الحر تستمر في فرض نفسها بفضل جهاز اقتصادي-سياسي-إيديولوجي ليس هناك ما يضاهيه في حجمه وسلطته من الفاتيكان الى العصور الوسطى(1).

-2-

هل تجعل العولمة الدولة عاجزة؟ العديد من المحللين من اليمين كما من اليسار يؤكدون ذلك منذ أكثر من عقد من الزمن.فالدول لم تعد تمتلك القدرة على التحكم في سياساتها الاقتصادية, ولا مراقبة حدودها.أما سياداتها فسوف تتآكل نهائيا.و سوف تكون لأنشطة الشركات المساهمة العملاقة عابرة القوميات, والحركات الهائمة لرؤوس الأموال تأثيرات سيئة على الاقتصادات الوطنية للبلدان التي تهجرها.و سوف تجد الدولة نفسها غير فاعلة في مواجهة الكوارث العالمية- من تخريب البيئةإلى إنتشار الأوبئة المعدية.

---

(1) - ها-جون تشانغ – من نظام الحماية إلى التبادل التجاري الحر- لوموند ديبلوماتيك –النسخة العربية- حزيران 2003.

إن هذا لا يجعلنا ننكر التحولات العميقة التي أصابت المجتمعات في مختلف أصقاع الأرض.فالعولمة الاقتصادية , والترابط المتنامي بين الدول , وإنتشار الفاعليات الاقتصادية العابرة القوميات , تمثل حقائق غير قابلة للنقاش. ومع ذلك فإن أطروحة عجز الدولة لا تشكل قناعة ناجزة عند الجميع.ثم إن تآكل السيادة يمس الدول بطريقة غير متساوية. فإذا كانت هناك تآكلات "خاسرة" , فهناك بالمقابل تآكلات "رابحة". وتبدو المقارنة صعبة جدا بين الدول الخاسرة , أي تلك الدول التي شهدت على أراضيها حروبا أهلية , والديمقراطيات المزدهرة في العالم الغربي. فبالنسبة للبعض تمثل العولمة ظاهرة إيجابية , وبالنسبة للبعض الآخرفهي مصدر للمشاكل التي لا نهاية لها في الظاهر. ويقسم المحلل السياسي البريطاني روبرت كوبير والدول إلى ثلاث مجموعات كبيرة:
-دول "ماقبل الحداثة"(أفغانستان, ليبريا, الصومال...) وهي دول هشة, أو هي غارقة في الفوضى , وضعيفة إلى درجة أن مفهوم السيادةلا يعني لها الشيء الكثير.
-الدول "الحديثة"(الهند,الصين , البرازيل...) وهي ليست مستعدة كثيرا لتقديم تنازلات تتعلق بالسيادة القومية.
-دول"مابعد الحداثة", مثل الدول الغربية القديمة,حيث يرتكز الأمن في قسم كبير منه على الترابطات المتبادلة لاقتصادياتها. وهي الدول الأكثر إستعداداللتفاوض حول سياداتها في مقابل تحقيق أرباح في مجالات

أخرى.
و من بين هذه الأنماط الكبيرة من الدول , فإن نمط ما بعد الحداثة هو المستهدف مباشرة من قبل الإشكالية"الآيلة للزوال", وهو الوحيد الذي راهن على فتح حدوده, والذي يمثل تآكل مفهوم السيادة عنده معنى ما(1).

---

(1) - Samy Cohen, Un Monde sans souverainete: la fin d .un mythe Le Monde 7 fevrier 2004

و الحال هذه, وهنا تكمن المفارقة , نجد دول ما بعد الحداثة هي التي تقاوم بشكل أفضل "الهجمات"التي تتعرض لها.و وقد برهنت دولة ما بعد الحداثة بوصفها شكلا من التنظيم السياسي والإجتماعي على صلابتها في مواجهة التهديدات المتنامية, إذ إن هذه الأخيرة تتقدم من الآن فصاعدا في الدول الضعيفة , أو دول ماقبل الحداثة , أو حتى الدول القوية العصرية.
فدول ما بعد الحداثة هي تلك التي تسود فيها مؤسسات سياسية ودستورية مستقرة, وهي مزدهرة إقتصاديا, ومنظمة , بحيث تمتلك القدرة على جذب الشركات المتعددة الجنسية لنقل خطوط إنتاجها إلى أراضيها, وعلى جلب الرساميل الباحثة عن الأمان والإستقرار والضمانات القانونية التي تضمن أمن الصفقات التجارية.و إذا كانت المنظمات غير الحكومية الكبيرة قادرة على تعقيد اللعبة الدبلوماسية الدولية لهذه الدول, إلا أنها تظل عاجزة عن تغيير سياساتها الخارجية بشكل جوهري. ففي كل المسائل المتعلقة بالنواة الصلبة للسيادة الوطنية, الأمن , ونموذج التنمية الاقتصادية, والمصالح الإستراتيجية الحيوية,فإن المنظمات غير الحكومية لا يوجد لهاأي تأثيرعليها, إلا في المجالات التي تريد فيها هذه الدو ل أن تقدم لها بعض التنازلات.

على الرغم من أن العولمة الليبرالية تقتضي أولا ً تسليط برنامج اقتصادي اجتماعي شديد اليمينية يزيد من تعميق على بلد التفاوت الطبقي بإمتياز داخل كل بلد، وتعميق أيضا . والنتيجة، كما في أمكنة أخرى، تعميق الهوة بين أقلية تصادر الإمتيازات وأكثرية بمئات الملايين تهوي إلى قعر لا قرار له, إلا أن إنسحاب الدولة ليس عاما ولا ذا إتجاه واحد.ومع أن السيادة تآكلت في كل مكان ,إلا أن الدولة حافظت على إمتلاك وسائل تدخل ضخمة . فهي قادرة على تنفيذ تعاونيات , وتنظيم دفاع عن مصالحها , وتقديم الدعم لفلاحيها. فالدعم الذي تقدمه الدولة الفرنسية للقطاعات الإستراتيجية الكبيرة للإقتصاد تؤكد لنا هذا التحليل. وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي تدافع بشراسة قل نظيرها عن العولمة الليبرالية تقدم الدعم لشركاتها الكبيرة ضد المنافسة الدولية.و في حال حدوث إنقلاب قوي , تعود الدولة إلى إتخاذ إجراءات تدخلية , كما رأينا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.. وفي حين أن الأرقام ا

لإجمالية يمكن أن تغش فإن التدقيق فيها لا يسعه إلا أن يثير الهلع. إن لتحرير الاقتصاد وفتح الأسواق وتعديل النظام الضريبي نتائج كارثية تضرب أي محاولة للنهوض وتخضع البلاد لهيمنة شركات أجنبية ووكلاء محليين فاجرين. إن الوطنية الشوفينية للحزب الذي كان حاكماً تركع خاشعة أمام استتباع البلاد وفق الأسس النيوكولونيالية المستترة و المعلنة.

وإذا كانت معظم الدول الأوروبية فتحت حدودها للتنقل الحر للرساميل والسلع والأشخاص, إلا أنها حافظت على غلق حدودها في وجه البوليس, والقضاء,و الجيوش للدول المجاورة, وهي ثلاثة ميادين لاتزال تحتفظ فيها الدولة بسيادتها الوطنية.و لا تزال النواة الصلبة للسياسة الخارجية والدفاع تحت سيطرة الدولة. وإذا كانت ثورة العولمة الليبرالية قد أنتجت في الطبقات العليا الأوروبية ما يشبه الإغراء في سيرورة "الإندماج الإمبريالي" أو الزواج الإمبريالي مع الإمبراطورية الأ مريكية التي أصبحت الزعيمة العالمية للعولمة الليبرالية القائمة على اللا مساواة, والتحول الأوليغارشي الذي يستهوي جميع الطبقات الحاكمة في كل مجتمعات العالم, إلا أن أوروبا لم تفضل الإندماج الكامل بالطبقة الأ مريكية الحاكمة, لأن النموذج الأمريكي الخاص القائم على الرأسمالية من دون ضوابط , يشكل تهديدا للمجتمعات الأوروبية.إن هذا يجعلنا نقول إنه من المبكر الحديث عن زوال الدولة-الأمة كما تذهب إلى ذلك بعض التحاليل.
إن الدولة- الأمة, سواء في فرنسا أو بريطانيا, أم في ألمانيا واليابان, حافظت على دورها التاريخي كناقلة أولى لتأسيس وإعادة إنتاج العلا قات المجتمعية والوضع الطبقي وقوانين الملكية والعملة والعقود والأ سواق, فضلا عما أنيط بها من مهمة تحقيق تراكم رأس المال على مستوى دولي. وحيث وجب على الدولة إدارة الرأسمال المحلي على نحو يتوافق مع إدارة النظام الرأسمالي , صير إلى تدويل الدولة بما جعلها أبعد من نفوذا وطموحا من الدولة-الأمة.و تنطبق هذه الحقيقة على الدولة الأمريكية, بصورة خاصة, حين اضطلعت بموقع الريادة و الراعية للنظام الرأسمالي العالمي بما جعل حماية مصالحها القومية تقضي بحماية مصالح كافة القوى الرأسمالية المنضوية في سياق ما يعرف بالرأسمالية المعولمة.

إن لتحرير الاقتصاد وفتح الأسواق وتعديل النظام الضريبي نتائج كارثية تضرب أي محاولة للنهوض وتخضع دول عالم الجنوب لهيمنة شركات أجنبية ووكلاء محليين فاجرين, ويجعلها دولا مستتبعة وفق الأ سس النيوكولونيالية المستترة والمعلنة. كما أن الوجه الثاني للعولمة النيوليبرالية هو تعزيز الانطواءات الإتنية والطائفية والأصولية و التوترات الناجمة عنها.. وجها العولمة النيوليبرالية هذان متلازمان

ويقدمان تكذيباً يومياً للمزاعم القائلة بأن العالم يتوحّد وأن أسوار الحماية تنهار أمام زحف رأسمالية تصهر الأقوام والشعوب. كلا, إن ما يحصل فعلا ً هو مزيج من توحد وتشرذم يقضمان الدولة -الأمة من فوق ومن تحت ويهددان بفوضى عالمية هائلة إن لم يصر إلى تصحيح مسارهما.ففي نظر العولمة الليبرالية المدافعة عن حركية رأس المال المتحرر من أي روابط قومية, والذي يجب أن يستقر حيث تمليه المنافع الإقتصادية, أصبحت الدول التي تدافع عن مفهوم السيادة , والحقوق الواسعة النقدية والضريبية المضادة لتطلعات الأسواق الكونية والشركات العابرة القوميات, والحماية الإجتماعية للعمل , بالية ومتخلفة.
إن الخطاب الإيديولوجي للعولمة الليبرالية الذي يمجد الحرية المطلقة لحركة رأس المال العالمي, والتجارة الحرة , والشركات العابرة القوميات , وأسواق رأس المال العالمية المتحررة من كوابح السياسة,يعتبر الدولة القومية مجرد وكيل محلي للنظام الإمبراطوري الأمريكي الكوني, أو مجرد بلدية تقدم تلك الخدمات الإجتماعية والعامة التي يراها رأس المال العالمي ضرورية. وفضلا عن ذلك, فإن خطاب العولمة هذا هو خطاب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية, وهو يستند إلى عقيدة نيوليبرالية مناوئة للسياسة القومية .

في مؤلف صغير صدر حديثا في لندن للمؤلفين ليو بانيتش وسان غيندين" الرأسمالية المعولمة والإمبراطورية الأمريكية"(1), يؤكدان فيه أنه لا يجوز إختزال الدول إلى أسواق والتعامل مع الإمبريالية كمحض نظام رأسمالي متطور ومحكوم بجملة من الشروط والمعايير الإقتصادية المجردة. فتعيين الرأسمالية والإمبريالية يقضي بعدم التوقف عند نظرية المراحل والأزمات الإقتصادية, وإنما الفصل بين الإثنتين, الرأسمالية والإ مبريالية, وذلك من خلال التوكيد على الدور الأساسي للدولة... ولئن أدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في طي القوى الرأسمالية الأخرى في فلك إمبراطوريتها غير المباشرة إلى إبطال نظرية التنافس الإمبريالي التقليدية, فإنه لم يكن نجاحا كافيا لكي يجنبها تحدي تلك الدول التي , وإن قعت في المدار الرأسمالي العالمي, فإنهالم تتطور تطورا رأسماليا ييسر دمجها في النظام الرأسمالي المعولم. هذا التحدي سرعان ما انقلب إلى مواجهة دموية في غير بقعة واحدة من العالم. فمع تبني الدول الغربية لسياسة نيوليبرالية, ليس فقط في حدود نهج إقتصادي يحض على تعميق وتوسيع مجال السوق الحرة, وإنما من خلال التصدي للقوى السياسية الديمقراطية الراديكالية, فإن محاولة التدخل في البلدان العالمثالثية والأوروبية الشرقية لم يعد مقتصرا على محاولة"تصحيح إقتصاد" هذه البلدان ودمجها في الإمبراطورية الأمريكية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية, ومن ثم فإنها سرعان ما انقلبت إلى تورط عسكري أجاز الوصف, أو النعت, المتأخر للسياسة الخارجية الأمريكية بأنها

سياسة إمبريالية.

Leo Paniteh and Sam Gindin,Global Capitalism and - (1)
.American Empire.Merlin Press,London.2004

يدور في قلب الحركة المناهضة للعولمة نقاش عميق, يساهم فيه عالم ا
لإجتماع سامي نعير أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس والنائب ا
لأوروبي القريب من جان بيار شيفنمان وزير الدفاع الفرنسي السابق, من
خلال كتابه الأخير "الإمبراطورية في مواجهة التنوع "(1).
ويتمحور النقاش حول أنجع السبل الفعالة لمواجهة الرأسمالية الجديدة
المعولمة التي حسب قول سامي نعير تتوسع إلى حدود"إمبراطورية
تجارية" من الآن فصاعدا. وإذا كانت الأمركة-"الإمبريالية في الإ
مبراطورية"-تقدم لنا وجها لهذه السيرورة, فإنه لا يمكن لنا مع ذلك أن
نخلط هذا " النظام- العالم" مع الهيمنة الأمريكية الشمالية.
يرى بعضهم أن مقاومة الإمبراطورية الأمريكية تتطلب بناء" أممية"
جديدة, حيث تشكل قمم العولمة الرأسمالية من سياتل إلى فلورنسا,
مناسبات لتنظيم المقاومة ضد النيو ليبرلية عن طريق بناء مجتمع مدني
حديث, هو معلوم أيضا. أما بعضهم الآخر ومنهم سامي نعير, فإن"الدولة
-الأمة" تظل الأداة الرئيسةللدفاع, وماهو الدليل على ذلك؟ يقول سامي
نعير:"إذا كان هناك مكان في العالم حيث لا يتم تضييع الوقت في
نقاشات عقيمة حول "الأزمة" أو "نهاية" الدولة-الأمة, فهو بكل تأكيد في
الولايات المتحدة الأمريكية.هناك المسألة تكمن في كيفية أخذ على
عاتقها قيادة العالم. أما الحل من أجل إحياء التعدد والعدالة لمواجهة الإ
مبراطورية الأمريكية المفرطة في قوتها, فيمر من طريق أوروبا أيضا.
أوروبا ممكن أن تكون حليفا لقطب روسي سوف ينجز في النهاية "الإ
نتقال إلى الديمقراطية".

Nair Sami: L empire Face A La Diversite, Hachette - (1)
.Litterature-septembre 2003

ليس لأوروبا مشاكل خاصة مع العالم, على عكس الولايات المتحدة الأ
مريكية , , فهي في تفاعل تجاري متبادل عادي مع بقية دول العالم,
تشتري المواد الأولية والطاقة التي تحتاج إليها وتسدد ثمن مستورداتها
من ثمن صادراتها, وتقوم مصلحتها الإستراتيجية في الأمد الطويل على
السلام,في حين أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ترتكز
أكثر فأكثر على صراعين أساسيين مع خصمين مجاورين لأوروبا: ألأول
روسيا, التي تشكل العائق الأساسي في وجه الهيمنة الأمريكية ولكنها
أقوى من أن تقهر, والثاني العالم الإسلامي , وهو "خصم مسرحي"
يستخدم لإستعراض القوة العسكرية الأمريكية. وأوروبا ذات المصلحة بـ
السلام, وخصوصا مع هذين الجارين, تجد أهدافها الإستراتيجية من الآن

فصاعدا على تناقض مع الأهداف الأمريكية(1).

(1) - إيمانويل تود- ما بعد الإمبراطورية – دار الساقي , الطبعة الأولى 2003, (ص 206-207).

ثانياً إن الوجه الثاني للعولمة النيوليبرالية هو تعزيز الانطواءات الاتنية و الطائفية والأصولية والتوترات الناجمة عنها. "حزب الشعب" نموذج فظ لهذه السياسات القائمة على إيديولوجيا قومية، متعصبة، مقفلة، تصديعية، تهديدية للنسيج الوطني، تركّب احترابا قومياً، داخلياً وخارجياً، فوق الاحتراب الطبقي، وتخدر "لشعب"بأفيون من سقط المتاع حيث العداء للآخر يشترط، أولا ً، أن يكون أكثر ضعفاً. وجها العولمة النيوليبرالية هذان متلازمان ويقدمان تكذيباً يومياً للمزاعم القائلة بأن العالم يتوحّد وأن أسوار الحماية تنهار أمام زحف رأسمالية تصهر الأقوام والشعوب. كلا. إن ما يحصل فعلا ً هو مزيج من توحد وتشرذم يقضمان الدولة -الأمة من فوق ومن تحت ويهددان بفوضى ع المية هائلة إن لم يصر إلى تصحيح مسارهما. وتشاء الصدف أن تكون الهند هي الدولة التي استضافت، قبل أشهر، "المنتدى الاجتماعي العالمي"في مدينو بومباي الذي وضع يده على عيوب هذه العولمة وأدى، في ما أدى إليه، إلى "اكتشاف الهند" و":إعادة اكتشاف العالم" من جانب الهند. "إن عالماً آخر ممكن" هو شعار المنتدى. إن الاقتراع الهندي هو، بمعنى ما، إثبات لهذه المقولة التي ما زالت في منأى عنا ما دام ما سنستضيفه هو الفرع الشرق الأوسطي لمنتدى دافوس حيث يقدر للقضايا الوطنية، بعد إخراجها من رقابة الشعوب، أن تصبح حيزاً مشتركاً لحكومات لم يخترها أحد ولقطاع خاص لا يحمل أي انتداب.

-3-

تساهم العولمة الليبرالية في الإنتشار السريع لظاهرة الإفقار المطلق لدى الأفراد والدول في عالم الجنوب التي تعاني من الإختناق بسبب ضعف نموها الإقتصادي. فالتحديات التي أفرزتها العولمة الليبرالية من الإفقار, والمجاعات, والتهريب بكل أنواعه,و غياب أنظمة التعليم والصحة , أو غياب الحريات السياسية, تعتبر من الضخامة بمكان, إذ تنعكس آثارها السلبية المدمرة على الشعوب في البلدان المتخلفة.فعلى سبيل المثال مات حوالي 800000 شخص في نزاعات مسلحة العام الماضي,و مات 22 مليون نسمة بسبب نقص الرعاية الصحية ويعاني اليوم 800 مليون نسمة من المجاعة. وأصاب مرض الإيدز (فيروس نقص المناعة البشرية) أكثر من 60 مليونا من البشر في مختلف أنحاء العالم، أكثر من 95 في المائة منهم في البلدان النامية، و70 في المائة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع من 48 سنة في عام 1980 إلى 46 سنة في عام 2002 ..و فضلا عن ذلك هناك اليوم 1,8 مليار من البشر يستمرون في العيش بأقل من دولار واحد في

اليوم .
وأظهرت بيانات أعلنها البنك الدولي" مؤشرات التنمية العالمية 2004 " (1) أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، أقل من دولار أمريكي يوميا، في البلدان النامية انخفضت إلى النصف تقريبا بين عامي 1981 و2001، وذلك من 40 في المائة إلى 21 في المائة من إجمالي سكان العالم . بيد أنه في حين أخرج النمو الاقتصادي السريع في شرق وجنوب آسيا أكثر من 500 مليون نسمة من دائرة الفقر في هاتين المنطقتين فقط، فقد تفاوتت معدلات الفقر بين الإرتفاع والإنخفاض الطفيف في كثير من البلدان في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوربا الشرقية، ووسط آسيا .

(1) - بيانات أعلنها البنك الدولي" مؤشرات التنمية العالمية 2004 "منشورة في صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ 24 أبريل 2004.

ويثير هذا التفاوت بشأن التقدم المحقق مخاوف من عدم قدرة بعض البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة التي وافق عليها 189 بلدا عام 2000، ويتمثل أول هذه الأهداف في خفض معدل الفقر بحلول عام 2015 إلى نصف ما كان .
ويظهر التقرير الإحصائي السنوي للبنك " مؤشرات التنمية العالمية 2004 " إنخفاض العدد المطلق للسكان الذين يعيشون على أقل من دولا ر أمريكي يوميا في جميع البلدان النامية من 5، 1 بليون عام 1981 إلى 1،1 بليون عام 2001، مع تحقيق معظم التقدم خلال الثمانينات . وفي الفترة بين عامي 1990 و2001 تباطأ إلى حد ما التراجع في عدد الفقراء فقرا مدقعا على مستوى العالم، حيث انخفض العدد بنحو 120 مليون نسمة من 2، 1 بليون نسمة إلى 1،1 بليون في حين انخفضت نسبة الفقراء من 28 في المائة إلى 21 في المائة من إجمالي السكان .
وارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية بنسبة 30 في المائة في الفترة بين عامي 1981 و2001 . وفي شرق آسيا، حيث زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى ثلاثة أمثاله، مع تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4، 6 في المائة في المتوسط، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 58 في المائة إلى 16 في المائة، ووصل العدد المطلق لمن خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام 1981 إلى أكثر من 400 مليون نسمة .
وتحقق تقدم مدهش في التخفيف من حدة الفقر المطلق في الصين، حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى خمسة أمثاله منذ عام 1981 وانخفض عدد الفقراء فقرا مدقعا من أكثر من 600 مليون نسمة إلى ما يزيد قليلا على 200 مليون، أو من 64 في المائة إلى 17 في المائة، وتحقق نحو نصف هذا التقدم في النصف الأول من الثمانينات .

وفي جنوب آسيا، ساعد نمو إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي متوسط 5،5 في المائة في التسعينات على خفض نسبة الفقراء فقرا مدقعا من 41 في المائة عام 1990 إلى 31 في المائة، لكن حيث أن هذا التوسع الاقتصادي صاحبه نمو سريع في عدد السكان في المنطقة منذ عام 1990، لم ينخفض العدد المطلق لمن يعيشون على أقل من دولار أمريكي يوميا إلا 34 مليون نسمة منذ عام 1990 ليصل إلى 428 مليونا عام 2001 .

وفي تناقض واضح مع الوضع في شرق وجنوب آسيا، ارتفع عدد الفقراء فعليا في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء . فمنذ عام 1981 أسفر إنخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 15 في المائة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عن إرتفاع عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي يوميا إلى الضعف تقريبا، وذلك من 164 مليون نسمة إلى 314 مليونا، أي من 42 في المائة إلى 47 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة .

وفي أوروبا الشرقية ووسط آسيا، أيضا، أدى إرتفاع معدل البطالة وإنخفاض الناتج في كثير من الاقتصادات المعتمدة سابقا على التخطيط المركزي إلى زيادة معدلات الفقر المدقع من نحو صفر في المائة عام 1981 إلى ستة في المائة عام 1999، وإن كانت هناك شواهد على تراجع معدل الفقر مؤخرا . وزاد عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين يوميا في أوروبا الشرقية ووسط آسيا من ثمانية ملا يين نسمة " 2 في المائة " عام 1981 إلى أكثر من 100 مليون " 24 في المائة " عام 1999، لينخفض إلى ما يزيد قليلا على 90 مليونا " 20 في المائة " عام 2001 .

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لم يرتفع معدل النمو الاقتصادي إ لا إرتفاعا طفيفا خلال التسعينات، وانخفض معدل الفقر إنخفاضا هامشيا فحسب . فلم تتغير تقريبا نسبة الفقراء في المنطقة عام 2001، بما في ذلك من يعيشون على أقل من دولار أمريكي وأقل من دولارين أمريكيين يوميا . 10 في المائة و25 في المائة على التوالي . عما كانت عليه عام 1981، حين كانت 10 في المائة و27 في المائة على التوالي .

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجع معدل الفقر إلى نحو النصف منذ عام 1981، من خمسة في المائة إلى إثنين في المائة عام 2001، في حين انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين يوميا من 29 في المائة عام 1981 إلى 23 في المائة عام 2001 .

وتعرض هذه الإحصاءات صورة لتقدم متفاوت في تخفيض عدد الفقراء، وتؤكد أن أكبر المكاسب تتحقق عندما يتزامن النمو والتجارة مع بذل جهود متواصلة لتطوير رأس المال البشري وتعزيز مناخ إستثماري سليم، أما النمو في حد ذاته فلا يضمن تخفيض عدد الفقراء على وجه السرعة،

حيث أن مزاياه غالبا ما تكون أبطأ في الوصول إلى الفقراء .

ومما يؤكد الحاجة الملحة لمثل هذه الاستراتيجيات حقيقة أن عددا يقدر بنحو 840 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم ،معظمهم في البلدان ذات الدخل المنخفض، يعانون من نقص التغذية المزمن. وحتى في المناطق التي تشهد نموا سريعا، تبقى نوعية حياة الفقراء غالبا دون تغير نظرا لغياب الاستثمارات الاجتماعية الملائمة . فرغم النمو المبهر في جنوب آسيا، على سبيل المثال، لا تزال تلك المنطقة تسجل حالات سوء التغذية بين الأطفال بنسبة تصل إلى نحو 50 في المائة، إلى جانب الضعف الشديد في معدلات القيد في المدارس وإستكمال الدراسة . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فلن يستكمل بعض الأطفال في أكثر من نصف البلدان النامية التعليم الأساسي بحلول عام 2015، كما تنادي به ا لأهداف الإنمائية للألفية الجديدة .
و أصاب مرض الإيدز (فيروس نقص المناعة البشرية) أكثر من 60 مليونا من البشر في مختلف أنحاء العالم ، أكثر من 95 في المائة منهم في البلدان النامية ، و 70 في المائة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع من 48 سنة في عام 1980 إلى 46 سنة في عام 2002 .

وتحتاج البلدان النامية إلى زيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق الأ جنبية، كي تحقق تواصل النمو الاقتصادي بالمستويات اللازمة لتخفيض أعداد الفقراء . ورغم أن ناتج البلدان النامية يشكل نصيبا من الحسابات التجارية أكبر وأسرع نموا من نصيب البلدان الغنية، فلا يزال هناك الكثير من العقبات أمام مساهمة البلدان النامية في التجارة العالمية في السلع والخدمات المساهمة الكاملة التي تتيحها لها قدراتها .و يوضح تقرير مؤشرات التنمية العالمية أن نحو 70 في المائة من فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة إعتمادا مباشرا أو غير مباشر، غير أن ثلثي التجارة العالمية في السلع الزراعية تنشأ في البلدان الغنية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .
ويحدث هذا لأسباب منها أن البلدان الغنية تنفق نحو 330 بليون دولار أمريكي سنويا على دعم منتجي السلع الزراعية لديها .إن الحد من الحماية في قطاع الزراعة من شأنه أن يشكل ثلثي المكاسب التي يمكن تحقيقها من التحرير الكامل للتجارة العالمية في جميع السلع المصنعة و المنتجات الأولية، مع المزارعين ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية على كثير من المنافع المحتملة .
وفي حين أن البضائع، بما فيها السلع الأساسية والسلع المصنعة، تهيمن على تجارة البلدان النامية، فإن صادراتها من خدمات الكمبيوتر، و الخدمات المالية، والمعلوماتية وغير ذلك من الخدمات المرتبطة بقطاع ا لأعمال، تكتسب أهمية متزايدة . كما أنان زيادة العولمة ساعدت على زيادة قدرة العمالة على الانتقال، مما أدى إلى تنامي أهمية التحويلات

في تخفيض أعداد الفقراء .
الوفاء بوعد مونتيري

إلى جانب قيام البلدان الغنية والنامية على السواء بتحرير التجارة، من الضروري زيادة تدفقات المعونة، خاصة للبلدان الأكثر فقرا، وذلك من أجل القضاء على الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة . ويفيد تقرير مؤشرات التنمية العالمية إلى إن صافي تدفقات المعونة إلى البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق بلغ 70 بليون دولار أمريكي عام 2002، بزيادة عن مستواه عام 1997 حين بلغ 54 بليون دولار أمريكي . وحصلت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على أكثر من ربع هذه التدفقات التي تشكل 32 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال في تلك المنطقة . غير أن البلدان المتوسطة الدخل، وبينها الصين، وصربيا وو الجبل الأسود، والضفة الغربية وقطاع غزة، وباكستان، تلقت نحو نصف إجمالي
صافي المعونات .
وتحتاج البلدان الأكثر فقرا إلى قدر أكبراكبر بكثير من المعونات فضلا عن العمليات الجارية لتخفيض الديون، كي تتمكن من تحقيق الأهداف ا لإنمائية للألفية الجديدة . ويظهر تقرير مؤشرات التنمية العالمية أن المساعدات الإنمائية شكلت 59 ،0 في المائة في المتوسط من المدفوعات الحكومية بين 22 بلدا مانحا للمعونة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2002، 23، 0 في المائة من إجمالي الدخل القومي لتلك البلدان .

228 مليار دولار إجمالي تدفقات رؤوس الأموال على الدول النامية في 2003
ورد في التقرير السنوي للبنك الدولي، " تمويل التنمية العالمية لعام 2004" أن الإجمالي الصافي لتدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية قد قفز من 155 مليار دولار عام 2002 إلى 200 مليار دولار عام 2003 ، لكن معظم الزيادة قد تركزت في قليل من الدول الأكثر غنى نسبيا في حين أن المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة لم ترتفع إلا هامشيا فقط .

وقال رئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي فرنسوا بورجينيون، " إن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال إلى بعض الدول الأكبر حجما هي مشجعة وتعكس عن تحسن في الصورة الاقتصادية العالمية، ولكن ما يشغلنا هو تدفقات المعونات الرسمية التي تعتبر ذات أهمية حاسمة لأ كثر الدول فقرا . فقد ازدادت بشكل طفيف فقط، وبقيت في العام الماضي إلى حد بعيد دون المستويات المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية التنموية".
الزيادة في صافي التدفقات الخاصة –السندات المالية والقروض

المصرفية- والتي كان معظمها من نصيب البرازيل، الصين، اندونيسيا، المكسيك وروسيا، هي العامل الرئيسي لزيادة إجمالية في صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية من جميع المصادر، عامة وخاصة، والتي ارتفعت من 190 مليار دولار عام 2002 إلى 228 مليار دولار عام 2003، ارتفع صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى جميع المناطق النامية ،باستثناء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وتعود هذه الزيادة جزئيا لنسب الفوائد المنخفضة في الدول الصناعية، وهي تعكس تعزيزا في الانتعاش الاقتصادي العالمي . وقد حثت على هذه الزيادات أيضا السياسات المالية الأصلح في العديد من الدول النامية، با لإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية .

رغم الزيادة الإجمالية في تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، إلا أن صافي تحويلات الموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة لا يزال سلبيا . وقد شهدت أيضا المساعدات الإنمائية الرسمية زيادة قدرها 6 مليارات دولار فقط لتصل إلى 58 مليار دولار في 2002 . وكان نصف هذه الزيادة يعود إلى الإعفاءات من الديون وبعض النفقات الإدارية للوكا لات المانحة وليس إلى موارد جديدة إلى الدول النامية . وهناك مليار دو لار آخر من الزيادة وهو يشكل تدفقات جديدة إلى
أفغانستان وباكستان .

وأفاد بورغينيون بأن " هذه الزيادة البسيطة في المساعدات الإنمائية الرسمية مثيرة للقلق، ولا سيما نظرا إلى الإخفاق في التوصل إلى اتفاق خلال اجتماع العام الماضي لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بشأن الحد من الإعانات الزراعية والحواجز التجارية . ونأمل بإحراز تقدم في العام المقبل عندما تقوم دول الشمال بتنفيذ الوعود التي تعهدت بها في المؤتمرات الدولية الأخيرة التي عقدت في مونتري، الدوحة
وجوهانسبرج والتي قررت فيها جعل التنمية أولوية قصوى ".بشكل عام، تشهد الدول النامية الآن فوائض في ميزانياتها تبلغ 76 مليار دولار، أو حوالي 1،1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي .

هذه الفوائض – المركزة في روسيا، الصين والمملكة العربية السعودية – تتوافق الآن مع زيادة ملحوظة في الاحتياطي المالي لعدد قليل من الدول النامية والذي بلغ أكثر من 2، 1 تريليون دولار، يعود الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي المالي إلى الصين، الهند وعدد قليل من الدول الأ خرى التي استثمرت مبالغ ضخمة في الأسواق المالية للدول النامية .

وقال واضع التقرير الرئيسي منصور ديلامي، " إن هذا يدل على مزيد من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي حيث تترابط تدفقات رؤوس الأموال العالمية، السياسات التجارية وتحديد سعر صرف العملات بشكل أكثر تعقيدا من أي وقت مضى . ويكمن التحدي في زيادة التدفقات إلى الدول النامية بصورة مستدامة ما يتطلب توجيهها إلى دول ذات سياسات جيدة واستثمارات تحث على النمو الطويل الأجل والحد من

الفقر ". وعند أخذ هذا في الاعتبار، يقوم تقرير تمويل التنمية العالمية بوضع آليات لإعادة تنشيط الاستثمارات المنخفضة في مجال البنية التحتية، بالإضافة إلى تمويل التجارة في الدول النامية .

تعكس الزيادة في تدفقات رؤوس الموال تحسنا في النمو الاقتصادي العالمي الذي ارتفع من 1,8 ، 1 في المائة عام 2002 إلى 6، 2 في المائة عام 2003 والذي ينتظر ارتفاعه إلى 7، 3 في المائة هذا العام . وسجلت الدول النامية، كمجموعة قائمة بحد ذاتها نموا يقدر بحوالي 8، 4 في المائة عام 2003، كما أن من المنتظر أن تسجل نموا قدره 4، 5 في المائة عام 2004، والذي سيتجاوز بذلك رقمها القياسي السابق الذي بلغ 2، 5 في المائة عام 2000 .
يحث هذا النشاط الجديد تحرير السياسات المالية والنقدية في الدول الغنية، خصوصا في الولايات المتحدة، وارتفاع أسعار السلع غير النفطية بنسبة 10 في المائة ,حيث يعتمد عليها بشكل واسع العديد من الدول النامية للحصول على العملة الأجنبية . وبما أن الفوائض تراكمت لدى العديد من الدول النامية التي توجهت نحو تمويل الأسهم العادية، فقد تمكنت هذه الدول من تحسين أوضاع ديونها الخارجية . وانخفض إجمالي الديون الخارجية للدول النامية من 44 في المائة من الإنتاج المحلي الإجمالي عام 1999 إلى 37 في المائة عام 2003 .
عززت هذه الاتجاهات بعضها في الوقت الذي تتوافق به مع وضع سياسات مالية ونقدية أصلح في العديد من الدول النامية بالإضافة إلى اعتماد أنظمة مرنة لتحديد أسعار صرف العملات وهي مجتمعة تتولى تخفيض الدوافع للإقراض في العملات الأجنبية . وبلغ معدل التصنيف ا لائتماني للدول النامية المضمون من الدولة مستواه الأعلى منذ 1998 في عدة بلدان، بما في ذلك الهند، روسيا وتركيا، التي شهدت ارتفاعا في المستوى الذي حصلت عليه من هيئات تحديد الجدارة الائتمانية في 2003 .

ويجمع المحللون الاقتصاديون المناهضون للعولمة الرأسمالية المتوحشة على مسألة محددة ألا وهي نهاية أسطورة التنمية في العالم الثالث, التي ماتت تحت وطأة ثقل الواقع , بعد أربعين سنة من الجهود والآمال الخائبة.و على الدول الرأسمالية الغربية إرسال أكاليل من الورودإلى نصف سكان المعمورة الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.
وتتحدث المؤسسات المالية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية عن إنتشار الفقر والمجاعة ونقص المياه الصالحة للشرب, وتدمير البيئة, وسيادة التطور اللا متكافىء بين الشمال والجنوب. ولقد حرر شهادة وفاة هذه الفكرة العظيمة بدون مغالاة الدبلوماسي البيروفي في كتابه الجديد " أسطورة التنمية"(1)(1) الذي لاقى رواجا كبيرا في بلدان أمريكا اللاتينية.

-Oswaldo De Rivero Le Mythe Du Developpement - (1)
,traduit de l espagnol (Perou) par Raymond Robitaille
.Ed. de L Atelier, Paris 2003

لقد دخل مفهوم التنمية ميدان الجدل السياسي والاقتصادي , منذ
الحرب الباردة , وشاع المفهوم إلى حد ظهور العديد من الكتب التي
تبحث في هذا الموضوع. ثم إن إثارة مناقشة حصيفة مع ممثلي العالم
الثالث, وعرض مشاكل الدول المتخلفة في إفريقيا وآسيا تبدو مستحيلة
دون أن نرى أنفسنا في نقاش محتدم حول طبيعة التنمية في زمن
العولمةالليبرالية.و بعد عقد ونيف من انتهاء الحرب الباردة وسيادة
العولمة الرأسمالية على أوسع نطاق , فقدت إفريقيا جزءا كبيرا من
أهميتها الإستراتيجية في نظر الدول الكبرى, بحيث أن أحدا لم يعد يهتم
بمصير سكانها ال700 مليون. لكن , في قعر هذه المأساة تعيش بعض
بلدان إفريقيا و آسيا مفارقات العولمة المتمثلة في إستمراراستمرار
الحروب على إختلاف مسبباتها بعد إفلاس مشاريع التنمية. حتى إن
نموذج الإفلاس بات يشكل الإطار التحليلي لتاريخ إفريقيا الإجتماعي وا
لاقتصادي المعاصر مع التشديد على المآزق التي وصلت إليها ما اصطلح
على تسميتها التنمية.
ولا تزال إيديولوجية النيوليبرالية المهيمنة في تنظيم العلاقات الا
قتصادية الدولية تعتقد أن عمليات السلب والنهب والتخريب الإجتماعي
والبيئي هي شر لابد منه, وهو الثمن الذي يجب دفعه حتى تبدأ الأيدي
الخفية للسوق المعولمة والتكنولوجيات الراقية في إنتاج الرفاهة أكثر
فأكثر. بيد أن الواقع يقول لا , إن بلدان عالم الجنوب تعيش أزمة
مسارات التنمية , وأزمة الإيديولوجيات التي ترتكز عليها سياسات الدول
الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية , وبنيانها , وكذلك أزمة العلا
قات اللا متكافئة في النمو بين الشمال والجنوب.

إن إحدى الظواهر الكاشفة لهذا الإخفاق في التنمية , هو المردود
المتناقص لأعمال القطاع العام الذي يضرب عدة دول في العالم الثالث.
ولقد عاشت فكرة التنمية القائمة في العالم الثالث على إعادة تمثل
طريق التنمية الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية, وانطبعت
بذلك نظريات التنمية الخاصة ببلدان العالم الثالث قبل كل شيء بسمتين
رئيسيتين , الأولى , تبني الدول في عالم الجنوب النظريات الخارجية,
تلك التي تشكلت وامتحنت في المجتمعات الغربية التي تسمي نفسها
متقدمة , والتي تبلورت فيها هذه النظريات انطلاقا من مسألة التغيير الإ
جتماعي المتجذرة في مسارات خاصة بالمجتمعات الغربية بشقيها الر
أسمالي و"الإشتراكي" التي تدعي احتكار الحداثة. والثانية , ارتكاز هذه
التنمية على "الريع الجيوبوليتيكي " التي كانت تضمنه لها
الحرب الباردة .. ولكن منذ أن أصبح الخوف من الشيوعية لم يعد يضمن

هذا الدعم, ضعفت السيادات الوطنية للدول, فضلا عن أن استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيةالقومية تصوغ دور وتوزيع الإستثمار الأجنبي المباشر, وهو توزيع غير متساو, اجتماعيا وجغرافيا, على نظام العالم كله(1)2).
ولا يمكن تفسير إخفاق التنمية في عالم الجنوب فقط , بعجز اللاعب المركزي الفاعل فيها , والحال هذه الدولة. بل إن نظرية الأفضليات المقارنة تظل أيضا خداعة: فلا التكاليف المتدنية للعمل ولا وفرة المواد ا لأولية يمكن أن تكونا كافيتين اليوم لضمان "الإقلاع الإقتصادي" للبلدان الفقيرة في العالم الثالث. وفي الواقع , فإن الطلب على المواد ذات المضمون التكنولوجي الراقي ينمو بسرعة أكبر من الطلب على المواد الأ ولية , أو حتى المواد المانيفاكتورية البسيطة.

(1) - بول هيرست –جراهام طومبسون, ما العولمة, ترجمة د.فالح عبد الجبار, سلسلة عالم المعرفة العدد 273, الطبعة الأولى سبتمبر 2001, (ص 102).

وبما أن بلدان عالم الجنوب واقعة بين فكي هذه الكماشة, فإن حظوظها لتحقيق تنمية تبدو قليلة ما لم تستفد من المزايا التي استخدمتها البلدان الصناعية الغربية: الفضاء الإستعماري الذي وفر للبلدان الغربية المواد الأولية بأبخس الأثمان والسوق المقيدة , والحماية الجمركية القوية , والنمو الديموغرافي المعتدل.
والخاتمة منطقية:يجب إيقاف تطبيق نموذج التنمية المأخوذالماخوذ حرفيا من التجربة الغربية ,من خلال إيهام المجتمعات في ع الم الجنوب , بأنهابانها لم يبق أمامها , في هذا الإطار, لكي تصل إلى وضع مشابه للمجتمعات الغربية , سوى إعادة نسخ نموذج التنمية هذه في الدول الرأسمالية الغربية التي تأخذ على عاتقها مهمة إدخالها إلى ع الم الحداثة. وتبدو هذه الأفاق مستحيلة لاسيما إذا تحققت هذه التنمية مصادفة , فإن على المرء أن يتخيل كيف ستكون عليه حالة البيئة في الكرة الأرضية , وكيف ستتحمل هذه الأخيرة وجود خمسة مليارات من المستهلكين هم مخربون أيضا للبيئة مثل الأغنياء الغربيين.

إن الدول الرأسمالية الغربية , وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية , تطالب الدول في عالم الجنوب بالإلتحاق بعالم الحداثة , ولكن من أجل " النجاح" لم تطلب منها التحديث انطلاقا من ديناميات داخلية ولاتوجيه التغيير في اتجاه أنظمتها المرجعية الخاصة. إن أفريقيا إفريقيا لا ترفض التنمية لكنها تحلم بشىء آخر غير هيمنة ثقافة الموت وحداثة استلابية تدمر القيم الأساسية العزيزة على قلب الإنسان الإفريقي . انطلاقا من هنا فإذا بدت القارة السوداء واقفة على الهامش فلكي تؤكد حضورها في صورة أقوى في قلب معادلات بداية القرن الحادي والعشرين . تبدو

أفريقيا بذلك على صورة قارة المستقبل (1)(3).
وإذا كانت التنمية " معتقدا غربيا" فإن إفلاسها هو أيضا تكريس لإخفاق الرأسمالية في عالم الجنوب, التي تريد سجن البشر في ديكتاتورية اللحظة,و داخل عالم من الأغراض والمصالح الأنانية الخاصة, فضلا عن أن إيديولوجية النيوليبرالية المظفرة مصرة على ضرورة أن يقتنع العالم كله بتنوع ثقافاته , وحضاراته , وإيديولوجياته , وأديانه , بأن المعادلة المقبولة الوحيدة هي : "أنا أبيع, إذن أنا موجود".

Philippe Engelhard, L Afrique, miroir du - (1)
monde?,Arlea,Paris,1998 - Francois Misser et Olivier
Les nouveaux acteurs du - Secteur minier " ,Vallee
.L e Monde Diplomatique, mai 1998 ,"africain

إن التركيز على دور العوامل الخارجية في إخفاق التنمية , لا يعني غض الطرف عن دور العوامل الداخلية التي تفعل فعلها في خلق المآسي و الكوارث لبلدان العالم الثالث, خاصة للقارة الإفريقية "المريضة بحلها" . فهناك النهب المنظم من جانب الطبقات الحاكمة والديكتاتوريات العسكرية والبوليسية , التي تعتمد , الفساد نهجا في الحكم, أو قيام الدولة التسلطية في أفريقياإفريقيا بإعادة توزيع الموارد على المحظوظين وفق آليات إفتراس أدت بعدد من الدول الإفريقية إلى الإفلاس . وهناك أيضا الشبكات المافيوية واللوبيات المتنوعة التي تسيطر على بعض الموارد الإستراتيجية , والتي بفضل ريعها تدعم الديكتاتوريات الفاسدة في العديد من البلدان الإفريقية. كما لا يمكن فهم غالبية الحروب والنزاعات في العديد من البلدان الإفريقية والآسيوية خارج إطار الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية الدائرة حول النفط وا لأورانيوم والنحاس وألماس والكوبالت والذهب والألمنيوم , والتي تتنازع في شانها مجموعات المصالح الضخمة للدول الأفريقية والغربية للسيطرة عليها, ونهبها, وإعادة إقتسامها, وفق منطق حكم القوي في زمن العولمة الرأسمالية المتوحشة.
-5-
لقد أطلقت في وجه مؤتمرات العولمة المتعاقبة حركات إحتجاجية غاضبة , تتهم العولمة بأنها تقلب رأسا على عقب مفاهيمنا السياسيةالسيلسية والاقتصادية والإجتماعية وغيرها. فالعولمة تسهم في الإنتشار السريع للشركات المتعددةالمتعددجة الجنسية وتساعدعلى تعدد السيادة في داخل الدولة ذاتها وو المؤسسات, وبالتالي الغموض في مجال السيطرة والتحكم بالسياسة والمجتمعات, مما يخلق لدى بعضهم إحساسا بعدم الأمان والإستقرار, لصالح كيانات بعيدة وغامضة باختصار , مع فقدان تدريجي للسمات التقليدية المميزة , خلط كبير في المعطيات والمسميات وبالتالي سيادة الخوف وو تفشي ظواهر

عدم الأمان لدى الأفراد والمؤسسات.

وتقدم أستاذة العلوم السياسية في جامعة باريس 1 إيزابيل سوميير في الدراسة المقارنة للمتخيلات الجمعية والممارسات النضالية داخل الحركات اليسارية الراديكالية, كتابها الجديد " عودة الحركات الإ حتجاجية في زمن العولمة"(1) تحليلا عن ما تفضل تسميته المحرك "الأ نتي عولمة", لتسجل ما أبعد من الإختلافات والتوترات المتعددة التي تشق هذا السديم الضخم من "المعارضة الإجتماعية ضد العولمة الإ قتصادية – المالية المنبثقة من النيوليبرالية". نماذج " الأقليات العاملة" (جمعيات , منظمات غير حكومية, نقابات),والتبدلات في أنماط التدخل في قضايا الشأن العام (من المقاطعة إلى العمل المباشر غير العنيف مرورا بعلم الدعاية) , ولكن أيضا ب"التناقضات الكامنة" والنقاشات الإ ستراتيجية الكبيرة : وتستكشف الكاتبة إعادة الهيكلة الواسعة للحقل الإ حتجاجي " في أبعاده النظرية واليومية في آن معا, من أجل متابعة خطوة خطوة إنبثاق فضاء عام حقيقي يتخطى الحدود القومية من الآن فصاعدا.
يجب القول إن فضل هذه المحاولة لا يقتصر على إستعراض الجوانب المستجدة لهذه "الأممية المدنية" في طور التشكل" التقديم الهائل للشباب وحاملي الشهادات الجامعية", أو الغياب المكثف "للشباب المتحدر من الهجرة", ولكن على عكس ذلك تعيد إضفاء قيمة جديدة على الفروع والإستمراريات. وتؤكد الكاتبة , من خلال الأخذ ببعض الأ فكار المخالفة والمكررة بإستمرار, على وجوب التوقف عن المقابلة بطريقة منهجية " للحركات الإحتجاجية الجديدة مع الحركة العمالية", وأخيرا الإسترشاد بالخبرة والمعرفة التي راكمتها المنظمات التقليدية في القرن الماضي فيما يتعلق بالتعبئات الأصلية .

---

(1) - Isabelle Sommier-Le renouveau des mouvements contestataires- a l heure de la mondialisation-La Decouverte 2003.

وهكذا إنطلاقا من "رفض التفويض والتراتبية", التي تجعل من الديمقراطية المباشرة واحدة من شروط الحاضر الكبيرة : يرتاب المناضل المعاصر من الأجهزة القديمة السياسية والنقابية, المقدمة دائما بوصفها أدوات متصلبة ومجتاحة للأشخاص, ويفضل الأجهزة اللا شكلية غير المستقرة, واللامركزية," من نمط شبكية الشكل, منظمة إنطلاقا من العلاقا ت بين- الشخصية". وهذا ما يفسر لنا نجاح الجمعيات مثل أتاك في فرنسا,و ريكلام ذي ستريتس في بريطانيا أو العمل المباشر نيتوورك في الولايات المتحدة الأمريكية.
بكل تأكيد , لا توضح لنا الكاتبة إلا قليلا مسألة مطابقة "عمل مجموع هذه الجمعيات التي هي جوهر البحث مع مبادىء الديمقراطية المباشرة

التي كانت مفخرة عقد السبعينات, من جانب الحركات الإجتماعية الجديدة(البيئية والنسائية)".
أ أخيرا تظل إيزابيل سوميير المتيقظة للإنتقالات كما للقطيعات للبيان النضالي لعصر بورت أليغري , تكرر إشارات التحويل المتعلقة بالذاكرة, من أجل تطويق شروط إنتقال لشاهد جيل الذي سيفتح الطريق " لمخرج سياسي" حقيقي. وهي تحلل لنا التحولات العميقة, والإ ستمراريات للحركات الإحتجاجية التي طبعت عصر العولمة.و في الواقع, إن الراديكاليات الدولية الجديدة , التي فقدت ذاكرتها سوف تكون مهتمة بتقديم "الوجه المشرق والمشجع للعولمة".

إن صورة القرن الحادي والعشرين , تبدو فيها صورة الإمبراطورية الأ مريكية قائدة العولمة الليبرالية, يسكنها الرعب على جميع المستويات, و لا تخبىء لشعوب دول عالم الجنوب, إلا المزيد من الإفقار المطلق, وكل نقيض للتنمية. وكانت الحروب العدوانية الأمريكية في أفغانستان و العراق , التي خاضتها تحت حجج القضاء على الإرهاب وأسلحة الدار الشامل, وحشية وغير مثمرة بطرقها, وكاشفة للأهداف الإستعمارية الأ مريكية الحقيقية. إضافة إلى أن التشهير بالعرب والمسلمين بوصفهم مصدرا"للإرهاب الدولي" , والدعم المطلق للكيان الصهيوني, والكره القوي للفلسطينيين, أظهرت بشكل جلي صورة الإمبراطورية الأمريكية لدى العالم كله.
فهذه الإمبراطورية الأمريكية لا تعرف للعولمة الليبرالية أي قيود أو تخوم, فهي تحتضن الكلية المكانية وتقدم نفسها لا بصفتها نظاما تاريخيا ناجما عن الغزو والإجتياح, بل بصفتها نظاما يتمكن من إيقاف التاريخ وصولا إلى تثبيت حكمها عند نهاية التاريخ أو خارجه. وعليه لا تعترف الإمبراطورية الأمريكية بالحدود الزمانية, سعيا منها إلى إحتضان الكلية الزمانية, وتوظيفها في خدمة نظام إمبراطورية العولمة الجديد.ف العولمة الليبرالية صانعة كبيرة للتفاوتات الطبقية , والمناطقية , والإ قليمية, وبين الشمال والجنوب, وهي تمارس في كل مكان الإستغلال وا لإستقطاب والتحكم, والمستبعدون من مائدتها أكثر بكثير من المدعوين. والإحصائيات المتاحة لا تدع مجالا للشك.

بيد أن إخفاقات الإمبراطورية الأمريكية تفرض على العالم بأسره تحديا تاريخيابعد عقد التسعينات المتموج , لبلورة رؤية جديدة لعالم الغد. فلم يعد تغيير العالم كماهو الآن حلما طوباويا, بل هو ضرورة مفروضة من التاريخ. ما انفكت الأزمة العراقية تعمق الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى، إذ أصبحت المعارضة الأ وروبية للسياسة الأمريكية شاملة لكل البلدان, ولكل الأوساط السياسية والاجتماعية . ولم يحدث أن تعرض رئيس أمريكي للانتقاد، والسخرية، إلى درجة النزعة الكاريكاتورية المتطرفة داخل أوساط الاتحاد الأوروبي

مثل الرئيس جورج بوش .
وقد خاضت كل من فرنسا وألمانيا معركة جادة للتخلص من الهيمنة الأ
مريكية على القرار الأوروبي، وجعل السياسة الأوروبية نابعة من
المصالح الأوروبية ذاتها، كما تجلى ذلك في مواقف الزعيمين الأوروبيين
شرودر وشيراك في معارضتهما الحرب الأمريكية على العراق. ولم تعد
المعارضة الأوروبية الحرب الأمريكية على العراق، محصورة بالحدود الك
لاسيكية لليسار المتطرف واليمين المتطرف اللذين يعارضان، ولأسباب
تاريخية مختلفة، الهيمنة الأمريكية، بل شملت المعارضة أيضا أوساط
دعاة السلام الذين يتناقضون مع التحليل الأمريكي حول نظرية الحرب ا
لاستباقية على العراق . وتتجاوز هذه المعارضة الأوروبية الانفلاقات الأ
نتي أمريكانية الكلاسيكية . فأسباب هذه المعارضة عميقة تتجاوز بكثير
المسألة العراقية، إنها على علاقة بالسياسة والسلوك اللذين تنتهجهما
إدارة بوش، وبتكتيكها السياسي الذي يقوم على المزاوجة بين الغطرسة
والضغوطات والأصولية المسيحية البروتستانتية.

كيفية نجاح بوش وفريقه السياسي من الصقور بتحريف وتحويل غضب
أمريكا ضد بن لادن إلى العراق تعتبر واحدة من أعظم الألعاب السحرية
المخادعة في التاريخ . ففي نظر أوروبا العراق لا يشكل أي خطر على
جيرانه ولا على الولايات المتحدة وبريطانيا، وأسلحة الدمار الشامل
التي يملكها العراق لا تتعدى، إذا كانت موجودة فعلا، نقطة من بحر
أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تقذف بها الولايات المتحدة و"
إسرائيل " على العراق . ما يراد من الحرب الاستباقية على العراق ليس
التخلص من تهديد عسكري وشيك الحدوث، بل الفائدة الاقتصادية لنمو
الثروة الأمريكية .
إن هذه الحرب في نظر غالبية الرأي العام العالمي، وفي نظر أوروبا
الحكيمة، ليس لها من هدف سوى النفط والاستيلاء على أحد أهم
إحتياطي نفط في العالم ,و دعم الكيان الصهيوني لبناء دولة " إسرائيل
الكبرى ". وهذه الاستراتيجية تظهر لنا بشكل واضح مدى قوة الغطرسة ا
لإمبريالية الجديدة للولايات المتحدة، وأحد أساليب " نزعة القوي "
حيث نتائجها الجيوبوليتيكية إضافة إلى آلاف الضحايا من القتلى
العراقيين أصبحت تشكل كارثة إنسانية وخيمة .
هناك فئة صغيرة من " الصقور " في أقصى اليمين الأمريكي المحيط بـ
الرئيس بوش من أمثال ريتشارد تشيني, دونالد رامسفيلد، بول وولفوتيز
، ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، جاك كروث وجون بولتون الخ، الذين
يعتقدون، مثل جميع الثملى بالقوة أنه بالإمكان إيجاد حلول دوما للمشك
لات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق الخيار العسكري، و
الذين يريدون فرض هذه الحروب الإستباقية على أوروبا التي ما انفكت
منذ عام 1945، ترفض قيام حروب على أراضيها، بعد أن ذاقت ويلات
الحرب العالمية الأولى والثانية، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا،

حيث خسرت كل منها معظم مستعمراتها ونفوذها في العالم، وكذلك ألمانيا التي جزئت إلى قسمين : شرقي وغربي، مختلفين سياسيا وإيديولوجيا، يفصل بينهما جدار برلين .

لقد اعتقدت الإمبريالية الأمريكية أن مخاطر الحرب تقع أساسا على عاتق الشعب العراقي
و منطقة الشرق الأوسط، أما المكاسب فتذهب للولايات المتحدة وحلفائها . ويتساءل الأوروبيون كيف تدعي الإدارة الأمريكية علاج مشك لات الشرق الأوسط وبيد عسكرية دون أن تبدأ بلب الصراع في المنطقة ألا وهو الصراع العربي – الصهيوني ,حيث أن الانحياز الأمريكي الفاضح والدعم الأمريكي اللامحدود لحكومة المجرم أرييل شارون تؤجج مشاعر الغضب لدى شعوب المنطقة كاملة, وسيزداد عندما سينصب الحديد و النار على العراق .هذه القوة الموغلة في تطرفها ومواقفها الغريبة تلعب دورا كبيرا في الدعم الإيديولوجي الأكبر" لإسرائيل " من قبل اليمين الجمهوري الأمريكي الذي تغذى على حليب الأصوليين, وعلى ذهنية الحروب الصليبية .
والحال هذه، وفي ظل تباعد وجهتي النظر بين أوروبا وأمريكا فيما يتعلق بالفلسفة لكل واحدة منها إلى العالم، والقيم، والمصالح في آن واحد، نجدهما الآن تنتهجان سلوكا اجتماعيا وسياسيا مغايرا ومتعارضا إلى حد كبير . فقد باتت أوروبا ترى العالم بعيني الضعيف. فمنذ خمسين عاما يحاول الأوروبيون السيطرة على السياسة الدولية وتجميد مدافعهم خدمة " لسلطة القانون " وحل النزاعات والأزمات الإقليمية بوساطة التسويات السياسية, على نقيض الأمريكيين الذين تبادلوا الأ دوار مع الأوروبيين .

فالولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجود قوتها العسكرية والتكنولوجية العملاقة تريد استخدامها لخدمة مصالحها الخاصة، ومن أجل بناء نظام دولي جديد أحادي القطبية .الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة، هو خلاف ثابت في التاريخ, وهو يتجاوز الأزمة العراقية، إنه خلاف حول إرادة أوروبا تحقيق استقلالها عن قرار الولايات المتحدة التي تتمادى في عنجهتيها . فأمريكا تخاف استمرار توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق لأنه سينتهي به الأمر إلى السيطرة على الجغرافيا السياسية لأ وروبا وآسيا, وسيحل كقطب استراتيجي للعالم, وستتدفق رؤوس الأ موال نحو أوروبا بحيث ينافس اليورو الدولار كعملة ذات مخزون استراتيجي. فثروات الاتحاد الأوروبي تضاهي ثروات الولا يات المتحدة ., وقد بلغ المردود الاقتصادي للإتحاد الأوروبي حوالي 8 بليون دولار,مقابل 10 بليون دولار لأمريكا.

أوروبا ستقف حتما كمنافس قوي لأمريكا,و هي ترى الهيمنة الأمريكية القائمة على نظام القطبية الأحادية, الميال بشكل متزايد إلى إستخدام

القوة العسكرية , هيمنة خطيرة موضوعيا لا على الدول الضعيفة, بل على أوروبا نفسها.و لهذا تختلف أوروبا مع الولايات المتحدة حول مسألة السلطة , وهي تتجه على الأصح نحو مكان يتجاوز منطق السلطة, نحو عالم مختلف جدا عن عالم الإمبراطورية الأمريكية , عالم يسود فيه القانون الدولي, والتنظيم والتفاوض والتعاون بين الدول, عالم تكون فيه العلاقات الدولية قائمة على قاعدة إحترام التعدد والإحتكام إلى معايير الشرعية الدولية المتفق عليها, لا إلى المعايير المزدوجة الأمريكية.أما الو لايات المتحدة فما زالت غارقة في وحول التاريخ , منكبة على بسط هيمنتها الإمبراطورية في كل أصقاع الدنيا, في ظل نظام دولي أحادي القطبية لا يمكن الوثوق فيه بالقوانين والأنظمة الدولية, إذ يعتمد فيه الأ من الحقيقي , كما الدفاع عن العولمة الرأسمالية المتوحشة, على حيازة القوة العسكرية وإستخدامها لنهب خيرات الشعوب في عالم الجنوب , وتركيعها.

المحتويات